



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي

واقع التعليم المهني في محافظة ديالى (دراسة تقويمية)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير

في التربية (أصول التربية)

من قبل الطالبة

نورا شهاب احمد

إشراف

أ.م.د. معن لطيف كشكول

أ.م.د. حاتم جاسم عزيز

2013م

1434هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ
رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ
اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ}

صدق الله العظيم

سورة الحج، الآية (54)

نشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) والمقدمة من الطالبة (نورا شهاب أحمد)، قد جرى تحت إشرافنا في جامعة ديالى، كلية التربية الأساسية/ قسم التوجيه والإرشاد التربوي وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التربية (أصول التربية).

المشرف	المشرف
أ.م.د.	أ.م.د.
معن لطيف كشكول	حاتم جاسم عزيز
التاريخ / / 2013 م	التاريخ / / 2013 م

بناءً على التعليمات والتوصيات نرشح هذه الرسالة للمناقشة :

التوقيع

أ.د. نبيل محمود شاكر

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

التاريخ / / 2013 م

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) التي قدمتها بها الطالبة (نورا شهاب أحمد)، إلى كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى، قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وصُحِّحَ ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير. ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم :

التاريخ / / 2013 م

إقرار الخبير العلمي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) التي قدمتها الطالبة (نورا شهاب أحمد)، إلى كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى، كونها جزءاً من متطلبات نيل درجة الماجستير في التربية (أصول التربية) قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة. ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : / / 2013 م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة
بـ (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) التي قدمتها طالبة الماجستير (نورا
شهاب أحمد) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعقد أنَّها جديرة
بالقبول لنيل درجة الماجستير في التربية (أصول تربية) وبتقدير () .

رئيس اللجنة

التوقيع :

الأسم :

المرتبة العلمية :

التاريخ : / / 2013

عضو اللجنة

التوقيع :

الأسم :

المرتبة العلمية :

التاريخ : / / 2013

عضو اللجنة

التوقيع :

الأسم :

المرتبة العلمية :

التاريخ : / / 2013

عضو اللجنة المشرف

التوقيع :

الأسم : د.

المرتبة العلمية :

التاريخ : / / 2013

عضو اللجنة المشرف

التوقيع :

الأسم : د.

المرتبة العلمية :

التاريخ : / / 2013

صدقت الرسالة من مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى.

التوقيع :

عميد كلية التربية الأساسية

التاريخ : / / 2013

الإهداء

إلى من:

❖ بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ... إلى المبعوث رحمة للعالمين حبيبي
وسيدي

(محمد صلى الله عليه وآله وسلم)

❖ كلكه الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار

زوجي الغالي (محمد)

❖ أحمل أسمه بكل افتخار ... أرجو من الله أن يمد عمرك لترى ثماراً قد حان
قطافها بعد طول انتظار كلماتك نجوم أهدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

والدي الحبيب

❖ أرضعتني الحب والحنان .. إلى رمز الوفاء ويلسم الشفاء إلى شمس النهار
وقمر الليل ... إلى القلب الناصع بالبياض

والدتي الحبيبة

❖ أخي الغالي الذي وقف إلى جانبي وكان يدعمني بكل شيء لإنجاز هذا البحث

(ثائر)

❖ القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة ... إلى رياحين حياتي

أخواتي

أهدي ثمرة جهدي

شكر وامتنان

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، على توفيقه لنا في دراستنا وإنجاز هذا العمل الذي نسأله أن ينفع به الجميع. والصلاة والسلام على خير الخلق والأنام قدوتنا ومعلمنا الأول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد فالشكر لله أولاً وإلى من أشرف على بحثي كل من أ.م.د. حاتم جاسم عزيز و أ.م.د. معن لطيف كشكول لما قدّماه من النصح والمشورة والمساعدة، وما قدموه من مقترحات وملاحظات علمية ونصح طوال مدة الإشراف، فجزاهم الله كل خير وبركة. كذلك شكري وامتناني إلى لجنة الحلقة الدراسية التي أنضجت مقترح البحث وهم أ.د. (ليث كريم حمد) أ.م.د. (بشرى عناد مبارك) أ.د. (مهند محمد عبد الستار) أ.د. (علي إبراهيم الأوسي). كما اشكر أ.م.د. (جاسم محمد علي) الذي ساعدني في الوسائل الإحصائية الخاصة بالبحث فله كل الشكر والتقدير. وشكري إلى أ.م. (أخلاق علي حسين) لما قدمته من رعاية علمية وتوجيهات سديدة كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا البحث. والشكر موصول إلى جميع الأساتذة الذين درسنا على أيديهم وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة تشجيعية. كما لا تنسى الباحثة أن تشكر جميع أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس المهنية في محافظة ديالى على ما قدموه من مساعدة لإنجاز أهداف البحث فلهم كل العرفان والامتنان.

وأقدم شكري وتقديري إلى الست (انتصار إسماعيل طاهر) مسؤولة الإحصاء في المديرية العامة لتربية ديالى. ولا يفوتني أن أشكر التي شددتُ بها أزري طوال مدة الدراسة زميلتي (هالة مجيد علي). وشكري لكل من ساعدني بشكل مباشر أو غير مباشر. داعية الله لهم بالخير والتوفيق.

ملخص البحث

ازداد اهتمام المجتمعات بالتربية والتعليم بعد أن لمست مدى تأثير هذا القطاع على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وما له من دور فاعل في تغيير واقعها وتطويرها وتفجير طاقاتها الكامنة، والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية فيها.

لقد أصبح التعليم المهني أحد العناصر الرئيسة في التقدم العلمي والبناء الحضاري الجديد، وذلك لأن هذا العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا الذي تتبارى فيه المكتشفات العلمية بصورة لم يسبق لها مثيل، كما أن التعليم وثيق الصلة بالحياة وسوق العمل والعمالة بما يوفره من الملاكات البشرية المتدربة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. فضلاً عن اهتمامه بتطوير جوانب شخصية الطالب كافة فإنه يركز على أهمية تنمية الميول والمهارات وربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية. مما يمكنهم من الانخراط بالعمل في مجالات الإنتاج فضلاً عن تهيئة فرص مواصلة الدراسة الجامعية لهم.

ومع ذلك فإن التعليم المهني لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدراسات المعمقة المبنية على الأسس العلمية الرصينة، وهذا ما أكدته الدراسات والبحوث والندوات والمؤتمرات العلمية والتربوية، فقد أظهرت الكثير من جوانب الضعف والقصور في جوانب التعليم المهني كافة ودعت إلى ضرورة اتخاذ إجراءات علمية لتطوير واقع التعليم المهني بكافة جوانبه. باعتباره المصدر الأساسي للتغيير والتطوير.

ويعد البحث الحالي محاولة متواضعة للكشف عن الاهداف الآتية:

- 1- تعرف واقع التعليم المهني في محافظة ديالى.
- 2- هل هناك فروق فردية ذات دلالة إحصائية في إجابات المدرسين وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي، ومدة الخدمة) حول واقع التعليم المهني في محافظة ديالى
- 3- تعرف المعوقات التي تواجه التعليم المهني

حدود البحث :-

يتحدد البحث الحالي بمدارس الاعداديات في محافظة ديالى للعام الدراسي 2011-2012 .

إجراءات البحث :-

لغرض تحقيق أهداف البحث استعملت الباحثة الاستبانة لمعرفة واقع التعليم المهني في محافظة ديالى، وقد تم بناؤها في ضوء دراسة استطلاعية لعينة مكونة من (35) مدرساً ومدرسة في المدارس المهنية في محافظة ديالى، فكان عدد فقرات الاستبيان بشكله الأولي (65) فقرة موزعة على ستة مجالات، وبغية التحقق من صدق الفقرات، تم عرضها على مجموعة من الخبراء في اختصاصات مختلفة، وبعد حذف الفقرات غير الصالحة ودمج بعضها الآخر أصبحت الاستبانة مكونة من (59) فقرة موزعة على ستة مجالات. وللتحقق من ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة من التدريسيين مكونة من (30) مدرساً ومدرسة في المدارس المهنية ومن ثم إعادة التطبيق بعد أسبوعين، وبعدها تم حساب معاملات الثبات لكل فقرة من الفقرات، فضلاً عن حساب متوسط معامل الثبات للاستبانة ككل الذي بلغ (0.90)

بعد ذلك تم تطبيق الأداة على عينة البحث الأساسية، تم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام معامل ارتباط بيرسون والوسط المرجح والوزن المئوي، القيمة التائية.

وتوصلت الباحثة الى أهم النتائج وهي :-

1. قلة التجهيزات والمعدات وساعات التدريب العملي بالنسبة لعدد الطلاب.
2. قلة فرص التعيين للخريجين في سوق العمل بسبب ضعف وجود سياسات تنظم عملية تعيينهم في مؤسسات الدولة العامة أو سوق العمل.
3. مناهج التعلم المهني لا تساير التطورات الحديثة التي تحقق الأهداف الوطنية والتخصصية بما يلبي مستلزمات التنمية الشاملة وحاجات سوق العمل.

4. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إجابات المدرسين والمدرسات وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي، ومدة الخدمة).

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة وضعت عدد من التوصيات منها:

1- ضرورة إيجاد نوع من الترابط والتنسيق بين سياسات التعليم المهني وسياسات التعليم العالي.

2- ضرورة إعداد برامج للتوعية المهنية وتحسين نظرة المجتمع للتعليم المهني.

3- أن تعمل كافة المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم المهني في المجتمع من تربيين وإعلاميين واقتصاديين على تعميق الاتجاه الايجابي نحو التعليم المهني .

واقترحت الباحثة مجموعة من الدراسات :

1- إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة في المدارس المهنية على مستوى العراق.

2- إجراء دراسة عن الصعوبات التي تواجه العملية التربوية في المدارس المهنية من وجه نظر المدير والمدرس والطالب.

3- إجراء دراسة تقويم لمناهج التعليم المهني في العراق.

ثبت المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
	العنوان
ب	الاية القرآنية
ج	إقرار المشرف
د	إقرار الخبير اللغوي
هـ	إقرار الخبير العلمي
و	إقرار لجنة المناقشة
ز	الإهداء
ح	شكر وامتنان
ل	ملخص البحث باللغة العربية
س	ثبت المحتويات
ص	ثبت الجداول
ط-ك	ثبت الملاحق
1	الفصل الاول: الاطار العام للبحث
2	مشكلة البحث
4	أهمية البحث
16	أهداف البحث
16	حدود البحث
16	تحديد المصطلحات
20	الفصل الثاني: ادبيات ودراسات سابقة
21	اولاً: أدبيات الدراسة
21	التطور التاريخي للتعليم المهني عالمياً
23	تطور التعليم المهني في بعض الدول الأجنبية
23	- الولايات المتحدة الأمريكية

26	- ألمانيا
29	- اليابان
31	- التعليم المهني في بعض الدول العربية
31	1- المملكة الأردنية الهاشمية
32	2- الإمارات العربية المتحدة
	3- تونس
44	- التطور التاريخي للتعليم المهني عبر التاريخ في العراق (مراحل تطوره)
70	- سَلْم نشأة وتطور التعليم المهني في محافظة ديالى
97	ثانياً:- الدراسات السابقة
97	1- محلية
98	2- عربية
108	3- اجنبية
109	مقارنة الدراسات السابقة
117	الفصل الثالث: إجراءات البحث ومنهجيته
118	مجتمع البحث
120	عينة البحث
120	أدوات البحث
124	الوسائل الإحصائية
155-126	الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها
156	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات
157	الاستنتاجات
158	التوصيات
160	المقترحات
161	المصادر
176-161	المصادر العربية

176	المصادر الانكليزية
a-c	الملخص باللغة الانكليزية

ثبت الجداول

رقم الصفحة	المحتويات	رقم الجدول
33	أعداد الطلبة والمدارس بالتعليم الثانوي الفني للسنوات 1-1978/1977 1982/981 في دولة الإمارات العربية المتحدة	1
36	اعداد الطلبة بالتعليم المهني للسنوات 1976-1977/ 1982-1983 في تونس	2
51	الكتب والكراسات المعتمدة بالتدريس في التعليم الصناعي	3
52	الخطة الدراسية للتعليم التجاري في العراق	4
53	الخطة الدراسية للتعليم الزراعي في العراق	5
55	أعداد الطلبة في التعليم المهني للسنوات 21/20 - 1930/29 في العراق	6
56	أعداد الطلبة في العراق في عقد الثلاثينيات.	7
58	يبين أعداد الطلبة والمدرسين والمدارس في التعليم المهني للسنوات (1940 - 1941 / 1949 - 1950)	8
60	أعداد الطلبة والمدرسين والمدارس للتعليم المهني للسنوات (1950 - 1951 / 1959 - 1960)	9
62	أعداد الطلبة والمدرسين والمدارس في التعليم المهني للسنوات 1960 - 1961 / 1969 - 1970	10
64	أعداد الطلبة والمدرسين والمدارس في التعليم المهني للسنوات (1970 - 1971 / 1979 - 1980)	11

66	أعداد الطلبة والمدرسين والمدارس في التعليم المهني للسنوات (1980-1981 / 1989-1990)	12
67	نسبة الملتحقين بالتعليم المهني في العراق مقارنة مع الدول العربية ودول نامية ودول متقدمة خلال السنوات 1986-1987	13
68	أعداد الطلبة والمدرسين والمدارس للتعليم المهني للسنوات (1990-1991 / 1999-2000م)	14
69	نسبة عدد طلبة التعليم المهني الى مجمل طلبة المرحلة الثانوية بالنسبة الى بعض الدول العربية للسنوات 1990-1991م	15
74	أعداد المدارس الإعدادية المهنية وطلبتها ومدرسيها في محافظة ديالى من العام 1958-1959 إلى 2003-2004	16
82	أعداد المدارس والشعب والمدرسين والطلبة ومعدل طالب/مدرسة وطالب/شعبة وطالبا / مدرس في إعداديات التعليم المهني في ديالى للمدة بين 1958/59 - 2003/2004 مقارنة مع بعض السنوات في العراق	17
84	أعداد المدارس المهنية وشعبها ومدرسيها وطلبتها ومعدلات طالب/مدرسة وطالب/شعبة وطالب/مدرس، على وفق نوعها (زراعية، صناعية، تجارية، الفنون البيئية) في محافظة ديالى للمدة من 1963/64 - 2003/2004 بحسب توفر البيانات عنها	18
92	معدلات التسرب لطلبة المرحلة الإعدادية المهنية (الصفوف الأولى والثانية والثالثة) لمحافظة ديالى وعلى وفق النوع لعدد من السنوات الدراسية.	19
93	معدلات الرسوب لطلبة المرحلة الإعدادية المهنية على وفق	20

	النوع في محافظة ديالى لعدد من السنوات الدراسية	
95	أعداد المدارس المهنية وأعداد الطلبة والمدرسين في محافظة ديالى للسنة 2011-2012	21
119	أسماء المدارس المهنية في محافظة ديالى	22
120	توزيع عينة مجتمع البحث	23
122	توزيع المجالات وعدد الفقرات	24
131	ترتيب الفقرات تنازلياً حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية للمجال الأول (الابنية والمعدات)	25
136	ترتيب الفقرات تنازلياً حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية للمجال الثاني (المناهج الدراسية)	26
139	ترتيب الفقرات تنازلياً حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية للمجال الثالث (الإدارة)	27
142	ترتيب الفقرات تنازلياً حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية للمجال الرابع (سياسة القبول)	28
145	ترتيب الفقرات تنازلياً حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية للمجال الخامس (الطلبة)	29
150	ترتيب الفقرات حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية للمجال السادس (التقويم)	30
152	القيمة التائية لدرجات عينة البحث تبعاً لمتغير مدة الخدمة	31
153	القيمة التائية لدرجات عينة البحث تبعاً للمؤهل الدراسي	32

ثبت الملاحق

رقم الملحق	المحتويات	رقم الصفحة
1	تسهيل مهمة	177
2	استبانة استطلاعية	178
3	الاستبانة بشكلها الاولي	180
4	الاستبانة بصيغتها النهائية	184
5	أسماء السادة الخبراء مرتبة حسب الالقاب العلمية والحروف الهجائية	188

الفصل الأول

- الإطار العام للبحث
- مشكلة البحث
- أهمية البحث
- أهداف البحث
- حدود البحث
- تحديد المصطلحات

مشكلة البحث

لقد أضحى التعليم المهني ضرورة اجتماعية وحضارية خلال العصر الحديث على الرغم من أن هذا النوع من التعليم يرجع إليه الفضل في إقامة كثير من الحضارات الإنسانية العريقة، وفي بلادنا لا تزال الجهود قاصرة للارتقاء به نظرياً وتطبيقياً وقد يكون من الأجدى أن يعاد النظر في مسألة التعليم المهني على الصعيدين السياسي والاقتصادي خاصة في ظل الاستمرار في سياسات الاعتماد على الغير، ولكي يرقى هذا النوع لابد من تسليط الضوء على أهم المشكلات والصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافه وغاياته والتي نتج عنها عدم توافر في الأطر الفنية بمستوياتها المختلفة مع المطلوب لتحقيق خطط التنمية وهذا من شأنه أن يضعنا على الخطوات الأولى نحو خلق نظام تعليمي مهني كفاء وفعال ومرن مرتبط باحتياجات السوق ومتيسر للجميع مستدام وقادر على الوفاء بالتزاماته العامة نحو المجتمع. (عطوان، 2001: ص29).

إن مشكلة التعليم المهني التي كانت في الماضي موجودة في كل المستويات التعليمية تتركز في الوقت الحاضر بصورة رئيسة على المستويات الدنيا يمكن أن تعزى مشكلة البحث إلى حقيقة أن التعليم المهني في هذه المستويات يعود إلى الاستخدام الأمثل في العمل أكثر من أن تعزى إلى مضمون هذا التعليم وبنيته أو قيمته الذاتية بالمقارنة مع التعليم العام، (عباس، 1982: ص9). احتل التعليم المهني موقعاً متميزاً في السلم التعليمي، لكونه المسؤول عن إعداد الأطر الفنية المؤهلة والرافد الأساسي لتزويد القطاعات المختلفة باحتياجاتها في هذه الأطر في تنفيذ خطط التنمية القومية وتحقيق إنجاز المشاريع التنموية بما يكفل تطور المجتمع وتقدمه. (زويلف وآخرون، 2004: ص15)، وشهد التعليم المهني تطوراً كبيراً في الدول النامية ولاسيما في الدول التي تتبنى مشروعاً ناهضاً سواء على المستوى الاقتصادي أو الصناعي أو على مستوى تنمية الموارد البشرية بالطاقات العلمية والعملية المتخصصة بغية الإسهام في تصاعد وتيرة التطور الاقتصادي وآفاقه المستقبلية، وبات من المؤكد أن التعليم المهني يلعب دوراً ريادياً في دفع عجلة التقدم

الحضاري إلى الأمام، ولا شك في أن أهمية التعليم لا تقتصر على الدول النامية فحسب بل أن الدول المتقدمة توليه اهتماماً كبيراً؛ إذ إن من المعروف أن الصناعة والتكنولوجيا الحديثة لا يمكنها إحراز تقدم من دون الاعتماد على الملاكات والطاقات الفنية الكفوة التي تزداد الحاجة إليها باطراد في اتساق يتناسب مع حجم وتوسيع مجالات التقدم العلمي والصناعي. (المصري، 1993: ص 43). إن مهام مؤسسات التعليم المهني التي حددتها وزارة التربية في العراق في دليلها لعام 1978 - 1979م هو مواكبة التطورات الفنية والمهنية الحديثة عن طريق توثيق الروابط الفنية والثقافية مع المؤسسات العلمية العربية والأجنبية. إلا أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه بشكل فاعل بسبب الظروف التي مر بها العراق خلال الحقبة السابقة مما أدى إلى تدني واقع التعليم المهني. إن النظرة الحديثة الى التعليم بأنواعه تتبلور يوماً بعد يوم لإعادة بنائه وتنميته وفق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور الذي حصل في بلدان العالم نظراً الى ما يلعبه التعليم المهني من دور فاعل في ميادين الحياة كافة. لرفد المؤسسات كافة بالكوادر الفنية والمهنية التي تسهم في التطور والبناء نتيجة للخبرة والمهارة والمؤهلة للعمل المهني من أجل تحقيق التنمية الشاملة في العراق عموماً وفي محافظة ديالى خصوصاً. مما دفع الباحثة الى تعرف هذا الواقع الذي يسهم في بناء المؤسسات كافة، من خلال اخذ آراء الطلبة والمدرسين والمدراء لاحظت الباحثة بعض التدني مما يؤشر ضرورة إجراء هذا البحث للوقوف على واقع التعليم المهني في محافظة ديالى.

وقد أشارت العديد من المؤتمرات والندوات وتوصيات البحوث والدراسات إلى ضرورة الاستمرار بتطوير واقع التعليم المهني بحيث يواكب المستجدات العلمية الحديثة في العالم حيث ركزت وثيقة المؤشرات المستقبلية التربوية. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1990، 2000: ص 21) على ضرورة بذل الجهود والاهتمام بالتعليم المهني من خلال إعادة النظر في مفردات مناهج التعليم المهني وتطويرها وجعلها أكثر ملاءمةً للاتجاهات الحديثة، كونها يسودها الجمود، حيث ليس بينها وبين المناهج العالمية أي تواصل في تبادل الأفكار والمستجدات في مجال

المعلومات والتدريب والمجال العلمي. في حين وجه مؤتمر التربية الدولي ببغداد، (الجمهورية العراقية، 1990: ص81) إلى انعدام تطوير مناهج التعليم المهني وجعلها إحدى وسائل الكشف عن قدرات الطلبة وتمييزها. أما دراسة. (عباس 1982: ص113) فإنها أكدت عدم استيعاب الحاجة التي تقتضي إجراء تغيير في الكتب لمواكبة التطور. وهذا كله أكد من مشكلة البحث وأهمية الدراسة ويمكن تحديد مشكلة البحث بالاجابة عن السؤال الاتي:-

ما واقع التعليم المهني في محافظة ديالى .

أهمية البحث

شهد العالم تطورات علمية وتقنية متسارعة لها بالغ الأثر في مختلف جوانب الحياة وقد أدت هذه التطورات إلى اهتمام الدول بالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وما تفرضه من توافر جميع الاحتياجات والأطر الفنية للحياة العصرية في مختلف مجالاتها. (شرقي، 2001: ص36) فالتربية تتحمل مسؤوليات واسعة وخطيرة في تنمية الثروة البشرية التي لا غنى عنها في تحقيق التنمية الشاملة، ولكي تستطيع التربية أن تفي بالتزاماتها وتواجه احتمالات المستقبل كان لابد منها أن تضع استراتيجيات وخططاً تحدد مساراتها وفق خصائص المجتمع ومعتقداته وطبيعته ثقافته، وتطلعاته وأماله للمستقبل في نطاق فلسفة اجتماعية متكاملة ومتطورة مع تطور المجتمع للارتقاء بالحضارة المعاصرة في جوانبها المختلفة. (المالكي، 1989: ص14).

إن التربية في الوقت الحاضر تعيش عصرها الذهبي نتيجة لإستمراريتها في التجديد والتطور الذي حصل في المجتمعات المتقدمة في مختلف العلوم، فضلاً عن الأفكار النيرة والمبدعة التي اسهمت في أن تتبوأ التربية مكانة رفيعة ومنزلة عظيمة فاقت أي مرحلة من مراحل التطور الحضاري للجنس البشري؛ وذلك لأن العصر الذي نعيش فيه يختلف بشكل جوهري عن العصور السابقة من حيث سرعة التطور والتغير في المجالات المختلفة فقد أطلق عليه عصر(الانفجار المعرفي وعصر

التكنولوجيا) وغير ذلك من المسميات التي توحى بكونه عصرًا متميزًا يحتاج معاصروه من البشر الى تربية خاصة تلائم طبيعة التغيرات التي تحدث. (الدمرداش، 1983: ص28). إن الفرد في الوقت الحاضر بحاجة إلى التربية بشكل أكبر من أي وقت مضى والسبب يعود إلى البيئة التي أصبحت أكثر تطوراً مما كانت عليه من قبل فهي متطورة في نواحيها المادية والاجتماعية، والروحية جميعها وقد طبعت بطابع الحضارة وهذا ما جعلها أصعب مراساً وأعسر مجاراة عما كانت عليه في العصور السابقة فقد امتازت التربية في المجتمع البدائي بالبساطة وخلوها من كل تعقيد إذ كانت تتم بصورة عفوية تلقائية وذلك شيء بديهي. إذ إنها كلما تقدم الإنسان في طريق الحضارة واتسعت بيئته وتعددت متطلباته، وكثرت مشكلاته ازدادت حاجات الإنسان للتكنولوجيا المتطورة. (سعادة، 2001: ص5).

شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام بالتعليم وغدا البحث عن هذه المسألة الشغل الشاغل لمعظم أقطار العالم المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو والأقطار النامية، لأن التعليم قد أصبح صناعة كبرى في أكثر أنحاء العالم، وهذا أمر واضح يدل على تزايد الموارد المادية التي تنفق عليه، كما أن تقدم الأمم ورفيها يقاس بما لديها من نوعية جيدة من التعليم. إذ أصبح القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها التطور الاقتصادي والصناعي في البلاد العربية التي تستثمر من خلال جميع الموارد وبخاصة الموارد البشرية. (الهيازعي، 1996: ص25) (سليم، 1917: ص58) لذا آزداد اهتمام الدول بالتربية والتعليم بعد أن لمست مدى تأثير هذا القطاع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وماله من دور فاعل في تفجير الطاقات الكامنة للاستفادة من الموارد الطبيعية في تفعيل التطور التربوي والمهني فالمهام الرئيسة للتعليم هي الإسهام في إيجاد الظروف المواتية لمشاركة الأفراد والجماعات في حياة المجتمعات التي ينتمون إليها في إطار وضع خطة التعلم في خدمة المجتمع وجعل أعداد الأفراد لحياة العمل من المهام الأساسية لنظم التعليم لمواكبة التطورات الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي؛ إذ يعد التعليم بصورة عامة هو المقياس لثروات الأمم والشعوب، وتقع عليه مسؤولية النهوض

بالمجتمع وإعداد أجيال لها إسهامها الإيجابي في مختلف مناحي وظروف الحياة. (الشيباني، 2000: ص2)

ويشكل التعليم المهني أساساً للحركة التربوية المعاصرة فمن خلاله يتمكن المجتمع المعاصر من تنمية موارده البشرية بما يتفق مع مطالبه وحاجاته على هيئة برامج مكثفة مخطط لها وعادةً ما تكون جزءاً من برامج التنمية الشاملة التي يحتاجها النظام التعليمي لكي يكون متكاملًا من بقية الأجزاء والعناصر المتفاعلة التي تؤثر كل منها في الآخر؛ لأن العلوم المختلفة هي جزء من النظام التعليمي العام، والتعليم المهني له أهدافه وتطبيقاته وكفاءة تقويمه منهجياً. (الخطيب، 1995: ص11) وللتعليم المهني دور جوهري في إعداد قوة عمل مؤهلة للتعامل مع الثقافة الحديثة وقادر على مواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المتغيرة مما دفع الدول خاصة المتقدمة منها إلى إدخال إصلاحات جذرية في هذا القطاع من خلال برامج التعليم المهني وتجسيدها بالتعليم العالي وربطها باحتياجات سوق العمل وتأمين تجاوبه مع المتغيرات العلمية والثقافية والتحولات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المستجدة. (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1998: ص61) ويحتل التعليم المهني ضمن العملية التربوية مكاناً مهماً لأي بلد لعلاقته الوطيدة بسوق العمل ولكي يصبح للعمل دور في التعليم ونظمه مسؤولية مشتركة بين مؤسسات المجتمع كافة. (العيسوي، 1973: ص19).

كما يعد التعليم المهني أحد القنوات التعليمية التي حظيت بمكانة خاصة ودعم متواصل من المعنيين بشؤون التعليم لأجل دفعه في مسار التطور بوصفه ركناً من أركان دعم خطط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعملية وانطلاقاً من هذا الفهم لدور التعليم المهني وأهميته تم إتباع الأسلوب العلمي في التخطيط له وعده جزءاً لا يتجزأ عن النظام التربوي والنهوض به بشكل عام من أجل رفع كفاءته وتحسين أساليبه وتجديد نظمه على أسس نابغة من الأهداف الوطنية لدوره في عملية البناء الحضاري. (عباس، 1987: ص28)(الموسوي، 993: ص64).

وقد ازداد الاهتمام بالتعليم المهني أكثر من غيره من أنواع التعليم الأخرى لارتباطه المباشر والعضوي بواقع المجتمع لأنه تقع على عاتقه مسؤولية تنفيذ وتطوير المشاريع التنموية وتحقيق التغير الاجتماعي والاقتصادي والعلمي من خلال المهارات العلمية والتطبيق التي يتصف بها خريجوه. (علي، 1998: ص83) فالتعليم المهني عطاء إنساني يحقق للأفراد والمجتمع تطوراً وارتقاءً إلى مستويات أفضل بوصفه المسؤول عن تزويد القطاعات المختلفة بالأيدي الماهرة بما يكفل تطور المجتمع وتقدمه. (عبد الرزاق، 1974: ص98).

وتتبين أهمية التعليم المهني أيضاً من خلال النظر إلى هدفه الذي ينص على تمكين الناشئة الذين أكملوا دراستهم المتوسطة والتحقوا بالتعليم المهني في تطوير شخصياتهم بجوانبها الجسمية والعقلية والخلقية والروحية وتزويدهم بالمعارف والاتجاهات والميول والخبرات والمهارات العملية والنظرية التي تؤهلهم لأداء الأعمال التي تناط بهم على وفق تخصصهم في الميدان العملي والإنتاجي ليساهموا في بناء المجتمع وإحداث التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يطمح إلى تحقيقها. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1989: ص76).

إن التنمية الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات بمختلف مستوياتها وجوانبها ومنها الجانب الاقتصادي بشكل خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام التربوي والتعليمي وبالتعليم المهني بشكل خاص؛ لأنّ هذا النوع من التعليم يقوم بتأمين احتياجات مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية من قوى العمل المدربة اللازمة لها ابتداءً من العمال المهرة وانتهاءً بالمستويات العليا ويقدر نجاح هذا النوع من التعليم ليحدث التغير التنموي ويزداد معه الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع. (أبو الذهب، 1994: ص13) وفي هذا الصدد أكدت الندوة العالمية المنعقدة حول أهمية التعليم المهني في الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في عمان عام (1994) أن المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها المباشرة على هيكل العمالة وحجم الموارد البشرية والمادية أُلزِم توافرها لاستمرارية التعليم المهني وقطاعات المجتمع المستفيد من مخرجاتها من خلال:-

- تنظيم دور مؤسسات التعليم المهني في تدريب وتطوير كفاءة أداء العاملين في مختلف قطاعات المجتمع وما يتناسب والاحتياجات التي تستجد.
- التأكيد على إعادة النظر في تخصصات التعليم المهني حيثما اقتضت الضرورة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.
- التوسع بإنشاء مدارس متعددة التقنيات للتعليم المهني حيثما توافرت الإمكانيات المطلوبة بهدف الارتقاء بالمستوى النوعي للتعليم الناجح عن تواجد الاختصاصات المتعددة والاقتصاد بالاتفاق والجهود الرامية إلى تجنب تعدد الإجراءات.
- توسيع مساهمات المؤسسات الإنتاجية في مجال التطبيق العملي للطلبة لاطلاعهم وتدريبهم على التكنولوجيا المحلية والجديدة التي غالباً ما يتعذر توفيرها في المؤسسات التعليمية.
- التوجه نحو تطوير هيكلية برامج ومناهج لأعداد الأطر التدريسية والتدريبية للتعليم المهني بما يؤمن قدرتهم على التفاعل والتعامل مع هياكل مجتمعة ومعدة من المعارف والتكنولوجيا المستمرة في التغيير والتطور وعدت إجراءات التدريب المستمر للأطر التربوية جزءاً لا يتجزأ من أعدادهم. (المجلة العربية للتعليم التقني، 1994: ص8) .

ومن الجدير بالذكر أن التعليم المهني يعد طريقاً تعليمياً غير مسدود يتيح لمن فاتته فرصة التعليم الثانوي العام الالتحاق بالجامعة أو بمعهد بقدر ما يثبت من جداره في أثناء دراسته بذلك التعليم. فالتعليم المهني يؤهل خريجه للعمل في المهن الصناعية والزراعية والتجارية المختلفة عمالاً مهرة كل حسب تخصصه. (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1997: ص18) (صبيح، 1917: ص83).

والطلبة في هذه المرحلة هم من فئة الشباب وهم قوة المجتمع الحقيقية التي تدفع به إلى درجات التقدم والتطور الحضاري نظراً إلى ما يتمتع به من خصائص ومواصفات متميزة وهم طاقة التجديد الأكثر تجاوباً مع التغيير والأكثر عطاءً وإنتاجاً

فالدول تسعى إلى إعداد شبابها واحتضانهم وإعدادهم لمواجهة تحديات الحياة على نحو يحقق فائدة مزدوجة للمجتمع على حدٍ سواء. (سعيد، 1998: ص137).

إن بقاء نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب خارج العملية التربوية هو بحد ذاته مشكلة وتحدٍ كبيرين للمجتمع حيث هذا لا يعني حرمانهم من إبراز حقوقهم بل حرمان المجتمع من الطاقات الشبابية الإنتاجية حيث إن هناك حاجة ملحة لهم لتحقيق أبعاد جديدة ترتبط بمطالب العمل والتنمية الشاملة. (سعيد، 1988: ص142) وبسبب جملة من العوامل رافقت الحصار الجائر الذي تعرض له العراق في وقت مضى خلال فترة التسعينات مما تسبب عن هدر ملموس في بعض الطاقات البشرية والمتمثلة في وجود أعداد من الراسيين والمتسربين في المراحل الدراسية كافة حيث أصبحت هذه الظاهرة من المشاكل التي تواجه نظام التربية والتعليم وقد بدأت الاهتمامات تسلط الضوء على ظاهرة الإهدار التي تعد من المشكلات المعوقة والخطيرة في قطاع التربية والتعليم بما تتضمنه من تسرب ورسوب ما له من آثار سلبية على الطالب نفسه أو أسرته أو المدرسة فحسب بل تتعدى إلى النظام التعليمي ككل فضلاً عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. (القيسي، 1988: ص13-24).

ونتيجة لتفاقم الهدر في القطاعات البشرية بمختلف المستويات فمن ليس لديهم مهارات تؤهلهم للعمل في المشاريع والبرامج التنموية وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية ولافتقار حقل العمل إلى قوى عاملة وطنية ماهرة كان لابد من استحداث وتنويع بعض القنوات التعليمية ومنها التعليم المهني وتطويره كما ونوعاً. (النائب، 1993: ص52).

ويلاحظ أن ظاهرة الإهدار تكون في عدة صور للرسوب والتسرب وقد عرف الرسوب بأنه (الإعادة ويعني عدم انتقال الطالب الى الصف الأعلى وإعادته الصف مرة أخرى وأسبابه هي :-

- ضعف بعض الطلبة في الدراسة والتحصيل

- افتقار المناهج إلى التشويق

- ضعف الصلة بين الأسرة والمدرسة

- استخدام معلمين أو مدرسين غير مؤهلين نفسياً ومهنياً للقيام بأعباء التدريس (أما التسرب فقد عرف بأنه ترك الطالب المدرسة قبل مرور مدة الدراسة المقررة للمرحلة) وأسباب التسرب فهي:

- ضعف الصلة بين عناصر التدريب ونقص كفايات الإدارة التربوية

- قصور الإمكانيات المادية من معدات وتجهيزات

- اعتماد الأساليب القائمة على الامتحانات التعليمية

* أسباب اجتماعية تتمثل في :

- ضعف التماسك الأسري في بعض البيئات

- عدم استقرار المناخ المناسب للدراسة والانتظام فيها

* أسباب طارئة منها :-

- ما تتعرض له الدول من حروب أو حصار وعدم استقرارها مما يسبب عدم تمكين التلاميذ من الانتظام بالدراسة. (غنايم، 1990: ص56،59)

وقد بذلت جهود حثيثة بشأن دراسة واقع العملية على مستويات مختلفة حيث شكلت لجان وهيئات متخصصة وقامت دراسات وبحوث وعقدت ندوات ومؤتمرات كثيرة تسهم في مواجهة المشكلات التي تعاني منها الأنظمة التعليمية وبخاصة نظام التعليم المهني بغية الوصول إلى أفضل الصيغ لحلها بما يؤمن فاعليتها واستجابتها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وفق قدرات الطلبة وإمكاناتهم وميولهم والنظر في برامج التعليم المهني لتأمين احتياجاتهم التكنولوجية المستمرة. (مكتب اليونسكو الإقليمي، 1976، ص58) لذا أكد مؤتمر مديري المدارس المهنية المنعقد

في بغداد عام (1976) تأسيس وإدارة المدارس المهنية عام (1978) والمشاركة في الجهات المختصة في إعداد المدرسين والمعلمين والمدربين الذين تحتاجهم المدارس المهنية. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1985، ص3) (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1979، ص5) أما توصيات المؤتمر المنعقد في دمشق عام (1978) فأكدت (وضع إستراتيجية للقوى العاملة مبنية على السياسات العامة واتجاهات التنمية وأن يتم التخطيط للتعليم المهني في ضوء هذه الإستراتيجية. (جامعة الدول العربية، 1978: ص23).

وجاءت توصيات المؤتمر المنعقد في بغداد عام(1979). (دراسة مستلزمات الدراسة والتدريب في الدراسة المهنية وسبل تطوير وتوفير المواد الأولية اللازمة لعمليات التدريب خلال العطلة الصيفية). (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1979: ص5).

أما ورقة العمل المقدمة إلى وزارة التربية عام(1985) فأكدت أهمية تطوير أسلوب التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية بينها وبين القطاع الإنتاجي لزيادة فاعلية العلاقة والتفاعل بين مؤسسات التعليم المهني وقطاعات المجتمع المستفيدة من مخرجاتها وربطه بقطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1985: ص23) وتضمن المؤتمر الدولي المنعقد في بغداد عام (1981) إعداد الكوادر المهنية المدربة الماهرة والمؤهلة لتلبية متطلبات تنفيذ المشاريع لمختلف أنواعها التي تتفق والتطورات، وركز على تعزيز مكانة التعليم المهني من بين فروع التعليم العام وتأدية مهماته بالصيغ المطلوبة ورفع قدراته العلمية والعملية لرفد خطط التنمية القومية بالكوادر المؤهلة والمدربة لتشارك في بناء القاعدة الصناعية والزراعية العريقة. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1981: ص387).

أما توصيات المؤتمر المنعقد في بغداد عام(1982) فمنها المناهج والبرامج التدريبية بحيث تكون دقيقة في تحديد الحاجة وتحقيق نتائج ايجابية بتخريج كادر

كفءٍ وقادر على أداء المهمات وتحقيق التوازن في إعداد الكادر الفني بحيث لا يكون هناك توسع في اختصاص على حساب اختصاص آخر وكذلك التأكيد على إجراء دراسات ميدانية موسعة حول واقع الإدارة المدرسية في المدارس المهنية. (الجمهورية العراقية، 1982، ص10) وتضمنت توصيات المركز القومي للبحوث المنعقد في تونس عام (1986). (التوسيع في التعليم المهني في المرحلة الثانوية واستكمال متطلبات هرم القوى العاملة وتحقيق التوازن فيه). (حساوي، 1986: ص28).

أما بخصوص توصيات المؤتمر المنعقد في بغداد (1986) فأكدت قيام المعلمين والمدرسين بتحقيق الموازنة بين الجانب النظري والجانب العملي التطبيقي بتنفيذ المناهج الدراسية على أن تسير الكتب المنهجية في هذا الاتجاه. (الجمهورية العراقية، 1986: ص7).

ويبين المؤتمر النوعي لمديري المدارس المهنية المنعقد في بغداد عام (1987) على (جعل طلبة المدارس المهنية أكثر تعلقاً بالتحصيل العلمي ومشاركة المنظمات الجماهيرية والشعبية في توعية الطلبة بأهمية التعليم المهني وربط التربية بالتنمية. (الجمهورية العراقية، 1987: ص752).

أما المؤتمر النوعي المنعقد في بغداد عام (1988) فأوصى بضرورة توفير الأبنية التي تتطلبها مواصفات المدرسة المهنية وتحويل الأبنية غير الملائمة لجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات المدرسة المهنية. (الجمهورية العراقية، 1988: ص6).

أشار المؤتمر المنعقد في بغداد عام (1989) على أنّ التعليم المهني شرط أساسيّ لدعم البنية المعقدة للحضارة الحديثة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وينبغي إعطاء التعليم المهني درجة عالية من الأولويات في الخطط الوطنية للتنمية. (الاتحاد العربي للتعليم التقني، 1993: ص49).

وأشارت وثيقة المؤشرات المستقبلية المسيرة التربوية في العراق خلال المدة (1990- 2000) إلى الاهتمام بالتعليم المهني من خلال إعادة النظر في مفردات

مناهج التعليم المهني وجعلها أكثر ملاءمة للاتجاهات الحديثة بالتركيز على الجوانب العملية التطبيقية التي تساعد على اكتساب الطلبة مهارات فنية عملية لاستكمال توافر المستلزمات التدريبية الإنتاجية والحقول التي تواكب الحاصل في العلوم الفنية والمهنية وتطوير المتوافر فيها وجعلها مجالات صالحة للإعداد والتدريب المهني ووسيلة لربط العلوم بالعمل والتدريب والإنتاج. (الجمهورية العراقية، 1999: ص21).

وأشار مؤتمر القاهرة عام(1967) الى تحسين إنتاجية التعليم المهني من حيث تطوير مناهجه الدراسية وطرقه بما يعود على هذا التعليم من فوائد في النواحي المهنية والفنية والتربوية التعليمية والاقتصادية لرفع مستوى الإنتاجية والإتقان. (جامعة الدول العربية، 1967: ص32).

كما أشار المؤتمر الإقليمي الثالث لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط في الدول العربية الذي عقد في مراكش عام (1970) لمعالجته جوانب التعليم المهني في البلاد العربية وخاصة ما يتعلق منها بالمناهج الدراسية وتقويمها وتطويرها وإقراره التوصيات بشأنها. (اليونسكو، 1970: ص43).

أما توصيات المؤتمر التربوي التاسع في العراق (1983) فقد أكدت على المعوقات والسلبات التي مازالت تعيق عملية تطوير المناهج الدراسية للتعليم المهني وضرورة إزالتها. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 2000: ص11).

وأكد مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية عام (1993) خضوع المناهج الدراسية للتعليم المهني دورياً للتقويم والتطوير بهدف تلبيتها للاحتياجات المرحلية أو المستقبلية لسوق العمل بمختلف القطاعات الحكومية المختلفة. (الاتحاد العربي للتعليم التقني، 1993: ص66).

أما توصيات المؤتمر النوعي في بغداد عام (1992) قد أكدت (تكثيف الجهود في مجال رصد الظواهر السلوكية المنحرفة لدى الطلبة ومعرفة أسبابها وسبل معالجتها). (أبو الذهب، 1992: ص7).

وأوصت ندوة النهوض التربوي عام (1992-1993) (بتعزيز المكانة المرموقة للتعليم المهني والأساليب الكفيلة بتطوير وتأهيل الطلبة عملياً وعلمياً للمساهمة في دفع عجلة التعليم ورفع كفاية الإدارة التعليمية للتعليم المهني بما يتفق مع متطلبات العصر). (البزاز، 1995: ص39).

وأشار المؤتمر المنعقد في الجزائر عام (1996) الى (رفع التعليم المهني مرتبة متقدمة في سلم أولويات السياسات التعليمية وإدخال التجديدات التربوية عليه). (المجلة العربية للتعليم التقني، 1997: ص11).

وبخصوص توجيه الندوة العربية في صنعاء عام (1997) في مجال مناهج التعليم المهني فإنها أكدت أحكام الربط بين المناهج وبيئة العمل والحرص على معاشتها وتلبية احتياجات التنمية والحرص على عامل المرونة لمواكبة متطلبات المستقبل واهتمت أيضاً (ببرامج إعداد الهيئات التدريسية والتربية بما يؤمن قدرتهم على التفاعل مع هياكل مجتمعة ومعقدة من المعارض والثقافات المستمرة في التطوير والتغيير). (الحيلة، 1997: ص14،16).

أما المؤتمر العالمي الثاني المنعقد في سيئول عام (1995) فأكد ضرورة (الاهتمام بالتعليم المهني المستمر مدى الحياة). (مكتب اليونسكو، 1995: ص2).

وبجانب ما ذكر سابقاً فقد أجريت بعض الدراسات والبحوث مشخصة وجود بعض المشكلات والصعوبات في مجال التعليم المهني مما يحتم وضع حلول لها ليساير بقية مسارات التعليم الأخرى.

ويلاحظ من خلال استعراض المؤتمرات والندوات التي سبق ذكرها أنها أكدت ما يأتي:-

1- ضرورة تشخيص الصعوبات والمشكلات في مجال التعليم المهني ووضع الحلول المطلوبة لها.

2- التركيز على الاهتمام ببرامج إعداد الهيئات التدريسية علمياً وتقنياً.

- 3- العمل على رفع التعليم المهني موقعاً متقدماً في سلم أولويات السياسات التعليمية.
 - 4- التأكيد على ضرورة إعادة النظر في المناهج واستكمال توافير المستلزمات التدريبية.
 - 5- اعطاء الأبنية المدرسية الأهمية المطلوبة لتكون ملائمة لمتطلبات ومواصفات المدرسة المهنية .
- ويعزز ذلك ما توصلت إليه الدراسات والبحوث في مجال التعليم المهني المتمثلة ب:-
- 1- ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين إدارة المدرسة والحلقات الإدارية. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1988: ص12)
 - 2- الاهتمام بالتدريبات العملية وجعلها محوراً أساسياً لبناء المناهج. (جميل، 1982، ص70)
 - 3- العمل على تقويم كفاءة أعضاء هيئة التدريس. (عباس، 1987، ص82)
 - 4- التأكيد على بناء ورش لاستيعاب الطلبة. (جميل، 1982، ص71)
 - 5- الاهتمام بالمناهج الدراسية وضرورة تقويمها باستمرار. (الشرع، 1981، ص16)
 - 6- ضرورة أن تكون علاقات مدير المدرسة مع الطلاب مبنية على الاحترام والتقدير وتوثيق العلاقة بين الطالب والمدرس. (الناصر، 1917: ص9)
 - 7- الاهتمام بوضع الأسئلة الإمتحانية واعتماد مبدأ تكوين اللجان لوضع الأسئلة. (محمد، 1983، ص5)
 - 8- تكثيف الزيارات الميدانية للمسؤولين والاختصاصيين التربويين. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1988: ص11)

أهداف البحث

- 1- تعرف المعوقات التي تواجه التعليم المهني في محافظة ديالى.
- 2- هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في اجابات المدرسين وفقاً لمتغيري. (مدة الخدمة، المؤهل العلمي).
- 3- تعرف واقع التعليم المهني في محافظة ديالى.

حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بمدرسي المدارس المهنية في محافظة ديالى:-

- 1- الحدود العلمية :- التعليم المهني
- 2- الحدود الزمانية 2013/2012:-
- 3- الحدود المكانية :- مدارس التعليم المهني في محافظة ديالى

تحديد المصطلحات

أ-1- **التعليم:** عرفه (الخوالدة، 2003) "التعليم هو الذي يصل بالمعلم وليس بالمتعلم ويعني تنظيم البيئة التعليمية واتخاذ الإجراءات وتحديد الشروط التي من شأنها تسهيل عملية التعلم على التلاميذ". (الخوالدة، 2003: ص19).

2- وعرفه (عايش وآخرون، 2009) "هو مجهود شخص لمعونة آخر على التعليم أو هو نقل المعلومات من المعلم إلى المتعلم بقصد إكسابه المعرفة". (عايش وآخرون، 2009: ص238).

3- ويعرفه (محمد، السيد، 2011) "مجموعة الاستراتيجيات والأساليب التي يتم من خلالها تنمية المعلومات والمهارات والاتجاهات عند الفرد أو مجموعة من

الأفراد سواء كان ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود بواسطة الفرد نفسه أو غيره، والتعليم بهذا المعنى أوسع نطاقاً من التدريب وأكثر شمولاً". (محمد، السيد، 2011: ص207).

ب- 1- التعليم المهني : يعرفه (صلاح، 1962) "بأنه عملية تهدف إلى إعداد القوى البشرية العاملة المدربة في مستوياتها المختلفة من الكفاية والمهارة والثقافة والمعرفة مع ربط هذه الأهداف المهنية بالأهداف التربوية العامة التي تعني بتكوين المواطن الصالح ذي الشخصية المتكاملة الجوانب". (عبد الجواد، 1962: ص25)

2- أما التعريف المعتمد عربياً ودولياً:- فهو جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن فضلاً عن المعارف العامة دراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها واكتساب المهارات العملية والدرايات والمواقف المتصلة بممارسة المهنة في شتى قطاعات الحيات الاقتصادية والاجتماعية بهدف إعداد يد عاملة شبه ماهرة أو ماهرة ويتم ذلك في الثانويات والمدارس والمراكز المهنية. (قضايا التعليم، 1979: ص10).

3- أما التعليم المهني بمعناه الشامل/ فهو كل تدريب موجه لإعداد الفرد للعمل في مهنة معينة، أو لرفع كفايته في المهنة التي يمارسها، سواء كان العنصر الغالب في هذا التعليم والتدريب نظرياً وعملياً، وسواء تم التعليم والتدريب بشكل تفرغ كلي أو جزئي وبصورة متواصلة ومنقطعة على نمط الدراسات النهارية العادية أو المسائية أو بالمراسلة. (قضايا التعليم، 1979: ص86).

- وعرفته الجمعية المهنية الأمريكية " نقلا عن رسالة الخليج العربي على أنه التعليم الذي صمم لتطوير المهارات والقدرات والمعارف والاتجاهات وعادات العمل وتقبله لدى العمال حتى يدخلوا باب العمل والنجاح فيه على أساس إنتاجي مستمر". (رسالة الخليج العربي، 1986، ص199).

4- ويعرفه (فلاته، 1994) بقوله "ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي فضلاً عن اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم به مؤسسات نظامية. (فلاته، 1994: ص23).

5- وعرفه (الخطيب، 1995) قائلاً "هو نمط من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والحساب والمهارات اليدوية والمعرفية والمهنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد كوادر فنية في مختلف الاختصاصات الصناعية والتجارية والزراعية بعد فترة أمدها (3) سنوات تعقب مرحلة التعليم المتوسط". (الخطيب، 1995: ص50).

- وتعريف اليونسكو للتعليم المهني/ "بأنه التعليم الذي يعنى بالجوانب المختلفة من العملية التعليمية التي تتضمن فضلاً عن التعليم العام دراسة العلوم التقنية وما شابهها والحصول على المهارات العملية والاتجاهات والقيم والمعرفة المتعلقة بالمهن في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة". (الحيلة، 1998: ص22)

التعريف الإجرائي للباحثة/ هو الدرجة التي يحصل عليها مدرسي المدارس المهنية عن واقع التعليم المهني.

1- **التقويم:** يعرفه (إبراهيم، 1991) "هو عملية تحليل العملية التعليمية وتفسيرها بقصد إصدار القرار لتثبيت أو تعديل أو تطوير هذا الواقع التربوي. (إبراهيم، 1991: ص22).

2- وعرفه (الشبلي، 2000) "انه جميع العمليات المنظمة التي تتعامل مع عناصر المنهج والبرنامج لتحديد جدواها وبيان موقع القوة والضعف فيها لتطويرها أو مساعدة متخذ القرار للحكم بشأنها". (الشبلي، 2000: ص141).

3- وعرفه (السيد، 2001) بقوله " هو عملية يتم من خلالها الحكم على قيمة أو صنع قرار ينتج من ملاحظات متنوعة وخلفية القائم بعملية التقويم". (محمد السيد، 2001: ص284)

4- ويعرفه (العيسوي، 2003) بقوله "عملية وزن وتقدير ومتابعة حكم". (العيسوي، 2003: ص16).

أما التعريف الإجرائي للتقويم/ فهو عملية جمع وتطبيق وتحليل وتفسير البيانات، أو هو معلومات كمية، أو كيفية عن ظاهرة أو سلوك أو موقف بقصد استخدامها في إصدار حكم أو قرار.

الفصل الثاني

ادبيات ودراسات سابقة

اولاً: أدبيات الدراسة

التطور التاريخي للتعليم المهني عالمياً

أ- تطور التعليم المهني في بعض الدول الأجنبية وبعض الدول العربية

1- الولايات المتحدة الأمريكية

2- ألمانيا

3- اليابان

ب- التعليم المهني في بعض الدول العربية

1- المملكة الأردنية الهاشمية

2- الإمارات العربية المتحدة

3- تونس

التطور التاريخي للتعليم المهني عبر التاريخ في العراق (مراحل تطوره)

سلم نشأة وتطور التعليم المهني في محافظة ديالى

ثانياً:- الدراسات السابقة

1- محلية

2- عربية

3- اجنبية

مقارنة الدراسات السابقة

التطور التاريخي للتعليم المهني عالمياً

تخوض معظم دول العالم مشكلات تاريخية لإصلاح أوضاعها بشكل عام والتعليم فيها بشكل خاص والانطلاق بمجتمعاتنا نحو مواقع متقدمة من التطور والتقدم وتتفاوت الدول بدرجة تقدمها في التعليم عامة والتعليم المهني خاصة، فبعضها قطعت مراحل متقدمة ومتميزة في هذا المجال والبعض الآخر مازالت في بداية الطريق، ويحظى التعليم المهني بأهمية بالغة بوصفه ركيزة من ركائز الحياة في المجتمعات المعاصرة والمتقدمة والنامية على حد سواء. (المجلة العربية للتعليم التقني، 1994: ص171).

يعود تاريخ التعليم المهني إلى أكثر من أربعة آلاف سنة عندما كان يطلق عليه (المصانعة) حيث سجلت في التاريخ المصري أول البرامج للمصانعة النظامية في أعمال النسخ والتأليف منذ حوالي (200) سنة قبل الميلاد. بعد ذلك انتشرت المدارس التي تؤهل الطلبة لمرحلتين من التدريس: الأولى يتم فيها تعليم القراءة والتراث القديم في غرف صافية نظامية، ويزود المتعلم بالمعلومات الأساسية لتلك المهنة، والثاني يتم فيها التدريس لمرحلة معينة وتدعى بـ (المصانعة).

أخذت المصانع بالازدهار وسادت لفترة طويلة وقد نشأت برامجها في فلسطين واليونان، وأتبعته دول مجاورة أخرى نمطاً. مشابهاً مع صغار المتعلمين لامتهان الحرف التجارية واليدوية من خلال إقامة علاقات مع المختصين في مهن معينة كالتجارة وبعض المهن اليدوية ويبقى التدريس على المهن قائماً في مواقع العمل حيث كان المتعلم يتعلم من خلال التقليد الواعي.

وقد ظهر عدد من الفلاسفة أمثال (كومينوس) و(لوك) وأعطوا الاعمال والحرف اليدوية اهتماماً كبيراً ضمنوه في مفاهيم التربية كما وضع صموئيل هارتلب مخططاً لتأسيس كلية الزراعة في إنجلترا. (الحيلة، 1998: ص9) .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إدخال الأعمال الزراعية الصناعية والتجارية في التعليم النظامي وبذلك أخذت بدائل المصانعة بالظهور وقادت إلى

إدخال الأعمال الحرفية والمهن العملية في التعليم النظامي في مختلف بلدان العالم. ففي بريطانيا استمرت المصانعة والنقابات في التعليم المهني حتى اضطرت الحكومة عام (1901) إلى إصدار تشريعات وقوانين تتعلق بالتعليم المهني لمساعدة ((الفقراء الانجليز)) الذي هدف إلى تزويد أفراد العائلات الفقيرة ذكوراً وإناثاً بمهارات أساسية مطلوبة في سوق العمل لتمكينهم من مواجهة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وقد هاجر هذا الاتجاه مع البريطانيين إلى أمريكا مما كان له أثر كبير في مسيرة التعليم المهني في الولايات المتحدة الأمريكية وتحول الاقتصاد الأمريكي من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي وبرزت تغييرات كثيرة على الصعيد الاجتماعي والتعليمية والدينية والثقافية كافة انعكست آثارها على التشريعات الخاصة بالتعليم المهني على مستوى الولايات الأمريكية، وتوالت التشريعات حتى كان آخرها عام (1976) حيث صدرت تشريعات معدلة للتربية بشكل عام وجاءت المادة (2) من تلك التعديلات تخص التعليم المهني ومعدلة لتشريعات التعليم المهني لعام (1963) وصدر عن مجلس الكونجرس الأمريكي التعريف الآتي للتعليم المهني لعام (1963) "التعليم المهني من البرامج التربوية المنظمة ذات ارتباط مباشر بأعداد الأفراد لعمل مأجور أو غير مأجور أو لمزيد من الأعداد لمهنة تتطلب درجة البكالوريوس أو ما يزيد وقد أعطى هذا التعريف التعليم المهني معنى أكثر وضوحاً وشمولاً واتساعاً. (الحيلة، 1998: ص10).

أما على مستوى الوطن العربي والمحلي فتعود جذور التعليم المهني النظامي إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين حيث كان هناك عدد محدود من المدارس المهنية منتشرة في الأقطار العربية والتي أسست لغاية إيواء الأطفال الأيتام والمحتاجين، وكانت أول مدرسة تقنية قانونية قد أنشئت في مصر عام (1880م) وتأسست في بيروت عام (1900) مدرسة الفنون والحرف اليدوية.

أما في السودان فقد أنشئ عام (1905) مركز لتدريب المعلمين، وفي العراق كانت هناك مدرسة تجارية وثلاثة معاهد لتدريب المعلمين وذلك عام (1914). وفي

منطقة الخليج أنشئت مدرسة للأعمال التجارية وذلك عام (1936). (الحيلة، 1998: ص 9-11).

تطور التعليم المهني في بعض الدول الأجنبية وبعض الدول العربية

أولاً :- التعليم المهني في بعض الدول الأجنبية .

أ- التعليم المهني في الولايات المتحدة الأمريكية :-

إن ما نسميه اليوم بالتعليم المهني بدأ في تدريب الأفراد في المستعمرات الأمريكية حيث الشباب الصغار كانوا يتعلمون الحرف في المصانع والمزارع ولكن بعد صدور قانون عام (1807) انتقلت فكرة (التدريب اليدوي) إلى الولايات المتحدة عن أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وأدخلت في بعض المدارس ورش ميكانيكية أو صناعية يجري فيها تدريب الفتیان على أعمال في الصناعة في حين لا يزالون في المدرسة وأصبح التعليم المهني في المدارس العامة جزءاً معتمداً من التعليم العام، وإن كانت بعض الولايات قد أنشأت مناهج تعليم مهني منفصلة في مدارس منفردة عن المدارس العالية التقليدية، وهكذا أقيم نظامان منفصلان للمدرسة العامة أحدها أكاديمي والآخر مهني. (سعيد، 1966: ص 87، 90).

وفي عام (1914) أنشئت لجنة فدرالية لضمان المساعدة والتأييد للتعليم المهني وكذلك في عام (1917) وهو أول تشريع فيدرالي للتعليم المهني في هذا العام؛ إذ نال التعليم المهني تشجيعاً منذ صدور قانون. (سميث هيز - smith-Hages).

أما الاعتراف الكبير بأهمية التعليم المهني والدور الذي يقوم به هذا التعليم في إعداد الشباب للعمل فكان في عام (1963) إذ كان هناك نوعان شائعان من هذا التعليم، أحدهما: التعليم الصناعي، ويسمى الفنون الصناعية والتعليم الصناعي الاحترافي يساعد الطلبة على استكشاف ميولهم الحرفية والعوامل الصناعية في بيئتهم وبيئتهم لمقدرتهم قدرة ابتكارهم فرصة للظهور وتملك الشباب ناحية حرفية معينة ليزاولها في مستقبل حياته.

أما النوع الثاني فهو التعليم الزراعي الذي يهدف إلى إعداد الطالب للمعيشة في البيئة الزراعية ويشمل الاقتصاد الزراعي والآلات الزراعية والمحاصيل وإدارة المزارع، وفي عقد الثمانيات تم التأكيد على ضرورة إجراء إصلاحات جذرية في أساليب إعداد الشباب للعمل وواقع التعليم والتشغيل السائدين في (الولايات المتحدة) ويعتمد التخطيط للمستقبل ومواكبة المتغيرات المتسارعة في حقل العمل. وهناك نماذج أو برامج كثيرة أدخلت إلى نظام التعليم المهني لهدف ربطه بسوق العمل ومتطلباته وهي :-

1- أكاديميات ثانوية المهن :-

تم استحداثها في فيلادلفيا عام 1969 وأتبع أسلوباً في معالجة نسب التسرب أو الرسوب العالية في بعض مدارسها الثانوية وتعد أكاديميات المهن بمثابة برامج لمنع التسرب والإعداد للتعليم ما بين الثانوي وتستخدم هذه الأكاديميات أسلوب (مدرسة ضمن مدرسة).

2- برامج التعليم التعاوني :-

تتم إدارة وتنظيم التعليم التعاوني من المدارس نفسها جزءاً من برامج التعليم المهني فيها، وفي هذا النوع من التعليم يقوم المدرسون عادةً بزيارة التلاميذ في موقع العمل دوماً ويتولى المشرف في موقع العمل أداء التلاميذ وبهذا التعليم التعاوني يقوم بربط خبرات سوق العمل في حقل التخصص مع برامج المدارس الثانوية.

3- استكشاف المهن :-

اقتبس هذا الاستكشاف من عدد من الدول المتقدمة منها السويد وهي برامج لاستكشاف المهن ضمن المناهج الدراسية في مراحل مبكرة من الدراسة ويقوم تلاميذ المدارس الابتدائية بزيارة مواقع العمل والتحدث مع العاملين فيها وينصب اهتمام التعليم المهني على مدى قدرته وربطه التعليم المهني باحتياجات سوق العمل وبخاصة انفراد مؤسسات معينة ببرامج خاصة لأغراض إعداد المهنيين. (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1997، ص 29، 31). وقد استفادت الولايات المتحدة

الأمريكية من تجارب الدول التي سبقتها في مجال ربط التعليم المهني باحتياجات سوق العمل مثل (ألمانيا- اليابان) فاعتمدت برامج لإصلاح التعليم من خلال تطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية وتكييفها لإكساب المهارات العملية والمهنية التي يتطلبها حقل العمل خلال المراحل الدراسية التي تسبق التعليم الجامعي وقد اعتمدت برامج كثيرة استهدفت إصلاح التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل من خلال أبعاد ثلاثة :-

1- تكامل التعليم الأكاديمي والتعليم المهني.

2- تكامل الخبرات بين التعليم المستند على العمل والتعليم المستند على الدراسة.

3- التكامل بين التعليم الثانوي والتعليم ما بعد الثانوية.

وقد اعتمدت نماذج للتجديدات في برامج التكامل بين التعليم والعمل ومنها:-

1- برامج الإعداد الثقافي ويشمل :-

* الكلية التقنية :-

أ- كفايات المناهج الدراسية

ب- المناهج المخصصة

* منهجية إعداد المناهج

* مناهج الإعداد الثقافي الأساسية

أ- كفايات العلوم

ب- كفايات الرياضيات

2- برامج الوكالة الأمريكية الكندية لتكنولوجيا التدريس وتشمل المناهج والوحدات.

3- أكاديميات ثانوية المهن. (محمد، 1994: ص172).

ب- التعليم المهني في ألمانيا :-

لم يكن الاهتمام بالتعليم المهني في ألمانيا بأقل منه مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إذ حدد مجرى التعليم المهني في العام الدراسي 1960/1961 فأرتكز التعليم المهني على قاعدة واسعة من العلاقة الوثيقة بينه وبين الحياة العملية والإنتاج وإعداد الشباب أثناء التعليم المهني إلى عمال واعين والى فلاحين تعاونيين جيدين. والتعليم في ألمانيا مجاني هدفه خلق شخصيات متطورة في الجوانب كافة إلا أن هذا التعليم يتميز بنظام وهو وجود مدارس عليا بدوام كلي لمدة سنتين ودوام جزئي لمدة ثلاث سنوات يمنح الطالب بعد إكماله الدراسة فيها شهادة الثانوية المهنية ونظامها التعليمي ويشتمل على:-

أ- مدارس عليا بدوام كامل لمدة سنتين ودوام جزئي لمدة ثلاث سنوات ومدارس التعليم الثانوي المهني في ألمانيا هي على أنواع :-

1- مدارس مهنية عليا (Fachober shale) مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات تمنح خريجها شهادة الدراسة الثانوية المهنية وتؤهلهم لمواصلة دراستهم العليا أو الالتحاق بسوق العمل.

2- مدارس مهنية بدوام جزئي (Bear Fsschule) مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وهي على أنواع وحسب التخصص.

3- مدارس مهنية يلتحق بها التلاميذ الذين أنهوا التدريبات المهنية في المرحلة الثانوية وهي لغرض اكتساب تدريب معمق في مهنة معينة أو تأهيل مهني أعلى في التخصص.

4- أما تخصص المدارس المهنية فهو :-

مهنية صناعية - تقنية.

مهنية تجاري - إدارية.

مهنية للتمريض.

مهنية زراعية.

مهنية للمناجم.

5- مدارس موجهة نحو التجمعات المهنية في المدن الكبيرة والمجتمعات الصناعية.

6- مدارس مرتبطة بقطاع اقتصادي معين في مدن متوسطة.

7- مدارس تشمل عدة قطاعات اقتصادية في مناطق ريفية مدارس مهنية تعاونية.

ب - النظام الثنائي (Dual system)

يجمع هذا النظام (المزدوج) بين التدريب في مواقع العمل (خارج المدرسة) والتعليم الجزئي في المدرسة المهنية ومدة الدراسة فيها (3 سنوات). أما مناهجه فتؤكد شدة الارتباط بسوق العمل ومتطلباته كما تتسم بالمرونة ويمكن تكيفها تبعاً للمتغيرات الثقافية الجديدة والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية. وتقسّم مناهجها إلى:-

1- المواد العامة ويخصص لها (3-4) حصص.

2- المواد المهنية ويخصص لها (7-8) حصص أسبوعياً.

3- المواد الاختيارية يخصص لها (1-2) حصة أسبوعياً.

وتتولى الشركات مسؤولية التدريب ويتم تنظيم التدريب المنهي تبعاً لتعليمات وضوابط رسمية وتتم السيطرة عليه من الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. (المنظمة العربية للتربية والثقافية، 1997: ص 80-88). (جينتر، 1971: ص 24).

ج - التعليم التعاوني. (Cooperative Program)

تدمج فيه الدراسة مع التلمذة المهنية في الصناعة وهو (الدراسة والعمل) ويلقي الطالب فيها تدريباً مهنيّاً في ثماني حرف (الصناعات المعدنية والحديدية والصناعات الإنشائية وطباعة الصناعات الخرفية والكتابية والتجارية والزراعة والغابات والنقل)، (مكتب اليونسكو الأقليمي ، 1995:ص53-54).

د- التدريب المهني الشامل للشباب (Training of People Universal Vocational)

الهدف منه تكامل التعليم العام والمهني وتركيز التدريب المهني الشامل في مؤسسة تعليمية واحدة ومدرسة ثانوية متعددة التقنيات وتتجنب التخصص الضعيف أيضاً والاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم المهني في ألمانيا هي التفاعل الوثيق بين المدرسة وسوق العمل يتجسد في تنسيق وتنفيذ مناهجها في تقليص الفجوة والانفصام بينه وبين التعليم العام من خلال أساليب وقنوات تبعاً لمستوى التقدم الاقتصادي، وطبيعة النظام التعليمي والتقاليد السائدة فيه، إذ يتم تدريب التلاميذ في مواقع العمل ضمن برنامج للتعليم والتدريب المهني مدة ثلاث سنوات ضمن نظام التعليم الثنائي. كما يتم التنسيق بين الإشراف وحقل العمل وتقديم تدريب الطلبة في مواقع العمل (المدرس، 1987: ص86). ويعد نظام التعليم المهني في ألمانيا غير مغلق وبإمكان الخريج أن ينتقل إلى مستويات أعلى بطرق عدة فيتم ضمن برامج متعددة في المدارس المهنية ومراكز التدريب والكليات المهنية. أما إعداد المعلم المهني ضمن برنامج منتظم أثناء عمل المرشح في المصنع بالاستفادة من يوم العطلة والدوام المسائي في المدرسة المهنية العليا وعليه أن يجتاز امتحاناً تربوياً وعملياً وشفهياً بعد أن يكون قد تخرج من النظام الثنائي وعمل في مهنته مدة سنتين. (التعليم في جمهورية ألمانيا، 1987، ص11).

3 - التعليم المهني في اليابان

اهتم نظام الدولة اليابانية بالتعليم المهني فلم تأخذ اليابان ببريق الدراسات النظرية الغربية من فلسفات وحقوق وإنسانيات بل انصرفت إلى تأسيس المدارس المهنية عام (1903) ثم وضعت التشريعات الخاصة به عام (1917-1919) حيث عقد في عام (1917) مؤتمر للتعليم كان يهدف إلى إعادة تنظيم نظام التعليم وتنقيحه كي يكون أكثر توقعاً مع احتياجات العصر.

قدم المؤتمر الذي أصبح هيئة ملحقة بمجلس الوزراء ثلاث توصيات إحداها توصية بشأن التعليم المهني الذي يعد متقدماً على التعليم النظري، ونقطة القوة في النظام التربوي الياباني ليست جامعاته وإنما معاهده التقنية المتوسطة التي تمثل عموده الفقري حيث تشكل المدرسة المهنية نسبة 24% من المجموع الكلي الذي يبلغ 100% في حيث يشكل الثانوي 40% ومدارس ثانوية شاملة تشكل 36% من المجموع الكلي (الموسوي، 1998: ص152، 160) والتعليم المهني في اليابان هو الأساس في التقدم الصناعي والاقتصادي وتحسين معيشة الشعب. إذ إنَّ القانون الخاص في عام (1951) كان الهدف منه إنشاء نظام تعليم مرن قادر على مواجهة احتياجات المجتمع الفعلية، لذا أنشئت مدارس فنية متوسطة مدتها ثلاث سنوات يتبعها مدرسة فنية ثانوية لمدة ثلاث سنوات أخرى يدرس جميع الطلاب ثلاث ساعات في الأسبوع على مدى السنوات الثلاث، فنون الصناعة، والشؤون المنزلية وهناك مقررات اختيارية في الزراعة والصناعة والتجارة والصناعات السميكة والشؤون المنزلية، أما المرحلة الثانوية الفنية فالدراسة فيها تتبعه إلى التخصص ومجالاتها:-

1- مجال التعليم الزراعي :-

إن هدف التعليم الزراعي هو أن يكتسب الطلبة المعلومات الأساسية والضرورية وفهم دور الزراعة وتطوير القابليات والرغبة في الكفاح لتقدم المجتمع الريفي، فقد قسم مجال الزراعة إلى بستنة وتربية المواشي والمعيشة والإنتاج الغذائي والهندسة الزراعية الحديثة.

2- مجال التعليم الصناعي :

إن هدف التعليم الصناعي أن يكتسب الطلبة المعلومات والمهارات، فضلاً عن أهمية دور الصناعة وتشجيع التقدم الصناعي فقد قسم إلى: المكنائ والكهرباء والالكترونيات والتكنولوجيا المعلومات ومعدات الصناعة الإنشائية والهندسية الحديثة وبيبلغ عددها (64) نوعاً في مجال الصناعة.

3- مجال التعليم التجاري :

إن هدفه أن يكتسب الطلبة المبادئ والأساسيات والمهارات في كل قطاعات الإدارة وفهم أهمية دور الأعمال التجارية وقد قسم إلى :- (التجاري - المحاسبة - الكاتب - إعداد المعلومات - السلع التجارية) وبيبلغ عددها (18) نوعاً في المجال التجاري، ومدة الدراسة في فروع التعليم المهني فضلاً عن الدوام الصباحي ثلاث سنوات وهناك دوام مسائي مدته أكثر من أربع ساعات، وقد تشكلت الدراسة المسائية لضمان إعطاء فرص للشباب العامل كي يجتاز النوع نفسه من التعليم المتوفر في الدوام الصباحي ولأن التعليم يتم بموقعين: الشركات ومدارس التدريب المهني العامة، يتم التعاون فيما بينها لتحقيق هدف مشترك هو توفير متدربين مؤهلين مهنيًا. أما التدريب في اليابان فيتدرب الطلاب في الشعب المهنية على الصناعة والزراعة والتجارة وصيد الأسماك والاقتصاد المنزلي والتمريض... الخ ويعتمد التخصص على (الاختيار) من خلال وحدات الساعات الدراسية. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1997: ص15، 17)، ويقدم التعليم الفني في اليابان في شكله النظامي وغير النظامي. ففي النظامي يقدم هذا النوع من التعليم في المدارس الثانوية العالية المواد الدراسية المتخصصة مثل (الكهرباء - والميكانيك- والتكنولوجيا الحيوية) وغيرها بهدف معرفة التقدم في التكنولوجيا والتغيرات في البنية الصناعية كما تعد مدارس التدريب الخاص كمؤسسات للتعليم الفني والمهني. أما غير النظامي فيقدم هذا النوع في شكل الحلقات الدراسية وورش العمل، وتوجد في اليابان ثلاثة آلاف مدرسة للتدريب الخاص والمدارس المتنوعة التي تعد المحرك القوي لبرامج التعليم غير النظامي تقع تحت إدارة وزارة التربية ويعرف التعليم غير النظامي في اليابان

((بالتعليم الاجتماعي مثل المكتبات والمتاحف ومراكز الشباب حيث تعقد فيها مختلف أنواع الحلقات الدراسية وورش العمل)). (الصالح، 1998: ص 122، 123).

ثانياً :- تطور التعليم المهني في بعض الدول العربية .

1- التعليم المهني في الأردن.

يعود تاريخ التعليم المهني فيه إلى عام (1924) حيث أنشأت دائرة المعارف الأردنية أول مدرسة صناعية في عمان وقد تأسست المدارس المهنية في عمان على وفق التسلسل الزمني حيث بدأ التعليم الزراعي على صورة مدرسة زراعية متوسطة عام (1950) وأن أول مدرسة زراعية تأسست عام (1939) وتأسس التعليم التجاري عام (1961). أما بداية تعليم الاقتصاد المنزلي للبنات فكان عام (1956) والتعليم البريدي عام (1975) والتمريض عام (1975) والتعليم الفندقية (1981).

وقد حددت الوزارة ثلاث سنوات دراسة لإنهاء متطلبات برامج الإعداد المهني لكل تلك الفروع ويهدف التعليم المهني إلى (الشامل والتطبيقي) في الأردن إلى إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدرية. ضمن مستويات العمل الأساسية في المجالات الصناعية والحرفية وإلى إعداد الذين تتوفر لديهم القدرات والرغبات المناسبة في دراسة تطبيقية وهندسية أعلى. (نصر الله، 1993: ص 104، 105)

وهناك برنامجان رئيسان للتعليم الثانوي المهني في الأردن وهما:-

1- التعليم الثانوي الشامل:- ومدته سنتان ويطلق على خريجه (المهنيون) على وفق مستويات العمل المهنية المعتمدة في الأردن ويقدم الطلبة في نهاية شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية حيث تؤهلهم للعمل لإكمال دراستهم في الجامعات أو المعاهد العليا.

2- التعليم الثانوي التطبيقي:- ومدته سنتان وخريجو هذا النوع يمكنهم التقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة بعد سنة من إنهاؤها للبرنامج التدريسي ويطلق عليهم (العمال الماهرون). (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1997:

ص108،109) ويتم إعدادهم في مراكز التلمذة الصناعية التابعة لمؤسسة التدريب المهني التي تطبق برامج خاصة يتلقى فيها الطالب خلال السنتين الأولى والثانية دروساً نظرية لمدة يومين في الأسبوع ويقضي الطالب السنة الثالثة كاملة في موقع العمل تحت إشراف مؤسسة التدريب المهني والمصانع والشركات التي يعمل فيها.

أما بالنسبة إلى الطلبة المسجلين في التعليم المهني فقد بدأ بالارتقاء التدريجي ابتداءً من العام الدراسي 81/80 إذ بلغ عدد الطلبة (3226) طالباً وفي العام الدراسي 83/82 بلغ عدد الطلبة (17007) طلاب أما في العام 91/90 فقد بلغ (17618) طالباً.

ومن أهداف هذا النوع من التعليم الاستيعاب الواعي للتكنولوجيا والتعامل معها وتطويرها والعمل على مواجهة متطلبات العمل واكتساب المهارات العامة والتخصصية بما يسد حاجة سوق العمل ويرتبط بشكل مباشر باحتياجات التنمية الحالية والمخططة، كذلك إتاحة الفرصة للطلبة الذين تتوفر لديهم الرغبات والقدرات المناسبة لاستكمال متطلبات الالتحاق بمؤسسات بالتعليم العالي وإكساب الطلبة القدرة على أداء العمليات الصناعية والحرفية حسب الأصول والمعايير الفنية وإعدادهم للتعامل والتفاعل مع التقنيات الحديثة وتنمية استعداداتهم للتطور معها. (حاوي، 1986، ص126،127). (نصرالله، 1993: ص122). (الجرارة، 1986: ص199) (الاتحاد العربي للتعليم التقني، 1993: ص69).

2- تطور التعليم المهني في الإمارات العربية المتحدة :-

يرجع تاريخ التعليم الصناعي بدولة الإمارات إلى عام (1958) عندما أنشئت أول مدرسة صناعية بإمارة الشارقة ثم تلاها إنشاء المدرسة الصناعية في (1964) والمدرسة الصناعية الأخرى عام (1969) أما التعليم الثانوي الزراعي فقد بدأ عام (1967) وبدأ التعليم التجاري عام (1964)، وهناك دراسات مسائية تجارية تقتصر على الموظفين وأصحاب الأعمال الحرة تهدف إلى تزويد المدرسين فيها بمعلومات تجارية تكسبهم مهارة وتزيد من ثقافتهم في مجال أعمالهم ومدة الدراسة فيها سنتان.

يشير الجدول التالي إلى إعداد الطلبة والمدارس بالتعليم الثانوي الفني للسنوات 1977/1978 - 1981/1982 في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (1)

أعداد الطلبة والمدارس بالتعليم الثانوي الفني للسنوات 1977/1978-1981/1982 في دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة	عدد المدارس	عدد الطلبة
978/977	5	117
979/978	5	141
980/979	5	144
981/980	5	225
982/981	5	248

(حساوي، 1986: ص 127، 129)

وإزدادت أعداد الطلبة بعدها خلال العام (1985) إلى (604) طلاب أما عام 1989 فبلغ (727) طالباً.

ويحتل التعليم الصناعي المرتبة الأولى بين أنواع التعليم المهني في عدد الطلبة المقيدون فيه؛ إذ يشكلون فيه 86% أما التعليم التجاري فيشكل نسبة 5% والزراعي 9% .

ويستغرق الإعداد في المدارس ثلاث سنوات عادةً ويكون بعد المرحلة الإعدادية ولفئات العمرية التي بلغت 15 سنة فأكثر لتأهيل الأطر المهنية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتكييفها لحاجات التنمية الوطنية.

وفي عقد الثمانيات بذلت جهود لتطوير هذا النوع من التعليم في إنشاء هيكل تنظيمي يتولى الإشراف على إدارة وتنظيم هذا التعليم.

أنواع التعليم الفني من حيث التخصصات وهي :-

1- التخصصات الصناعية وتشمل :-

- الهندسة الكهربائية وتضم (الاتصالات والكهرباء والتبريد والتكييف والالكترونيات وقياس وتحكم) ويمنح الطالب بعد التخرج شهادة دبلوم الهندسة الكهربائية.
- الهندسة الميكانيكية وتضم (سيارات ولحام وخرطة ومعالجة مياه).

2- التخصصات الزراعية وتشمل :-

- الإنتاج النباتي

- الإنتاج الحيواني

وينح شهادة دبلوم الثانوية الزراعية. (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1997: ص131،134) وعلى الرغم من الجهود التي تبذل للتوسع في خطة القبول المتعلقة بالتعليم الفني بمختلف فروعه فما زال الإقبال عليه ضعيفاً جداً أو متذبذباً قياساً بمراحل التعلم الأخرى، وأما الاتجاهات الحديثة التي أعدت في دولة الإمارات العربية لمسايرة تحديات العصر ومواجهته وتوقعات المستقبل فمنها :-

1- مشروع نظام الساعات المعتمدة

2- مشروع المدارس الشاملة. (الاتحاد العربي للتعليم التقني، 1993: ص51،61)

3- التعليم المهني في تونس :-

مر التعليم المهني في تونس بمرحلتين وهما :-

الأولى :-

قبل الاستقلال- لقد كانت في تونس في نهاية القرن التاسع عشر عدة حرف تقليدية كالنجارة والحدادة والنسيج وصناعة الجلد والخزف... الخ

وكانت منحصرة في بعض العائلات والأوساط، يتوارثها الأبناء عن آبائهم بصفة تلقائية فكانت لا تستجيب للاحتياجات الفعلية لسوق العمل. وكانت هذه المرحلة متأثرة بالطابع الفرنسي وليس لها علاقة بالوسط الذي يعيش فيه التلميذ فكان التعليم المهني يتم بمراكز التدريب مفتوحة للشبان الذين أعمارهم بين 14- 16 سنة وتمتد الدراسة فيها الى (3) سنوات.

الثانية :-

بعد الاستقلال- شهد عام 1898 تأسيس أول مدرسة صناعية في مدينة تونس العاصمة ثم تطورت بشكل بطيء فبلغت سنة (1963) خمس مدارس وعدد التلاميذ (703) فقط. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1997: ص178).

وأسنقر هذا النظام عشر سنوات (1958- 1968) وأكدت لجنة وطنية عهد إليها مهمة تقويم نتائج الإصلاح واقتراح ما ينبغي إصلاحه بإدخال تحويلات، ففي سنة (1970) تم تحديد الدراسة فيها بأربع سنوات وتخصيص السنة الأولى للقيام بتدريبات في مختلف الورشات لتتماشى وقدرات ورغبات الطلبة، أما عام (1972) فتم فتح آفاق أمام خريجي التعليم المهني في إعدادهم لمواصلة الدراسة بالمعاهد التقنية العليا، أما عام (1974) فتقرر فيه إحداث سنة رابعة تقنية خاصة لتمكين المتفوقين من خريجي هذه المدارس في مواصلة دراستهم في التعليم العالي، أما عام (1977) فتمثل في إعطاء العمل اليدوي المكانة اللائقة به.

أما السلم التعليمي للتعليم المهني، فيختلف فيه الناجحون في مناظرة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي الذي تتراوح أعمارهم بين (14- 16) سنة ويتم التحاقهم بالتعليم الثانوي المهني.

ويهدف إلى تكوين عام للتلاميذ الذين أنهوا المرحلة الابتدائية وتهيئتهم إلى النشاط المهني.

ويلاحظ من الجدول الآتي مدى التطور الحاصل في التعليم المهني وإعداداه

في تونس :-

جدول (2)

اعداد الطلبة بالتعليم المهني للسنوات 1976-1977 / 1982-1983

السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة
77/76	40688	81/80	60137
78/77	50887	82/81	63375
79/78	55613	83/82	62877
80/79	54233		

(المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1997، ص178، 179)

مهام مؤسسة التعليم المهني في العراق

- 1- إعداد الكوادر المهنية الماهرة والمؤهلة نظرياً وعملياً لأداء الأعمال ضمن اختصاصات المؤسسة.
- 2- نشر التعليم والتدريب المهني بمختلف فروعه ضمن متطلبات التنمية القومية والنهوض بمستواه النظري والتطبيقي بما يؤدي إلى ربطه بواقع واحتياجات القطاعات المختلفة في المجتمع لضمان إحداث التغييرات الثورية المطلوبة في مفاهيم العمل والإنتاج.
- 3- مواكبة التطورات الفنية والمهنية الحديثة عن طريق توثيق الروابط الثقافية والفنية مع المؤسسات العلمية العربية والأجنبية.
- 4- استحداث مدارس مهنية جديدة أو دمج أو تفسير اختصاصات ومواقع أي من المدارس التابعة لها.
- 5- التنسيق والتعاون مع الجهات الفنية في الأمور المختلفة بالتعليم والتدريب المهني على مستوى التعليم الإعدادي. (دليل مؤسسة التعليم المهن، 1979: ص14).

خصائص التعليم المهني في العراق

تتميز برامج التعليم المهني الناجح بعدد من الخصائص التي لا بد من توافرها لضمان الفاعلية والكفاءة ولعمل أهم هذه الخصائص :-

* أن تكون وثيقة الصلة بالأهداف التعليمية والتربوية من ناحية وبمعالم العمل والإنتاج من ناحية أخرى.

* أن تتسجم برامج التعليم المهني مع العملية التربوية بإطارها الواسع وهيكلها الشامل فتشكل عنصراً من عناصر التنمية المتوازنة والمستمرة لقدرات الفرد.

* الاستمرارية في التحديث والتطوير في الوسائل والأساليب ومواكبة التطورات التكنولوجية.

* التكامل والمزج بين التدريب في مواقع العمل (التدريب اللامؤسسي) والتدريب في المؤسسة التعليمية (التدريب المؤسسي)

* أن يكون اقتصادياً وذا مردود عال وينعكس ذلك عادةً على كفاءة الأساليب التدريبية المستخدمة ونوعية التجهيزات وطرق الاستفادة من التسهيلات التدريبية المختلفة.

* التكامل والتفاعل بين المهارات الأدائية والتطبيقات العلمية من جهة وبين المعلومات النظرية الفنية والأسس العلمية التي تدعم هذه المهارات وتشكل قاعدة لها من جهة أخرى.

* التعليم المهني الناجح يكون في التخطيط له وتصميمه وتنفيذه منسجماً مع البيئة ويحافظ عليها ويبتعد عن تلويثها ويوفر، السلامة والأمن للعاملين والتجهيزات. (المصري، 1993: ص19).

العوامل التي تؤثر في اختيار الفرد للمهنة

يرى عطوان (2001) إن هناك عدة عوامل تؤثر في اختيارات الفرد المهنية منها ما يلي :-

1- السلم المهني وسوق العمل : يبدأ الفرد عادةً بمهنة ثم يرتقي لأخرى في سلم متصاعد غالباً حيث تزداد المسؤولية والرواتب، وتتحسن ظروف العمل ويدعى هذا بالسلم المهني والترقي من وظيفة لأخرى ضمن السلم المهني يحتاج إلى زمن قد يطول أو يقصر حسب المهنة وحسب التوجه والدوافع والفرص المتاحة لهذا الفرد وأحياناً قد يتراجع هذا الفرد خطوة أو أكثر في هذا السلم بسبب المتطلبات الصعبة للوظيفة الجديدة وقد يقفز هذا الفرد متخطياً بعض الوظائف مسرعاً تقدمه في هذا السلم بسبب نشاطه المميز، أو ظروف أخرى ومن الأهداف الرئيسة للإعداد المهني تمكين الفرد من الدخول في درجة متقدمة من السلم المهني والتقدم في هذا السلم أسرع من الانخراط في برامج الإعداد المهني وهناك بعض المهن المغلقة حيث هناك أعراف تحكم بشدة هذا التقدم في بنية المهنة نفسها، وفي سوق العمل تعمل الأقدمية والخبرة دوراً بارزاً في الترقية وكذلك ظروف العمل والإنتاج في المنشأة إذ كلما تطور الإنتاج زاد الطلب على مهن أعلى وبخاصة من عملوا في المنشأة وتقدموا بسلم المهن في المنشآت الكبيرة، ويكون أيسر منه في المنشآت الصغيرة وقد ينتقل الفرد من مجال لآخر أفقياً بسبب ظروف جسدية أو اختلاف في الاهتمامات أو صعوبة التقدم في أحد مجالات العمل ويلخص دور الإعداد المهني لمساعدة الفرد في التقدم على السلم المهني بما يلي:-

* معرفة حقائق سوق العمل ليتمكن الفرد من التأقلم بموجبها أو اتخاذ قرار نكي للتغيير.

* تزويد الفرد بمهارات ومعرفة وتوجهات (قيم) تمكنه من النجاح في المهن الجديدة.

2- منظمات الشباب في الإعداد المهني : تعمل الجمعيات والمنظمات في تجميع الشباب والمنتسبين وخريجي برامج الإعداد المهني وتعمل هذه المنظمات على تعريف المهنيين بسوق العمل وتعمل على ترقية مهاراتهم المهنية والاجتماعية بعقد الندوات والاجتماعات والمباريات على المستوى المحلي والدولي بما يشعرهم بالاعتزاز بمهنتهم في المجتمع.

3- مقدار الدخل والطبقة الاجتماعية : يحرص الوالدان على تعليم أبنائهم ولكن الطبقات الاجتماعية على خط الفقر غالباً ما تجد صعوبة بالغة في مواجهة تكاليف التعليم لذا تلجأ إلى تكليف أبنائها الشباب بالانخراط في العمل في وقت مبكر وهذا يحرمهم من التقدم في التعليم.

وتلعب برامج التدريب المهني كالتلمذة المهنية على انتشار كثير من الأسر الفقيرة من الغرق في مزيد من الفقر إذ يتخرج أبنائها من إحدى المهن وينخرطون في عالم العمل بأجور أعلى من اجور الذين لم ينتسبوا لبرامج التلمذة المهنية. (عطوان، 2001: ص33-34).

4- اختلاف النوع : تميل الفتيات إلى الأعمال الكتابية أكثر من ميلهن للأعمال اليدوية ويتقبلن أجوراً أكثر انخفاضاً مما يقبله الشباب. وهناك مهن تكاد تكون حكرراً على الفتيات كمهن التجميل والخياطة والعمل في الحضانات ورياض الأطفال وأعمال السكرتارية وكذلك الحال لمهن تكاد تكون حكرراً على الشباب ومنها المهن الصناعية في الإنتاج والصيانة والنقل والتخزين وغيرها. وهذا التقسيم مرهون بحكم العادات الاجتماعية الراهنة ولا يستند إلى أي تشريع يلزم الأفراد والمجتمع به.

5- تأثير العائلة والأصدقاء : يعتقد الكثيرون أن الالتحاق بالوظائف يعتمد كثيراً على دعم العائلة والأصدقاء. وبما أن العائلة والأصدقاء غالباً ما ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية وبما أن الطبقة الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجال المهني فإن توافر المعلومات عن هذه المهن أو فرص العمل ينحصر في هذه المهن وهذه الفرص التي تقع ضمن معرفة العائلة وأصدقائها. (نفس المصدر: ص35).

6- الإرشاد المهني والحالة الوظيفية : تصنف المهن بأنها من المستوى العالي إذا كانت متطلباتها التعليمية عالية وكان دخلها مالياً أيضاً في حين تصنف المهن التي تتطلب عملاً يدوياً بأنها من المستوى المتدني وبميل المرشدون في المدارس إلى تشجيع الطلبة على الالتحاق بمهن يرغبها الوالدان وهنا يقلل من فرص الاختيار للطلبة وإذا رأى المرشدون في حملات التوعية المهنية أنّ بعض المهن أفضل من البعض الآخر فإنهم يقللون فرص الاختيار أمام الطلبة، لذلك يجب توفير المعلومات الكافية عن مختلف المهن وظروف العمل بها بشكل حيادي وتشكل توجهات الناشئين إزاء العمل في المراحل الأولى من العمر. ويتعزز هذا التوجه في المدرسة الابتدائية ولذلك يجب أن يعمل المرشدون على تعزيز قيم العمل وأن العمل المنتج هو توجيه نبيل.

7- أنماط التعليم: تباين الأفراد في الطرق التي يتعلمون بها فبعضهم من ذوي الثقافة العالية ويجدون صعوبة في ربط التعليمات المقروءة مع الأداء العملي المطلوب. والبعض الآخر يستطيع فهم المادة المقروءة وربطها بالرموز والرسومات لذلك يجب استخدام مختلف أساليب التعليم آخذين بعين الاعتبار أن المتدربين يتعلمون المادة التي يرغبون فيها بسرعة بغض النظر عن أسلوب التعليم ولذلك فإنّ ترغيب الطلبة في المهن يسهل عليهم عملية إتقانهم لهذه المهن.

8- الرغبات : تتباين اهتمامات الطلبة ورغباتهم. ومن المؤسف أن المدرسة قليلاً ما تعزز هذه الرغبات وغالباً ما تخلو المدرسة من معلومات عن مختلف المهن فمن مهام المدرسة أن تساعد في إبراز الرغبات والميول المهنية للطلبة لتساعدهم في تنميتها ومن ثمّ توسيع خياراتهم لمهن الحياة. (عطوان، 2001: ص36)

9- القدرات : تختلف قدرات الأفراد بشكل كبير. ولزيادة خبرات الأفراد في مهن الحياة يجب أن تنمى هذه القدرات بأقصى قدر ممكن وتكمن المشكلة في اكتشاف هذه القدرات وإذا ظلت كامنة فإنّ خبرات الطلبة تكون أقل من ذلك حتى لو توافرت برامج مهنية في المدرسة التي يدرسون فيها.

10- مستوى الإدراك: يختلف الأفراد فيما بينهم في قدراتهم على التعلم لذلك لابد للمؤسسات أن تراعي ذلك في تقديم برامج تفي بمستويات الإدراك لدى مرتاديهما لكن تفضل هذه البرامج رهينة الإعداد المتميز للمعلم والمسؤولي الموقف التعليمي.

11- اختلاف الأفراد في اهتماماتهم: نادراً ما نرى المؤسسات التعليمية تستجيب لهذه الاهتمامات وعند الفرد له آفاق واسعة من الاختيارات المهنية المختلفة فمهما كانت الفرص والخيارات واسعة أمام الفرد الذي لا يدرك ولم يستوعب حقيقة اهتماماته ستكون بالنسبة له فرصاً وخيارات ضيقة للغاية.

12- موقع المدرسة : كثير من الناس ما يترددون في قضية التحاق الأبناء بالمدارس من حيث موقعها الجغرافي فيفضل بعضهم أن تكون قريبة من مكان سكنهم ومنهم لا يفضلون ذلك كل حسب قدرته في الاستفادة لكن القاعدة التي تحدد حجم الاستفادة هي أن موقع المدرسة يجب أن يكون في مصلحة هدف زيادة فرص الاختيار أمام الطلاب ويجب أن تتعدى القضية مجرد التفكير بها اقتصادياً فقط.

أهم المشكلات التي تعيق فروع التعليم المهني لأهدافه وغاياته في الأقطار العربية.

- 1 - عدم توافر البيانات الكافية عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية من العمالة والأطر الفنية بمستوياتها وتخصصها المختلفة بما لا يسمح بالتخطيط السليم
- 2 - تعدد الجهات القائمة على التعليم المهني.

3 - توزيع الطلبة وتوجيههم إلى مدارس التعليم المهني بفروعه حسب مجموعات الدرجات دون النظر إلى الميول والاستعدادات ودون مراعاة الاحتياجات الفعلية في سوق العمالة من التخصصات المختلفة.

4 - تضخم عدد الطلاب في المدارس بما يفوق طاقة المباني مما أدى إلى ارتفاع كثافة الفصول وعدم إتاحة الفرص الكافية للتدريبات العملية للطلاب كما هو الحال في مصر. (عبيدات، 1980: ص66).

5 - قلة التجهيزات والمعدات وساعات التدريب بالنسبة لعدد الطلاب.

- 6 - تخلف المناهج والمقررات عن مواكبة المتطلبات العصرية للتنمية وارتفاع نصيب المواد الثقافية في خطة الدراسة في حساب المواد الفنية.
- 7 - غياب التشريعات اللازمة لمنع مزاوله المهنة لغير المؤهلين لها جعل كثيراً من غير المتخصصين يزاحم الفنيين.
- 8 - الكثير من خريجي مؤسسات التعليم الصناعي لا يعملون في مجالات تخصصاتهم.
- 9 - ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم المهني بفروعه كما بينت (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1994: ص136،146).
- 10 - جهل المجتمع والطلاب بقيمة التعليم المهني وعزوفهم عنه والنظرة الدونية له.
- 11 - عدم توافر وسائل نقل كافية لنقل الطلاب من الثانوية في مواقع التدريب العملي.
- 12 - قلة عدد المدارس المهنية التخصصية في الأقطار العربية.
- 13 - ضعف ارتباط مخرجات التعليم المهني مع المحيط والمساهمة في برامج التنمية كالمشاركة في انجاز المشاريع التنموية والمشاركة في برامج البحث العلمي.
- 14 - ارتفاع كلفة خرجي التعليم المهني .

المبحث الثاني

تطور التعليم المهني في العراق

(مراحل التطور) :-

يعد العراق في طليعة البلدان العربية وبلدان المنطقة في نشوء هذا النوع من التعليم فيه على الرغم من أن بداياته تمتد إلى نهايات القرن التاسع عشر أو بداية القرن الماضي، وبالتحديد عام (1870) (حدده بعض الدراسات بعام 1871) حيث شرع في العهد العثماني بتأسيس أول مدرسة خاصة للصناعة في بغداد. ثم جرى توزيع الطلاب المقبولين وعددهم (144) طالباً فيها إلى فروع (الميكانيك والحدادة والبرادة وصناعة النسيج القطني والصوفي والحريري وصناعة السجاد والكنبار وصناعة الأحذية والطباعة)، جهزت المدرسة بالمكائن والآلات اللازمة من أوروبا واستخدام مدرسين لهذه المدارس والدراسة فيها (خمس سنوات) بعد الدراسة الأولية أو ما يعادلها آنذاك وتدرس فيها الدروس والنظرية والعملية.

أما جذور التفكير في مدرسة زراعية فيرجع إلى سنة (1909). حيث طلب المجلس العمومي لولاية بغداد فتح مدرسة زراعية. إلا أن ذلك لم يتحقق.

ثم تأسست مدرسة للصنائع في كركوك حيث إن عدد ملاكها كان مؤلفاً من كاتب ومعلم واحد في سنة (1913). (الحديثي، 1987: ص3).

وبعدها أصبح عدد هذه المدارس حتى عام (1922) ثلاث مدارس مهنية (صناعية) في العراق وهي (بغداد، البصرة، كركوك). وتم التخطيط في السنوات الفعلية اللاحقة بفتح مدرسة صناعية في (الموصل والنجف) إلا أن ضعف التخصصات حال دون ذلك وقد تأرجحت أعداد المقبولين في هذه المدارس. لذلك ظلت المدارس المهنية (الصناعية بالتمديد) غير مستقرة ومهددة بالإغلاق. (العارف، 1993: ص243).

وتعد مديرية المناهج والكتب هي إحدى المديريات العامة في وزارة التربية وهي المسؤولة عن إعداد الكتاب المدرسي الذي هو حلقة مهمة في العملية التربوية والذي يتوجب العمل دائماً وباستمرار على تطويرها ورفع مستوى العاملين فيها (عباس، 1986: ص7) فقد تم وضع الخطط الدراسية بما يتناسب وحاجة الاختصاصات المثبتة فيها بحيث لا تقل الدروس العملية فيها عن (50%) من الساعات الدراسية المقررة على الأقل وتم إتباع نظام التخصص في التدريس وتوزيع الاختصاصات على المدارس وفق إمكاناتها الفنية وتوفير المختبرات والمعامل والورش مع كافة التجهيزات من أثاث ومعدات ومكائن ووسائل تعليمية أخرى بما يضمن تحسين المردود التعليمي وتقيس العمل والتجهيز في المدارس المهنية طبقاً للتوسع الحاصل فيها ووفق مستلزمات تطويرها وذلك يعتمد على تنسيق المناهج الدراسية في الدراسة الإعدادية المهنية مع مناهج الدراسة في المعاهد المهنية والكليات ذات العلاقة. (الجمهورية العراقية، ملامح ومؤشرات، 1984: ص90، 91).

" وما يخص صدور قانون رقم (24) لسنة 1978 نظام المدارس المهنية، استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة السابعة والخمسين من الدستور المؤقت المادة الثالثة والعشرين من قانون مؤسسة التعليم المهني رقم (198) لسنة 1975 " صدر النظام الآتي :-

المادة (1)

تقوم مؤسسة التعليم المهني بنشر التعليم وبتث الثقافة الفنية المهنية المعاصرة لإعداد الأطر الماهرة في القوى العاملة اللازمة لخطط التنمية القومية وفق الأساليب الآتية :

- الإسهام مع الجهات التربوية المتخصصة بجعل الدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية من التعليم العام متميزة بالتوجيه المهني والمشاركة في إعداد المناهج الدراسية ووضع الكتب الخاصة بها. (الجمهورية العراقية، 1980: ص679)

- إعداد دراسات خاصة بالمناهج وتطويرها من قبل لجان تؤلف لهذا الغرض

- متابعة المتغيرات الحاصلة بخصوص المناهج وتعميمها على المدارس المهنية لأخذ بها

- التنسيق مع وحدتي الإشراف الاختصاصي والتربوي والشعب الأخرى ذات العلاقة بالمناهج والكتب في المديرية لتطوير مناهج التعليم المهني وجعلها تؤدي إلى نتائج إيجابية صادقة. (الجمهورية العراقية، 1986، ص 283، 284).

وفي مجال التشريعات فإن وزارة التربية قد أصدرت عدة تشريعات فيما يخص التعليم ولتوضيح ذلك نتطرق إليها تاريخياً.

- في عام 1956 صدر نظام المدارس الصناعية رقم (63 لسنة 1956) وقد جاء هذا النظام بعدة مواد إلا أن تلك المواد لم تذكر الهدف من التعليم الصناعي وحينما صدر نظام المدارس الصناعية المرقم بـ(11) لسنة 1960 فإنه هو الآخر لم يذكر الهدف من هذا التعليم.

- في عام 1965 صدر نظام المدارس المهنية رقم (20 لسنة 1965) مؤكداً الهدف من وجود المدارس الصناعية والزراعية في العراق.

وبعد صدور هذا النظام أعقبه بعامين صدور نظام المدارس المهنية رقم (34 لسنة 1967) إذ احتوت المادة الأولى من هذا النظام من نفس ما احتوته المادة الأولى من نظام المدارس المهنية (20 لسنة 1965) إن الهدف من التعليم الصناعي والزراعي بقي كما هو عليه سابقاً ولم يتغير منه شيء وظلت المدارس المهنية عامة والمدارس الصناعية والزراعية خاصة تسير وفق نظام 1967 إلى أن صدر قانون مؤسسة التعليم المهني رقم (198 لسنة 1975) وبقي هذان النوعان من التعليم وهما :

1- التعليم الصناعي : في عام 1960 كانت الدراسة في المدارس الصناعية على مرحلتين هي :

أ- المرحلة الأولى هي المرحلة المتوسطة ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة الابتدائية ولا يقبل فيها خريجو المرحلة الابتدائية.

ب- المرحلة الثانية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد المرحلة المتوسطة الصناعية العامة ويقبل فيها خريجو المدارس المتوسطة العامة أو الصناعية.

أما حالياً فقد أصبح التعليم الصناعي على الشكل الآتي :

1- تكون مدة الدراسة في هذه المدارس ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة.

2- تعد هذه المدارس الطلبة لمختلف الصناعات والمهن.

3- تنتهي الدراسة فيها بامتحان عام (بكالوريا) ويؤهل حامل الشهادة العمل في الفروع الذي يتخصص فيه بصفة عامل فني ماهر له الحق في مواصلة الدراسة العليا في فروع اختصاصه. (الشالجي، 1977، ص27)

أما المناهج سابقاً فقد كانت قاصرة عن تلبية حاجات مفهوم هذا التعليم إذ لم تكن بالمستوى المطلوب فقد عمد تطبيقها الى الاجتهادات وقدرة وكفاءة المدارس والمدرّب في المدرسة المهنية دون أن تكون هناك كتب مدرسية مقررة عدا بعض الاختصاصات في التعليم الزراعي حيث كانت لها كتب وفي عام 1977 أقر مجلس التخطيط مفردات المناهج والخطة الدراسية الجديدة لمختلف فروع التعليم المهني (صناعي- زراعي- تجاري)

وفيما يخص التعليم الصناعي فقد أعدت خطة دراسية جديدة ومفردات مناهج حديثة تلائم والتطورات الكبيرة الحاصلة في هذا المجال.

(ورقة عمل مؤسسة التعليم المهني، 1980: ص5)

2- **التعليم الزراعي:** في عام 1962- 1963 كانت المدارس الزراعية تدعى بالمدارس الثانوية الزراعية وهي على مرحلتين :-

1- المرحلة المتوسطة: ويقبل فيها خريجو المدارس الابتدائية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

2- المرحلة الإعدادية : ويقبل فيها خريجو المدارس المتوسطة العامة أو الزراعية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات. (الشالجي، 1977: ص27)

وتشمل تخصصاته :-

1- اختصاص الإنتاج النباتي

2- اختصاص الإنتاج الحيواني. (ورقة عمل مؤسسة التعليم المهني، 1980: ص5)

وتوجد في المدارس المهنية عامة ثلاثة أنواع من المناهج هي :

1- مناهج المواد الأكاديمية - وقد وضعت مفردات هذه المناهج في ضوء مفردات مناهج المدارس الأكاديمية.

2- مناهج المواد المهنية- وقد كانت مفرداتها فيما مضى مدركة للمدرس وعندما استخدمت مديرية التعليم المهني فقد أخذت على عاتقها تأليف بعض الكتب الدراسية المقررة.

3- مناهج المواد العملية - وهذه تتبع في تدريسها الدروس النظرية إذ يشمل كتاب الدروس النظرية على مواد التطبيق العملي وهذه يطبقها المدرسون في الساعات المخصصة للدروس العملية يكون هذا بالنسبة للمدارس الزراعية. أما المدارس الصناعية فإنه توجد هناك مناهج كاملة وخاصة للدروس العملية يطبقها الطلاب بتوجيه من المدرس أو المعلم. (الشالجي، 1986: ص59) وبعد ذلك شملت المدارس المهنية فروع (الصناعة- الزراعة- التجارة- الفنون البيئية) والهدف منها الإعداد للحياة العملية والبلوغ بطلابها إلى مستوى أعلى في المهارات الحرفية عما حصله الطالب في المدارس المتوسطة وتخرج فئات من الفنيين في الزراعة والصناعة والتجارة والفنون البيئية ويسمح للمؤهلين في هذه الدراسات بمتابعة التخصص في حقول الدراسات الجامعية المختلفة (صبيح، 1971: ص254) وتبقى المناهج الدراسية للتعليم المهني هو جوهر التعليم المهني وتجسيداً لسياسة المناهج بمفهومها العام وتتضمن مناهج التعليم الصناعي بصورة عامة على:

- مواد دراسية عامة (عملية ذات علاقة بالتخصص وثقافة بحدود 41%)

- مواد تخصصية دقيقة بحدود (18%)

- تدريب عملي (معامل) بالتخصص داخل المدرسة (41%)

- تدريب عملي ميداني خلال العطلة الصيفية

3- التعليم التجاري:

تشكل المواد العامة بحدود (35%) والمواد التخصصية بحدود (65%) وتطبق عليها الأسس المعتمدة في التخصصات الأخرى. (بحري، 1993، ص 67) ثم توسعت قاعدة مناهج التعليم الصناعي فأصبحت تشمل:

1- مواد العلوم الإنسانية

اللغة العربية، اللغة الأجنبية (الانكليزية) التربية الدينية وتشكل قرابة (40%) من مجموع الحصص الأسبوعية التي يصل مجموعها إلى قرابة (40 حصة)

2- مواد العلوم الأساسية، مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء

3- المواد التقنية التخصصية (النظرية)

مثل الرسم الصناعي والهندسي وعلم الصناعة أو التكنولوجيا والصناعة العامة أو الخاصة وتشكل قرابة (20%) من حصص البرنامج الأسبوعي

4- التدريبات التقنية العلمية :

وتشمل مهن التجارة والحدادة والكهرباء، والالكترونيات، والنسيج والميكانيك وأجهزة دقيقة يتراوح عددها (20 - 60) مهنة أو حرفة يجري التدريب عليها ضمن نظام التعليم الثانوي الصناعي. (محمد، 1995: ص 80)

وقد شهدت مناهج الكتب المدرسية الخاصة بالتعليم المهني بفروعه الكثير من التغيرات خلال الحقب المنصرمة منذ عام 1968 - 1977 فقد شهدت انجازاً وتطوراً هائلين في إعداد المناهج؛ إذ صدر قانون مديريةية التعليم المهني المرقم 198 لسنة

1975 والذي نص على قيام جهاز إداري متخصص للمناهج والكتب والوسائل التعليمية وأستمر التطور ليضم توفير مناهج وكتب للاختصاصات الجديدة والقديمة جميعها. وفي مجال التعليم الصناعي والزراعي والتجاري والجدول (3، 4، 5) توضح الخطة الدراسية للفروع المهنية السابقة (الموسوي، 1993، ص43)

الاهداف العامة للتعليم المهني

يهدف التعليم المهني في العراق الى اعداد ملاكات فنية مؤهلة علمياً وعملياً من خلال الدراسة النظرية والتدريب العملي والتطبيق الميداني لسد احتياجات سوق العمل ومواصلة الدراسة في المجالات المهنية المختلفة وحددت اهداف وواجبات المديرية العامة للتعليم المهني بنظام التعليم المهني رقم (3) لسنة 2002 والمادة التاسعة من قانون وزارة التربية رقم (24) لسنة 1998 وتولى المديرية العامة للتعليم المهني باعادة النظر في النظام اعلاه وتشريع نظام التعليم المهني المرقم (4) لسنة 2011 بعد صدور قانون وزارة التربية الجديدة لسنة 2011.

المشاكل والمعوقات التي تواجه التعليم المهني والتقني في العراق

1. عزوف الطلبة عن الانتساب الى هذا النمط من التعليم لاسباب مختلفة منها:-
 - أ. قلة الفرص المتاحة أمام خريجي التعليم المهني لإكمال دراستهم الجامعية حيث يعتمد النظام المغلق في التعليم وليس النظام المفتوح وبموجبه لا يسمح باكمال دراستهم الجامعية الا لنسبة قليلة من الخريجين.
 - ب. العامل الاجتماعي والنظرة السلبية نحو التعليم المهني والتقني في العراق.
 - ج. قلة فرص التعيين للخريجين في سوق العمل بسبب عدم وجود سياسات تنظيم عملية تعيينهم في مؤسسات الدولة العامة او سوق العمل.
2. التكلفة المالية العالية لمتطلبات التعليم والتدريب التقني والمهني مقارنة مع التعليم الاكاديمي.
3. تراجع نظام التعليم الزراعي في الجانبين الكمي والنوعي.

4. عدم بلوغ نظام الجودة في العملية التعليمية والتدريبية للمستوى المطلوب .
5. النقص الكبير في الاجهزة والمكائن والمعدات في الورش التدريبية .

(المؤتمر الدولي الثالث، 2012، ص16)

الجدول (3)

الكتب والكراسات المعتمدة بالتدريس في التعليم الصناعي

ت	اسم الاختصاص	الكتب	الكراسات	المجموع
1	التربية الإسلامية	3	3	6
2	اللغة العربية	3	3	6
3	اللغة الكردية	2	-	2
4	اللغة الانكليزية	4	4	8
5	التربية القومية	1	1	2
6	التربية الرياضية	2	2	4
7	الميكانيك	8	5	13
8	السيارات	4	3	7
9	المعادن	2	3	5
10	السباكة	3	3	6
11	تدفئة وتبريد	5	3	8
12	غزل ونسيج	5	9	2
13	الطباعة	-	1	1
14	المناجم	2	-	2
15	المكننة الزراعية	3	3	6
16	النجارة	5	-	5
17	البناء	5	3	8
18	نماذج	5	3	8
19	رسم هندسي	16	-	8
20	الكهرباء	5	5	16
21	الإلكترون	5	3	10
22	صناعات كيمياوية	6	8	8
23	صناعات غذائية	-	22	14
24	كتب صناعية مشتركة	12	-	16
	المجموع	106	88	12

(الموسوي، 1993، ص42)

الجدول (4)

الخطة الدراسية للتعليم التجاري

ت	المادة الأساسية	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث
1	التربية الإسلامية	3	3	3
2	اللغة العربية	3	3	3
3	اللغة الكردية	1	-	-
4	اللغة الانكليزية	4	4	4
5	التربية القومية	1	1	1
6	التربية الرياضية	2	2	1
7	الآلة الكاتبة العربي	2	2	-
8	الآلة الكاتبة الانكليزية	2	-	-
9	مبادئ الإدارة وتنظيم المكتب	3	-	-
10	مبادئ المحاسبة	5	-	-
11	مبادئ التسويق	2	-	-
12	التأمين	2	-	-
13	الرياضيات	2	2	-
14	حاسبات	2	2	-
15	القانون التجاري	2	2	-
16	مبادئ الإحصاء	-	3	-
17	الرياضيات الهالية	-	2	3
18	الاقتصاد	-	5	2
19	محاسبة حكومية ونظام محاسبي موحد	-	-	4
20	المرسلات التجارية	-	-	3
21	محاسبة التكاليف	-	-	3
22	إدارة الأفراد	-	-	6
23	المحاسبة التخصصية ومحاسبة الشركات	-	-	-
	المجموع	35	33	33

(المنظمة العربية للتربية، 1997: ص158)

الجدول (5)

الخطة الدراسية للتعليم الزراعي

ت	المادة	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث	
		النظري	العملي	النظري	العملي	النظري	العملي
1	التربية الإسلامية	3		3		3	
2	اللغة العربية	3		3		3	
3	اللغة الكردية	2		-		-	
4	اللغة الانكليزية	2		2		2	
5	التربية القومية الاشتراكية	1		1		1	
6	التربية الرياضية		2		2		
7	الرياضيات		2				
8	الإحصاء			2			
9	المحاسبة الزراعية الاقتصاد الزراعي					2	
10	إدارة المزارع					2	
11	التربية واستطلاع الأراضي		1	2			
12	المحاصيل الحقلية		2	5			
13	المحاصيل الصناعية والعلفية المشاتل والحدائق		2	5		2	4
14	محاصيل الخضر				2	4	
15	الفاكهة						2
16	تربية الحيوان وصحته		2	5			
17	تربية الدواجن				2	5	
18	تغذية الحيوان						1
19	الصناعات الغذائية				2	5	
20	الألبان						2
21	وقاية المزروعات						1
22	تربية النحل					2	2

				2		المكننة الزراعية والنجارة والحدادة	23
2		2				المكننة الزراعية الساحبات الزراعية الآلات الزراعية	24
19	21	20	21	21	20	المجموع	
40		41		41		المجموع العام	

(المنظمة العربية للتربية، 1997، ص158)

مراحل تطور التعليم المهني في العراق

عقد العشرينات

اتسم هذا العقد بنهاية الحكم العثماني وحل محله الاحتلال البريطاني الذي كرس التخلف والتبعية، ثم بدأ الحكم الوطني في عام (1921) حيث كان الاهتمام الرسمي والشعبي في شؤون التعليم فضلاً عن أن الدولة الفتية كانت بحاجة إلى عناصر متعلمة من أبنائها لكي يشغلوا الوظائف الحكومية في البنية الجديدة للدولة. (حبيب، 1992: ص121) فكان النمو بطيئاً للتعليم المهني حيث يشير الجدول إلى أعداد الطلاب خلال السنوات الدراسية في هذا العقد إذ كان القبول مقتصرًا على البنين فقط، ويلاحظ أن النمو بطيء وعلى نحو لا ينسجم مع حاجات البلد للخبرات المهنية فقد اقتصر التعليم الصناعي منذ نشأته في العراق على الذكور فقط. (احمد، 1982، ص377) .

جدول (6)

أعداد الطلاب في التعليم المهني للسنوات 21/20 - 30/29

السنة	أعداد الطلاب	السنة	أعداد الطلاب
1921 - 1920	80	1927 - 1926	60
1922 - 1921	120	1928 - 1927	148
1923 - 1922	167	1929 - 1928	134
1924 - 1923	210	1930 - 1929	158
1925 - 1924	211		
1926 - 1925	210		

ويلاحظ من الجدول أعلاه مدى تذبذب أعداد الطلاب خلال السنوات ففي عام 1923-1924 بلغ عدد الطلاب (210) ، بينما في عام 1927-1928 بلغ (148) طالباً وهذا يعود الى فتح وإغلاق بعض المدارس المهنية حيث افتتحت أول مدرسة زراعية عام (1926) في الرستمية وأخرى عام (1927) في أبي غريب لقد أغلقت عدة مرات ثم استقرت عام (1939-1940) حيث أصبح عدد المدارس الصناعية في سنة (1927) مدرستين تضمان (148) طالباً.

عقد الثلاثينات

يتميز هذا العقد بالنسبة إلى التعليم المهني بنمو متعثر بمسيرته البطيئة وإن الاختصار على اثنين أو ثلاث من المدارس لا يعني انعدام التعليم المهني وكذلك تأثير الحرب العالمية الثانية التي عرفت وضع خطط دراسية تفيد التعليم المهني وأهل البلد المحتمل حيث كانت الخطط الدراسية للمدارس المهنية آنذاك على الرغم من قلتها غير مرتبطة بالحياة الاقتصادية أو ملائمة للحاجات الوطنية للبلد حيث كان مستوى المدارس المهنية في تلك المدة لا تتعدى المرحلة المتوسطة أو أقل من ذلك يكون من الصعب مقارنتها مع الأوقات الأخرى وكذلك قلة أعضاء الهيئة

التدريسية من المدرسين والمدرّبين الفنيين المؤهلين لوضع الخطط الدراسية على وفق أسس علمية مدروسة (الناصر، 1971: ص15، 21) ويشير الجدول (7) إلى أعداد الطلاب في العراق في عقد الثلاثينيات.

جدول (7)

يبين أعداد الطلاب (بنين، بنات) في التعليم المهني للسنوات (1930/1931-1932/1933)

السنة	عدد البنين	عدد البنات
1930 - 1931	120	-
1931 - 1932	148	-
1932 - 1933	183	58

إن مدة الدراسة في هذه المدارس هو (5 سنوات) وخريجوها يعاملون معاملة خريجي المدارس الثانوية فيما يتعلق بالتعيين فقط وظل التعليم المهني في تاريخ العراق مشكلة إذ لم يكن في العراق حتى سنة (1932) سوى مدرستين صناعيتين: واحدة في بغداد والثانية في الموصل. وفي بداية السنة الدراسية 1932-1933 افتتحت وزارة المعارف مدرسة الفنون البيئية لتعليم البنات (أصول المنزل والخياطة والحياكة والتطريز والموسيقى وتربية الطفل) وكان عدد طالباتها (58) طالبة.

ثم فتحت مدرسة في الحلة عام (1933) وظل التعليم التجاري متخلفاً ولم يكن هناك أي معهد تجاري حتى عام (1930) وظل التعليم التجاري مقتصراً على الذكور فقط وعُدَّ فرعاً من فروع تعليم المدارس الثانوية فضلاً عن الفرعين الأدبي والعلمي حتى عام (1939) حيث تم فتح مدرسة للتعليم التجاري وكذلك بدأ التعليم الزراعي للعام نفسه. (العارف، 1993: ص25)

عقد الأربعينات

لم يستمر التعليم المهني في العراق طوال السنوات السابقة لأسباب كثيرة

منها:-

- 1- عدم وجود سياسة ذاتية لقبول الطلبة في هذه المدارس.
 - 2- استمرار التغيرات في الأنظمة والمناهج الدراسية فيها.
 - 3- ازدواجية الإشراف عليها من قبل جهات مختلفة.
 - 4- افتتاح عدد منها لمدة معينة ثم إغلاقها (الناصر، 1971: ص10،14) وفي هذه الحقبة لم تول الحكومة للتعليم المهني أي اهتمام إذ كان الاهتمام منصباً إلى تخريج الكتاب والموظفين والإداريين لمختلف وظائف الدولة وتأثر التعليم المهني في هذا العقد مع بداية الحرب العالمية الثانية إذ إنَّ بعض المدارس المهنية استخدمت للأغراض العسكرية حيث كان الانكليز يدخلون جنودهم للاستفادة من المدرسة (الجمهورية العراقية، 1992: ص169)
- ومع ذلك ففي عام (1943) وأثناء الحرب استحدثت مديرية للتعليم المهني في وزارة المعارف بموجب القانون رقم (4) تهتم بتعليم الشؤون المهنية ويشير الجدول رقم (8) إلى التطور الكمي

جدول (8)

يبين أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس في التعليم المهني للسنوات (1940-
1941/1949-1950)

السنوات	أعداد الطلاب	أعداد المدرسين	أعداد المدارس
1940 - 1941	230	38	2
1941 - 1942	278	32	2
1942 - 1943	364	37	3
1943 - 1944	427	55	3
1944 - 1945	374	55	3
1945 - 1946	308	67	4
1946 - 1947	353	42	4
1947 - 1948	446	-	3
1948 - 1949	428	-	3
1949 - 1950	459	-	4

(الناصر، 1971: ص52)

يشير الجدول أعلاه إلى أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس في هذا العقد إذ يشكل أرجحية موقع التعليم المهني في هذه المدة حيث بلغ عدد الطلاب (230) في عام (1940-1941) ثم أصبح (427) في عام (1943-1944) فبلغ (428) طالباً هذا من حيث ازدياد وانخفاض أعداد الطلاب وكذلك الحال بالنسبة إلى المدرسين والمدارس وأن مدة الدراسة في هذه المدارس ظل عرضة للتجربة والتذبذب حيث كانت مدة الدراسة أربع سنوات أضيف إليها سنة أخرى فأصبحت خمس سنوات وفي عام (1945-1946) أصبح عدد المدارس المهنية مدرستين، ثم فتحت مدرسة في كركوك في عام (1950).

عقد الخمسينات

يتميز هذا العقد عن العقود السابقة بإصدار عدة قوانين في مجال التعليم المهني منها قانون ربط التعليم المهني رقم (14 لسنة 1953) وقانون نظام المدارس الزراعية رقم (46 لسنة 1956) ثم قانون المدارس الصناعية رقم (63 لسنة 1956) في تأليف لجنة استشارية لتوجيه التعليم المهني وتكون الدراسة خمس سنوات بعد الابتدائية وقانون نظام المدارس الزراعية لسنة (1957) حيث أكد نشر التعليم الزراعي وبحث الثقافة الزراعية الحديثة ونظام وزارة المعارف رقم (29 لسنة 1958) الذي حدد مهمة ومكونات مديرية التعليم المهني العامة. (الجمهورية العراقية، 1980: ص1) وفي عام (1955) تأسست مديرتان إحداهما للتعليم الصناعي والثانية للتعليم الزراعي تابعتان لمديرية المعارف بموجب رقم (5 لسنة 1955)

ويشير الجدول (9) إلى أعداد الطلاب والمدرسين خلال السنوات 1950-

جدول (9)

يبين أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس للتعليم المهني للسنوات (1950 - 1951) /
(1959 - 1960)

السنوات	أعداد الطلاب	أعداد المدرسين	أعداد المدارس
1950 - 1951	488	-	4
1951 - 1952	505	-	4
1952 - 1953	571	-	4
1953 - 1954	662	-	4
1954 - 1955	734	-	4
1955 - 1956	899	-	5
1956 - 1957	1352	144	6
1957 - 1958	2144	194	27
1958 - 1959	3729	226	28
1959 - 1960	4103	298	28

(الناصر، 1971: ص1)

يشير الجدول أعلاه الى تفاوت أعداد الطلاب حيث كان عددهم عام 1950 - 1951 (488) طالباً أما أعداد المدارس فبلغ (4) مدارس فقط أما عدد المدرسين فكان متذبذباً وغير مستقر حتى عام 1956 - 1957 إذ بلغ (144) مدرساً ونلاحظ أن أعداد المدارس ظل مستقراً من عام 1950 - 1951 إلى 1954 - 1955 فبلغت (4) مدارس فقط.

عقد الستينات

كان لهذا العقد أثر كبير على بنية النظام التربوي في العراق وبعد قيام النظام الجمهوري عام (1958) الذي قضى على الحكم الملكي المرتبط بالاستعمار وحرر العراق من حلف بغداد ومن الاستعمار وسيطرة الإقطاع ورأس المال. (البيزاز،

1995: ص32) كذلك صدور نظام المدارس الصناعية رقم (11 لسنة 1960) حيث تقوم وزارة المعارف بنشر التعليم الصناعي وتوجيه الطلبة نحو الصناعة واتخاذ مهنة لهم عن طريق :-

1- تأسيس مدارس ومتوسطة وصناعية حسب مقتضى الحاجة.

2- فتح صفوف صناعية مسائية ودورات دراسية خاصة للعمال ولخريجي المدارس الصناعية عند الضرورة.

ونتيجة الحالة المتقدمة نحو التعليم المهني فأصبحت أعداد الطلاب في المدارس المهنية دون استثناء في الزيادة على الرغم من أنه يرتفع أو ينخفض في بعض السنين (الجمهورية العراقية، 1980: ص1)

ويوضح الجدول (10) ما يأتي :-

جدول (10)

يبين أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس في التعليم المهني للسنوات 1960-
1961/1969-1970

السنوات	أعداد الطلاب	أعداد المدرسين	أعداد المدارس
1960 - 1961	5008	383	29
1961 - 1962	4056	441	22
1962 - 1963	3973	481	22
1963 - 1964	3615	481	20
1964 - 1965	3993	450	21
1965 - 1966	4070	455	20
1966 - 1967	4417	517	20
1967 - 1968	5811	577	26
1968 - 1969	10598	1002	44
1969 - 1970	9994	812	48

(الجمهورية العراقية، 1969: ص416)

ففي عام 1960-1961 بلغ عدد الطلبة (5008) ثم انخفض في عام 1963-1964 فبلغ (3615) طالباً وطالبة وفي فترة السبعينات من القرن الماضي تم البدء بوضع الأهداف التربوية الجديدة على وفق أهداف الثورة التربوية وكان هدف الدراسة ومقترحاتها لتحسين العملية التربوية أهمية إذ صدر في عام (1965) نظام المدارس المهنية رقم (20 لسنة 1965) الذي جاء يؤكد مسؤولية وزارة التربية من التعليم المهني فأصبح عدد الطلبة عام 1968/1969 (10598) طالباً وطالبة وكان عدد المدرسين (1002) وعدد المدارس (44) مدرسة.

وأصبح معدل النمو السنوي لطلبة المدارس المهنية للسنوات 1960/1961 حتى عام 1969/1970 بسبة 2.5% في حين بلغ المعدل المقابل للتعليم الثانوي

16.5% أما أعداد المدرسين فأصبح (2136) مدرساً وأما أعداد المدارس فكان (48) مدرسة للمدة نفسها. وقد تم تغيير نظام التعليم المهني واستبداله بالنظام رقم (34 لسنة 1967) الذي بموجبه تحددت الأهداف والواجبات المدرسية التي تلزم المدارس المهنية إتباعها وتنفيذها. وأعطى هذا النظام الصبغة العظيمة بأسرة التعليم المهني وفعلاً تم تحقيق نسبة من الاستقرار في مجال القبول والتخرج وقد كانت التخصصات في القطر (الصناعة، والزراعة، والتجارة والفنون) (الجمهورية العراقية، 1980: ص2).

عقد السبعينات

يتميز عقد السبعينات بالانجازات التي تحققت في مجال التعليم المهني فقد توسعت فرص هذا النوع من التعليم وارتفع عدد الملتحقين به والمتخرجين فيه لما أعطى لهذا التعليم من أولوية نظراً الى حالة من أولوية ومن دور كبير في النهضة التنموية وقد بدأت بخطة الدولة للأعوام (1970 - 1971) (1976 - 1980) حيث أشارت الخطة الأولى إلى الحاجة لزيادة المتخرجين في المدارس المهنية والتوسع في قبول الطلبة من كلا الجنسين في المدارس المهنية، فشهدت التطور حيث يوضح الجدول (11) ذلك. (الجمهورية العراقية، 1982: ص20، 25).

جدول (11)

أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس في التعليم المهني للسنوات (1970-1971) /
(1979-1980)

السنوات	أعداد الطلاب	أعداد المدرسين	أعداد المدارس
1970 - 1971	9616	812	45
1971 - 1972	10143	1100	52
1972 - 1973	11426	1130	*62
1973 - 1974	14453	1036	64
1974 - 1975	21025	1506	**71
1975 - 1976	23298	1607	75
1976 - 1977	28365	1906	82
1977 - 1978	35188	2333	92
1978 - 1979	48186	3273	109
1979 - 1980	*** 540226	3928	126

(الجمهورية العراقية، 1988: ص 246، 273)

إن قطاع التعليم المهني بكل مراحلہ وتخصصاته (صناعي - زراعي - تجاري) قد شهد عام 1968 نمواً ملحوظاً سواء بالزيادة في أعداد الطلبة أو في أعداد أعضاء الهيئات التعليمية ويعود هذا التميز في التطور بعد صدور قرار مجاني التعليم، ومبدأ تكافؤ الفرص التربوية بين البنين والبنات وبين الريف والمدينة وتوسيع التعليم المهني وترجمة مبدأ تحقيق ديمقراطية التعليم وعملاً بالتشريعات التي

* دخول الفتاة في التعليم الصناعي بعد إن كان مقتصرًا على البنين

** ألغيت مدارس الفنون البيئية في سنة 1974 - 1975

*** (2812) فتاة في التعليم الصناعي فقط

صدرت من خلال أدبياتها في الدستور للجمهورية العراقية والتشريعات التربوية، منها قانون مؤسسة التعليم المهني رقم (198 لسنة 1975) الذي أكد أعداد الكوادر المهنية الماهرة والمؤهلة نظرياً وعملياً ونشر التعليم المهني وكذلك نظام المدارس المهنية رقم (24 لسنة 1979) القاضي بتأسيس المدارس المهنية الصناعية والزراعية والإدارية والتجارية والمدارس المهنية الإنتاجية لأعداد الأطر الماهرة وتقوم مؤسسة التعليم المهني بنشر التعليم المهني. (الجمهورية العراقية، 1983، ص 18). (الشريف، 1979: ص 148). (الجمهورية العراقية، 1982: ص 3، 4). (الحصري، 1992: ص 3)

عقد الثمانينات

يوضح الجدول (12) التطورات الحاصلة في مجال التعليم المهني عبر السنوات في أعداد الطلبة (بنين وبنات) وأعداد المدرسين

جدول (12)

يبين أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس في التعليم المهني للسنوات
(1980 - 1981 / 1989 - 1990)

السنوات	أعداد الطلبة	أعداد المدرسين	أعداد المدارس
1981 - 1980	56835	4150	143
1982 - 1981	53203	4223	148
1983 - 1982	61383	4733	157
1984 - 1983	7733	5115	197
1985 - 1984	99246	5315	200
1986 - 1985	120090	6405	237
1987 - 1986	133568	7660	245
1988 - 1987	144303	8316	248
1989 - 1988	153647	9323	258
1990 - 1989	137315	9421	283

(الجمهورية العراقية، 1987: ص 5، 8) (الجمهورية العراقية : 1989 ص 1)

من الجدول أعلاه نلاحظ مدى مكانة التعليم المهني في سلم اهتمامات القطر العراقي؛ لأنه حلقة الوصل بين النظام التعليمي وسوق العمل وذلك لأن التطورات والتغيرات الهائلة والمتسارعة تتعكس أثارها على التعليم المهني إذ يشير الجدول (7) إلى ارتفاع إجمالي أعداد الطلبة للعام الدراسي 81/80 إذ ارتفع إلى (56835) طالباً وطالبة وعدد المدرسين (4150) مدرساً ومدرسة وعدد المدارس بلغ (143) أرتفع في السنوات 81 / 82 إلى (53203) طالباً وطالبة (4223) مدرساً ومدرسة و(148) مدرسة ونلاحظ أن معدل النمو السنوي إذ عددنا سنة 1968 / 1969 سنة الأساس لأنها تمثل واقعاً يرتبط بما سبق من سياسات غير جادة فان سنة 1975/1976

ستمثل الأساس لخطة التنمية القومية في المجال التربوي ومن خلال متابعة المتغيرات حتى سنة 1979-1980 نستخلص ما يأتي :-

معدل النمو السنوي للمدة (1968-1969) إلى (1979-1980)

الطلاب	الهيئة التدريسية	المدارس المهنية
%45	%37	%26

إن استحداث هيئة تنسيق التدريب الصناعي في وزارة التخطيط والهيئة الوطنية للتدريب المهني فضلاً عن ورقة عمل تموز ملامح مسيرة القبول في التعليم المهني التي أمر فيها نظام الانسيابية للطلبة الدارسين وللمدة من 1981-1985 وتقرير مستلزمات تطوير قطاع التربية والتعليم العالي 1985-1990 حيث يعد العراق من الدول التي تهتم بالتعليم المهني وتسعى إلى تطويره ورفع نسبة الملتحقين فيه إذ بلغت النسبة في القطر العراقي في التعليم المهني في هذا العقد وكما موضح في الجدول (13) مقارنة مع الدول العربية والنامية والمتقدمة.

جدول (13)

يبين نسبة الملتحقين بالتعليم المهني في العراق مقارنة مع الدول العربية ودول نامية ودول متقدمة خلال السنوات 1986-1987

الدول	السنة	1986	1987
العراق		11.4	12.5
دول عربية		11.8	11.3
دول نامية		9.4	8.7
دول متقدمة		20.6	24.0

يتضح من هذا الجدول مدى اهتمام العراق بالتعليم المهني من خلال المقارنة مع الدول العربية الأخرى فنلاحظ في عام (1986) بلغت النسبة للتعليم المهني في العراق (11.4) أما الدول العربية فبلغت (11.8) أما الدول النامية فبلغت النسبة فيها (9.4) وبلغت في الدول المتقدمة (20.6) وقد ألغي قانون مؤسسة التعليم المهني

رقم(98 لسنة 1975) وفي عام 1987 تم استحداث مديرية عامة للتعليم المهني ضمن تشكيلات وزارة التربية لتحل محل المؤسسة الملغاة (النواب، 1988: ص47).

عقد التسعينات

إن أهم التطورات التي شهدتها العراق في هذا العقد هي زيادة عدد تخصصات التعليم المهني فبلغ عدد تخصصات التعليم الصناعي (20) تخصصاً منها (الميكانيك والكهرباء والإلكترون والصناعات الكيمايية والمدنية والإنشائية.... الخ)

أما التجاري فضم (إدارة عامة ومحاسبة) وضم التعليم الزراعي ثلاثة تخصصات (إنتاج حيواني وزراعة عامة وبيطرة)

ويشير الجدول (14) إلى التطور الحاصل في مجال التعليم المهني

جدول (14)

يبين أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس للتعليم المهني للسنوات (1990- 1991 / 1999- 2000)

السنوات	أعداد الطلبة	أعداد المدرسين	أعداد المدارس
1990 - 1991	137389	8816	293
1991 - 1992	198000	6599	325
1992 - 1993	211000	7032	350
1993 - 1994	115719	7465	375
1994 - 1995	237000	7898	404
1995 - 1996	25000	8331	435
1996 - 1997	78898	7913	*244
1997 - 1998	9818	7211	241
1998 - 1999	84540	7133	243
1999 - 2000	62366	6946	**238

لقد شهد التعليم المهني في كل فروع (الصناعي - الزراعي - التجاري) تطوراً كبيراً في نمو عدد الطلبة إذ ارتفع عددهم من (120090) طالباً وطالبة في عام (1985-1986) إلى (137389) في عام (1990-1991) محققاً زيادة قدرها (14%) ونتيجة للتوسع الكمي الكبير في أعداد الطلبة فقد آرتفع عدد المدارس المهنية من (237) مدرسة مهنية في عام (1985-1986) إلى (293) في عام (1990-1991) محققاً زيادة مقدارها 25% وتبعاً لذلك فقد ازداد عدد المدرسين والمدارس العاملين في هذه المدارس من (6405) مدرساً ومدرسة للعام (1985-1986) إلى (8816) مدرساً ومدرسة في العام (1990-1991) إذ بلغت الزيادة (35%) (الجمهورية العراقية، 1996: ص 37، 38) ، ويتصدر العراق في نسبة عدد طلبة التعليم المهني إلى مجمل طلبة المرحلة الثانوية العامة بالنسبة إلى معظم الدول العربية ويشير الجدول (15) إلى ما يأتي:-

الجدول (15)

يبين نسبة عدد طلبة التعليم المهني الى مجمل طلبة المرحلة الثانوية بالنسبة الى بعض الدول العربية للسنوات 1990-1991

الدول	النسبة
العراق	41.1%
الجزائر	21.9%
الأردن	13.1%
اليمن	7.0%
الإمارات	2.9%

(النائب، 1993: ص 54)

ومن أجل تطور التعليم المهني وزيادة أعداد الملتحقين فيه من الراغبين في هذا التقييم من أجل رفع كفاءة أداء الخريجين من هذا التعليم وإتاحة فرصة أكيدة لتغذية كليات ومعاهد التعليم العالي يتم إلغاء نظام الانسيابية مع اتخاذ عدد من الإجراءات التي تسهم في الحفاظ على النسبة المقبولة للالتحاق في التعليم المهني. (الجمهورية العراقية، 1997: ص 381).

المبحث الثالث

سلم نشأة وتطور التعليم المهني في محافظة ديالى

لابد للباحث في هذا النوع من التعليم في محافظة ديالى من رصد تطوره ونموه بإطاره المكاني، إذ إن البداية والنمو المتفاوت بين مناطق ووحدات المحافظة سيؤدي حتماً إلى وجود مناطق متقدمة وأخرى متخلفة في هذا التعليم ولا يغفل دور الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إيجاد مثل هذا التباين وعلى مسرح أرض العراق وعبر تأريخه الطويل قدمت حضارته نموذجاً من الاهتمام بالعلم والمعرفة والاختراع، ففيه عرفت أقدم كتابة وابتكرت حروفها وعلى أرضه عرفت الزراعة واخترعت أدواتها كما اكتشفت المعارف وطوعت ووضعت وأنتجت السلع وفاض منها للبيع والمتاجرة فالعراق مهدٌ لحرف ونشاطات الإنسان وتعليمها والتدريب عليها ابتداءً بأدوات ومعادن الصيد والزراعة والتجارة والقتال والفن بل وحتى في الجوانب الروحية والعبادية من خلال التقنين في عماراتها وزقوراتها وتمثيلها ومسلاتها. لذلك يدخل ما ابتكره العراقيون القدماء بأطر حديثة ضمن الميادين التخصصية للتعليم المهني والتقني الحديث والمعاصر بفروعه الزراعية والصناعية والتجارية والمنزلية (نسوية) إذا انتقلت تلك الحرف والمهارات خلال تاريخها الطويل عبر حلقات التعليم والتدريب المجتمعي والأسري غير المؤسساتي وبالتوارث من جيل إلى آخر، ومن مجتمع لآخر مكان إلى آخر حتى جاء دور التعليم الرسمي الحديث من خلال مؤسسات التعليم المتنوعة، فقد شاع بين سكان العراق وإلى وقت قريب أن ابن الحداد يكون حداداً وابن النجار يكون نجاراً وابن الحائك يكون حائكاً وابن العطار يكون عطاراً وقد انعكست تلك النظرة الاجتماعية لاسيما المتدني منها على مستقبل الانتماء والالتحاق ببعض الحرف والأنشطة ومؤسساتها التعليمية.

بعد هذه النفحة ومن خلال متابعة الأدبيات المتعلقة بالتعليم المهني وعلى مستوى العراق ومحافظاته أنه لم يلق اهتماماً يذكر إلا في أواخر الحكم العثماني فكانت ولاية العراق متخلفة فيه مقارنة مع اسطنبول وحلب ودمشق ولبنان وأشد تخلفاً مقارنة بالدول المتقدمة والصناعية . (الهييتي، 1979 : ص 51)

إذ إن المدرسة الصناعية الأولى في العراق نشأت عام (1870م) على عهد مدحت باشا واستمرت القطيعة حتى نشأ قسم التعليم الزراعي عام (1926م) وقسم الفنون البيئية عام (1932م) وقسم التجارة عام (1936م) كلها في مدينة بغداد ملحقة بالتعليم الثانوي الأكاديمي (ملوكي، 1973، ص8) وفي عام (1951م) نشأت مدرستان صناعيتان واحدة في بغداد وأخرى في الموصل، وحظيت محافظة ديالى بإنشاء أول مدرسة مهنية زراعية في العام (1958-1959م) ضمت (249) طالباً و(19) مدرساً وأخرى الفنون البيئية فيها (117) طالبة و(6) مدرسات وقسماً تجارياً فيه (105) طلاب ملحقاً بثانوية بعقوبة (حبيب، 1978، ص62) وهذا يعني تأخر التعليم المهني في ديالى نحو (88) سنة عن بدايته في العراق. وكان أول نظام للتعليم المهني قد صدر في العراق (1951) نظام التعليم المهني برقم (19) للعام نفسه وبموجبه تأسست مديرية مستقلة للتعليم المهني، ثم استبدل بنظام رقم (34) لسنة (1976) الذي حدد أهداف هذا التعليم وكانت نقطة التحول عام (1975) عندما صدر القانون رقم (198) الذي تشكلت بموجبه مؤسسة التعليم المهني مرتبطة بوزارة التربية مباشرة وكان عام (1981م) محطة مراجعة لهذا النظام عند مناقشة ورقة عمل وزارة التعليم الإعدادي والأكاديمي والمهني منذ العام (1981-1982م) الدراسي تحقيقاً لمبدأ التكامل والشمول بين أنظمة التعليم المتنوعة على أن تصب كلها في خدمة المجتمع بعد أن عانى التعليم المهني من النظرة الاجتماعية المتدنية للعمل اليدوي التي انعكست آثارها على نسب الالتحاق بالمدارس المهنية التي تعد الملاذ الآمن بأن توجد بوجههم فرص التعليم الأكاديمي. (جمهورية العراق، وزارة التربية، 1992، ص9-10)

وفي نطاق هذه التطورات حظيت محافظة ديالى كغيرها من المحافظات بنصيبها من فرص هذا التعلم بمدارسه ومدرسيها وطلبتها على النحو الآتي :-

1- المدارس الإعدادية المهنية يعد العام الدراسي (1958-1959) بداية النشئ الجديد للتعليم المهني في ديالى المتمثلة بتأسيس المدرسة الزراعية في قضاء بعقوبة/ ناحية بني سعد ومدرسة الفنون البيئية في بعقوبة وقسم للتجارة ملحق بثانوية بعقوبة

ومدة الدراسة فيها ست سنوات بعد الابتدائية حتى عام (1968-1969) عندما تحولت إلى مدارس إعدادية مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد المتوسطة (الجمهورية العراقية، 1985، ص38) وفي عام (1969-1970) تأسست أول إعدادية صناعية كانت في بعقوبة تقع بنايتها محاذية لشرق مبنى المديرية العامة لتربية ديالى ضمت أقسام الكهرباء، الميكانيك، والمعادن، والسيارات والتجارة، وكان التعليم فيها مختلطاً (عفيفي، 1970، بدون ترقيم) وفي العام (1971-1972م) استبدلت تسمية إعداديات الفنون البيئية أو المنزلية بإعداديات التعليم السنوي التي توقف القبول فيها عام (1975-1976) فقد اقتصر التعليم المهني على الفروع الصناعية والزراعية والتجارية فقط**² وتحول القسم التجاري إلى إعدادية تجارة في بعقوبة، وشهد العام (1978-1979) تأسيس إعدادية زراعة الخالص وضمت قسماً للإنتاج الحيواني وإعدادية أخرى للصناعة والتجارة، في العام (1980-1981) افتتحت إعدادية حطين الصناعية في بعقوبة صناعة الخالص، وصناعة خانقين ونفذت الشركة الفنلندية تلك الأبنية وتصميم موحد فكان يطلق عليها المدارس الفنلندية. وفي العام (1982-1983م) تأسست إعدادية زراعية الوحدة في المقدادية والتي حولت بعد ذلك إلى إعدادية المقدادية المهنية وأصبح اسمها عام (1999-2000م) المنصور المهنية، وفي العام (1984-1985م) استحدثت إعدادية الخالص البيطرية وإعدادية صناعة كفري. واحتوت المحافظة نحو (14) إعدادية تجارة للبنات في بعقوبة وأخرى في ناحية جلولاء. (الجمهورية العراقية، 1985، ص92)

وتراجع العدد إلى (13) إعدادية مهنية حتى العام (1998-1999) وذلك بعد إلغاء المدارس الزراعية وتحويلها إلى مدارس مهنية عامة منذ العام (1992-1993م) (الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، 1986، ص29) (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1986، ص غير مرقمة) بلغت ذروة النمو العددي لمدارس هذا التعليم في ديالى عام (2001-2004م) فكانت (17) إعدادية مهنية، فقد

² - الجمهورية العراقية / وزارة التربية / التخطيط التربوي، الإحصاء، التقرير السنوي لعام 1963-1964م ص90

استحدث عام (2001) إعدادية قرّة تبة (الأقصى المهنية) وإعدادية القدس الصناعية في أبي صيدا وإعدادية العضاء في ناحية المنصورية، ومن الجدول (16) نستعرض التطور العددي لهذه المدارس، فكانت نصيب المحافظة منها عام (1985-1986) مدرستين وبنسبة 4,5% من مجموع (44) إعدادية مهنية في العراق لتستمر هذه النسبة حتى عام (1968-1969) وحققت المحافظة عام (1978-1979) السنة من مجموع (109) للعراق فيما تراجعت النسبة إلى 4,6% لعام (1988-1989) على الرغم من زيادة حصة المحافظة إلى (12) مدرسة من مجموع (258) مدرسة ولم تزد النسبة عن 4,8% عن بداية التسعينات حتى عام (2003-2004) تدل هذه النسب المتدنية على بطء نمو التعليم المهني في محافظة ديالى والجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16)

يبين أعداد المدارس الإعدادية المهنية وطلبتها ومدرسيها في محافظة ديالى من العام 1958-1959 إلى 2003-2004

عدد الطلبة	عدد المدرسين	عدد المدارس	السنة الدراسية	عدد الطلبة	عدد المدرسين	عدد المدارس	السنة الدراسية
1750	223	8	1982/81	471	25	2	1959/58
2278	261	9	1983/82	368	13	2	1960/59
3021	254	9	1984/83	394	25	2	1961/60
4622	285	10	1985/84	388	28	2	1962/61
-	-	-	1986/85	420	27	2	1963/62
-	-	-	1987/86	461	29	2	1964/63
-	-	-	1988/87	470	29	2	1965/64
7503	500	12	1989/88	482	46	2	1966/65
8192	550	14	1990/89	512	44	2	1967/66
7792	548	14	1991/90	555	44	2	1968/67
5846	478	13	1992/91	488	54	2	1969/68
5845	528	13	1993/92	455	62	3	1970/69
5959	546	13	1994/93	438	57	3	1971/70
5027	551	13	1995/94	438	67	3	1972/71
4639	547	13	1996/95	468	65	3	1973/72
2960	529	12	1997/96	625	68	3	1974/73
2895	477	13	1998/97	795	70	3	1975/74
3045	470	14	1999/98	948	84	4	1976/75
3594	504	14	2000/99	1052	90	3	1977/76
3786	409	13	2001/2000	1296	111	4	1978/77
3960	564	17	2002/2001	1719	174	6	1979/78
4490	663	17	2003/2002	1801	180	6	1980/79
4564	692	17	2004/2003	1953	206	8	1981/80

ومن المقاييس المعتمدة للتعبير بدقة عن هذا التعليم هو نسبة الزيادة لأعداد مدارس ضمن المدة الزمنية المحددة أعلاه. فكان مقدار نسبة الزيادة صفراً بين عامي (1958-1959) و(1968-1969) إلا إنها ارتفعت إلى 100% للمدة الثانية (1969-1970) (1979-1980) ثم انخفضت إلى 75% للمدة الثالثة حتى عام (1989-1990) وانخفضت ثانية إلى 30% بين عامي (1990-1991) و (2003-2004) إلا ان حساب نسبة الزيادة بين بداية ونهاية مدة الدراسة (1958-1959) - (2003-2004) وبالبالغة مقدارها 75% هي نسبة مظلة لطول مدتها فمع زيادة عدد المدارس من (2) إلى (17) مدرسة إلا أنّ ذلك استغرق (45) سنة. إن تفسير تراجع نسب الزيادة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاقتصادية والعسكرية التي مرت على العراق بشكل عام فقد سجلت أعلى النسب في المدة الثانية التي تمثل مرحلة الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في البلد بعد صدور قرار التأميم وقوانين مجانية التعليم والزاميته في المرحلة الابتدائية التي تعد مخرجاتها روافد تغذي مراحل التعليم اللاحقة، فكانت توجهات وزارة التربية بعد عام (1968م) وطبقاً لمؤشرات قرار مجلس التخطيط رقم (10 لسنة 1975) والتي من بينها رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الإعدادي المهني إلى (50%) لسنوات (1976-1980). (طعماس، 1983: ص366)، وانعكست ظروف حرب إيران وحرب الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي وغزو العراق واحتلاله من قبل أمريكا وتحطيم بناء التحتية وضياع الأمن فيه على جميع الأصعدة لتكون الأسباب المباشرة لانخفاض الزيادة للحقبة الأخيرة.

2- مدرسو ديالى المهنيين:

اتجهت أعداد التدريسيين المهنيين في المحافظة نحو التزايد التدريجي المستمر الذي تشوبه في بعض سنوات التراجع العددي (الجدول 17) وكان ذلك مرتبطاً بتباين أعداد المدارس المهنية وشعبها وطلبتها بين سنة وأخرى فضلاً عن تأثير الأحداث السياسية والاقتصادية السائدة في العراق فقد شكلت أعدادهم نسباً منخفضة من مجموع أعدادهم في العراق فكانت 3.5%، 5.09%، 4.60%،

6% للسنوات الدراسية (1959/58، 1969/68، 1980/79، 1990/89) على التوالي

إن الأسباب الكامنة وراء تباين أعداد ونسب التدريسيين المهنيين في المحافظة خلال مدة الدراسة مرتبطة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية التي مرت على المحافظة فعلى سبيل المثال لا للحصر كانت النسب متواضعة مع بداية عقد السبعينات لاستقرار أوضاع العراق، إلا أنها انخفضت مع عقد الثمانينات والتحاق أعداد من التدريسيين الذكور بالخدمة العسكرية أبان سنوات الحرب الإيرانية على الرغم من تزايد التحاق الطلبة بالتعليم المهني في هذه المدة نتيجة تطبيق إلزامية التعليم والعمل بنظام الانسيابية ومحاولة الطلاب التأخر في هذه المرحلة للتخلص من الالتحاق بالخدمة الإلزامية، فضلاً عن العزوف عن التعيين وترك الخدمة والاستقالة أثناء مدة الحصار الاقتصادي لقلّة الرواتب وانخفاض معدل الدخل الشهري للتدريسي، عكس ما حصل بعد (2003) للتوجه نحو التعيين بعد زيادة الرواتب

إن اعتماد مقياس نسبة الزيادة للاستدلال على النمو العددي للتدريسيين المهنيين في المحافظة بين عامي (1959/58) و(2004/2003) والبالغ مقدارها (2668%) يفصح عن ارتفاعها الكبير بسبب طول مدتها وسعة الفرق في أعداد المدرسين بين بداياتها ونهاياتها، ولكنها تبدو أقل من ذلك عند حسابها على مراحل (لكل عشر سنوات) فكانت للمرحلة الأولى (1959/58 - 1969/68) (104%)، وللمرحلة الثانية (1981/80 - 1991/90) (166%)، ثم تراجعت أكثر من سابقاتها للمرحلة الرابعة الممتدة حتى عام (2004/2003) لتكون (44.7%) ولعل ذلك التراجع مرتبط بتناقص عدد المدارس المهنية من جانب وإلغاء بعض أقسامها العلمية (الزراعة والطب البيطري) وتناقص عدد الشعب نتيجة قلة أعداد الطلبة المسجلين في السنوات الأخيرة بعد إيقاف العمل بنظام الانسيابية والعزوف عن هذا التعليم. (جمهورية العراق، وزارة التربية، 1991: ص48).

3- طلبة إعداديات ديالى المهنية:

رافق النمو العددي للمدارس المهنية في المحافظة نمو أعداد طلبتها وان بدأ التذبذب والتناقص واضحاً في أعدادهم بين سنوات مدة الدراسة، فقد كان عدد المسجلين منهم عام (1959/58) نحو (471) طالباً وطالبة يشكل (6.4%) من مجموعهم في العراق والبالغ (7323)، ولم يكن عددهم سوى (488) طالباً وطالبة لعام (1969/68) من مجموع (10598) لعموم العراق أي ما نسبته (4.6%) هذه النسبة التي انخفضت بدورها إلى (3.3%) لعام (1980/79) عندما بلغ عددهم للمحافظة (1801) من مجموع (54026) طالباً للعراق، وذلك مرتبط بوجود ست مدارس مهنية في المحافظة بعد مرور (22) سنة على تأسيسها. وبلغت ذروة العدد المسجل لطلبة التعليم المهني في المحافظة عام (1990/89) والبالغ (8192) من مجموع (143502) طالباً وطالبة للعراق وبذلك ارتفعت نسبتهم إلى (5.7%) فقط وصول الوجبات الأولى من المشمولين بالزامية التعليم الابتدائي إلى المرحلة الإعدادية، وتطبيق نظام الانسيابية في توزيع مخرجات المرحلة المتوسطة. ولكن اللافت للنظر هو التناقص المستمر في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم المهني في المحافظة بعد عام (1990/89) حتى أصبح عددهم عام (2004/2003) نحو (4564) طالباً وطالبة (جدول 17) علماً أن المحافظة احتوت (17مدرسة) إعدادية مهنية في هذا العام، فالمبررات المنطقية لهذا التناقص ترتبط بإيقاف العمل بنظام الانسيابية منذ العام (1994/93)، فضلاً عما مرت به المحافظة من معوقات اقتصادية واجتماعية وحربية وأمنية تركت بصمتها واضحة في ارتفاع نسب التسرب والرسوب والترك والعزوف عن مواصلة الدراسة بعد الاحتلال الأمريكي.

وتم استخدام مقياس نسبة الزيادة للتعبير عن طبيعة التطور العددي لطلبة التعليم المهني في ديالى ولكل مرحلة من المراحل التي قسمت عليها مدة الدراسة والتي تتوافق نسبياً مع أحداث العراق السياسية والعسكرية، فكانت نسبة الزيادة للمرحلة الأولى (1959/58 - 1969/68) هي (3.6%)، للمرحلة الثانية

(1970/69 - 1980/79) هي (226%)، والمرحلة الثالثة (1918/80 - 1991/90) (229%) والمرحلة الرابعة حتى عام (2004/2003) (-22%) .

إن نسب الزيادة هذه كانت متدنية للسنوات العشر الأولى من عمر هذا التعليم في المحافظة لقلة تنامي أعداد المسجلين فيه، إلا أنها تضاعفت كثيراً للمرحلتين الثانية والثالثة لزيادة حجم التحاق الطلبة بهذا التعليم، ولكنها كانت نسبة سالبة (-2%) للمرحلة الرابعة بسبب تناقص عدد الطلبة في نهايتها إلى أقل من عددهم في سنة بدايتها.

المؤشرات النوعية لخدمات التعليم المهني في ديالى :

يستدل على التطور الكمي والنوعي لخدمات التعليم المهني بمختلف عناصرها في محافظة ديالى من مؤشرات عدة منها معدل طالب/ مدرسة ومعدل طالب/ شعبة ومعدل طالب /مدرس، والتي كانت (222) طالباً للمدرسة و(30) طالباً لكل شعبة ولكل مدرس كما حددها مجلس التخطيط في القرار رقم (10) لسنة (1975)، وأكدت الخطة الخمسية (1982/81 - 1985/84) لوزارة التربية والتي سعت أيضاً إلى رفع الطاقة الاستيعابية للمدرسة المهنية إلى (1000) طالب بعد توسيع المدارس وتجهيزها بالمختبرات والورش. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية: 1985/ص537)

ويعكس الجدول (17) حقيقة هذه المؤشرات خلال مدة البحث ويستخلص منها :-

1- يمتاز معدل طالب/مدرسة بالتباين من سنة لأخرى بشكل عام، وكان لأغلب سنوات الدراسة قريباً من المخطط له عام (1975) حتى انخفض إلى حدوده الدنيا (146) طالباً/ مدرسة) لسنوات (1970/69 - 1973/72)، وارتفع هذا المعدل للسنوات (1985/84 - 1989/88) حتى بلغ ذروته (625) طالباً للمدرسة، ثم عاد ليتراجع إلى نقطة البداية فكان مقداره لسنة (2004/2003) نحو (268) طالباً للمدرسة وهذا عكس المخطط فقد نصت الفقرة (6) من الإصلاحات والتجديدات التربوية لوزارة التربية للعام (1990/89 - 1991/90) على توسيع التعليم المهني

والتقني وربطه باحتياجات خطط التنمية الشاملة (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1991: ص36) إن هذه النتيجة تؤكد صحة وحقيقة فرضية البحث القائلة بعدم كفاية خدمات هذا التعليم في المحافظة وقد سبق تحليل أسبابها.

2- يمتاز معدل طالب/ شعبة بقلة تباينه خلال سنوات البحث، واقتربت هذه المعدلات نسبياً من المخطط له حتى تراجع بين (23- 25) طالباً للشعبة حتى عام (1975/74) فهي أقل من المخطط، في حين أنها فاقت المخطط حتى عام (1995/94) وبلغت ذروتها (35) طالباً للشعبة عام (1987/86) بسبب التوسع في حجم القبول بين عامي (1975/74) و(1995/94)، وتراجعت بعدها لتبلغ (27) طالباً للشعبة عام (2004/2003) نتيجة للعزوف عن هذا التعليم والتسرب منه بعد إلغاء العمل بالانسيابية واشتداد أزمت الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي وفقدان الأمن. إن هذه المعدلات المتواضعة تستدعي عند توافر باقي مستلزمات هذا التعليم أن تكون مخرجات جيدة النوعية.

3- أن معدل طالب/ مدرس في إعداديات ديالى المهنية ولجميع سنوات البحث كان أقل من المخطط له، فلم يتعد نصفه لأغلبها، وأقل من رבעه للسنوات العشر الأخيرة منها فكان (7) طلاب للمدارس عام (2004/2003) إلى انه أقل مما كان عليه في سنة التأسيس، (جدول20) بحقيقة انخفاض حجم التحاق الطلبة بهذا النوع من التعليم والعزوف عنه من جانب، ومن جانب آخر كثرة ملاك هذا التعليم من المدرسين والمدرّبين من خريجي أقسام إعداد المدرسين في بعض الجامعات والكليات أو المعاهد التقنية وبقاء البعض منهم على ملاكهم بعد إلغاء عددٍ من مدارسهم وأقسامه.

4- إن معدلات هذه المؤشرات الثلاثة لإعداديات التعليم المهني في ديالى كانت قريبة من مثيلاتها في العراق جدول (20) أي أن حالة هذا التعليم واحدة في القطر. إن تسليط الضوء على هذه المؤشرات يتطلب متابعتها على وفق أنواع التعليم المهني (نسوي، زراعي، تجاري، صناعي) ومن الجدول (18) يمكن أن نستخلص الحقائق الآتية عنها:-

أ- يعد التعليم الزراعي المولود البكر للتعليم المهني في ديالى وتوأمة التعليم النسوي الذي وأد في عمر الفتوة عندما أغلقت إعداياته عام (1976/75)، وبذلك حرمت من فرصة نسوة المحافظة، في حين استمر التعليم الزراعي ليلبلغ عدد مدارس ثلاثاً عام (1983/83)، حتى عادت لتكون واحدة عام (2000 / 2001)، ثم قسماً زراعياً ألغي عام (2004/2003) وبذلك خسرت هذه المحافظة الزراعية فرص هذا التعليم. وكان التعليم التجاري أوفر حظاً من سابقه فتحول من قسم تجاري ملحق بثانوية بعقوبة إلى إعدادية تجارية عام (1976/75)، وفي العام (1994/93) كانت له (6) إعداديات تجارية، ومنذ عام (2003/2002) تراجعت لتكون ثلاثة أقسام تجارية ضمن إعداديات مهنية، وافتتح التعليم الصناعي عام (1970/69) ليتفوق على أشقائه لتكون له (13) إعدادية صناعية عام (2003/2002)، حتى تحولت إلى (17) قسماً صناعياً في إعداديات مهنية منذ عام (2004/2003) إن هذا التوسع يرتبط بخطط التنمية الشاملة الهادفة إلى نقل العراق إلى بلد زراعي صناعي ومنذ عام 1968.

ب- إن التعليم الصناعي في ديالى حصل على أكبر من مجتمعنا الطلابي المهني فقد سجل (5020) طالباً وطالبة لعام (1991/90)، ثم تناقص العدد إلى (4075) لعام (2004/2003)، يليه التعليم التجاري بواقع (2442) طالباً وطالبة لعام (1991/90)، إلا أنه آنحدر سريعاً ليضمن (539) طالباً لعام (2004/2003)، وسجل التعليم الزراعي أكثر الأعداد قلة (749) طالباً وطالبة عام (1983/82)، لينتهي بستة طلاب عام (2003/2002) عندما علق الدوام فيه.

وسجل التعليم النسوي الملغى (255) طالبة عام (1967/66)، وتجدر الإشارة إلى أن تناقص أعداد الطلبة المسجلين في التعليم المهني بكل فروع مرتبط بأسباب العزوف عنه ولاسيما الزراعي منه الذي يرى طلبته أنه عمل غير مضمون الإنتاج وأن بيئته ريفية وهي عكس طموحات الشباب الراغبين بحياة المدن.

ت- تباين معدل عدد الطلبة للمدرسة بين فروع التعليم المهني في المحافظة وإن كان قريباً من المخطط له بموجب قانون عام (1975) وخطة عام (1985) الهادفة إلى رفع الطاقة الاستيعابية للمدرسة إلى (1000) طالباً وطالبة، فقد سجل أعلى معدل للمدرسة الصناعية نحو (627) وللمدرسة التجارية (489) طالباً وطالبة لعام (1991/90)، و(364) طالباً وطالبة للمدارس الزراعية لعام (1981/80)، وتمخض عن قلة حجم القبول لعام (2004/2003)، انخفاض هذا المعدل ليكون (234) و(164) طالباً وطالبة للمدارس الصناعية والتجارية على التوالي.

ث- تقارب معدل طالبٍ للشعبة بين جميع فروع التعليم المهني في المحافظة وهو قريب من المخطط (1/30)، وتراوح على العموم بين (21-30) طالباً للشعبة، إلا إنه أنخفض إلى (6) طلاب للشعبة في التعليم الزراعي عام (2004/2003)، بسبب توقف القبول فيه.

ج- كان معدل طالب للمدرس ولجميع فروع التعليم المهني في المحافظة أقل من المخطط (1/30)، بل إنه أقل من نصف المعدل ولأغلب سنوات مدة البحث، وكان أدنى مستوى له (1/25) طالباً للمدرس في التعليم الزراعي عام (1999/98)، وأعلى مستوى له (33 طالباً) للمدرس في التعليم التجاري عام (1978/77) .

وتكمن أسباب انخفاض هذا المعدل في قلة حجم القبول في التعليم المهني، وتعزيز هذا التعليم بالعنصر النسوي خلال سنوات الحرب ومن خلال عودة الرجال إلى وظائفهم بعد انتهائها وبقاء مدرسي ومدربي المدارس الملغاة الزراعية والنسوية على ملاك هذا التعليم. وعلى الرغم من ذلك تعاني المدارس الصناعية من نقص مدرسي الحاسبات والالكترونيات فيها.

الحالة العمرانية لأبنية مدارس ديالى المهنية :

إن سعي الدول إلى رفع كفاءة التعليم يحتم عليها الاستمرار بمتابعة العوامل المؤثرة في العملية التعليمية. ومن بينها الأبنية المدرسية ومؤهلات المعلمين ومعدلات الهدر. وقد أولت الدول ولاسيما المتقدمة اهتماماً بأبنية المؤسسات التعليمية من حيث اختيار مواقعها ومساحاتها وتصميمها ومواد بنائها وسعة واتجاه نوافذها وأبوابها وممراتها وفضاءاتها وملاعبها ومختبراتها ونواديها وحدائقها. ومن خلال المعلومات التي يسرتها الاستثمارات الخاصة بالمدارس المهنية المعدة من قسم الإحصاء في المديرية العامة للمحافظة للعام (2004/2003) يبين وجود (16) بناية خاصة بالتعليم المهني تشغلها (17) مدرسة واحدة منها مزدوجة فقط، ثلاث منها صالحة للاستعمال والست الأخرى لم تحدد درجة صلاحيتها وقد شملت خمس منها فقط بأعمال الترميم والصيانة وإعادة التأهيل. ويبدو أن حالة تردي هذه الأبنية مازالت مستمرة إذ تفصح آخر البيانات الإحصائية التي أعدتها مديرية التربية للعام الدراسي 2008/2007 إن مدارس المحافظة المهنية عددها (15) مدرسة منها (13) صناعية و(2) تجارية، الصالح منها أربع فقط و(10) عشر بحاجة إلى الترميم، وواحدة غير صالحة وهي إعدادية بعقوبة الصناعية التي أصابها أضرار الحرب كما في الصور (1-4) وكذلك إعدادية حطين الصناعية إذ دمرت القوات الأمريكية مبنى إعدادية ذات النطاقين المهنية للبنات في مركز قضاء بعقوبة من بين (35) مدرسة ابتدائية وثانوية ومهنية قد أصابها أعمال التغيير. (المديرية العامة لتربية ديالى، التخطيط التربوي: غير مرقم وغير منشور)

الاضرار الملتحقة باعدادية بعقوبة الصناعية



2



1



4



3

كفاءة نظام التعليم المهني في محافظة ديالى

إن نظام التعليم له مكوناته وعناصره المتمثلة بالأهداف والطلبة والمدرسين والكتب والمناهج والإدارة والمباني والتمويل والتي تعمل متفاعلة مع بعضها لتؤلف مجتمعة النظام التعليمي الذي يمثل الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة لأنه يعنى برأس المال البشري. لذلك أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لتقويم هذا النظام باستمرار للتعرف على مدى تحقيقه لأهداف التنمية. وهذا من صلب اهتمامات المخططين التربويين بإتباعهم مختلف الوسائل والأساليب للتعرف على مسار التعليم والمشكلات والمعوقات التي تعترض مسيرته وتنعكس على كفاءته وإنتاجيته. فأخذت الدول تسعى إلى رفع كفاءة التعليم وتحسين مستوياته ودراسة العوامل المؤثرة في العملية التعليمية لإعداد المعلمين وتأهيلهم المباني والمناهج والكتب ودراسة معدلات الرسوب والهدر. فلم يعد ينظر للتعليم على أنه خدمة تثقيفية تقدم للناس في معزل عن العملية الاقتصادية والاجتماعية فقد تحول التعليم من مجال الخدمات إلى مجال الاستثمار بل إنه استثمار ذو إنتاجية عالية تفوق إنتاجية الصناعات الثقيلة لأنه يمثل صناعة العقول المفكرة التي تدخل جميع الصفقات المنتجة. (الرشيد، 1983: ص43-44)

ويقصد بكفاءة النظام التعليمي مدى قدرته على تحقيق الأهداف المنشودة منه ولهذه الكفاءة أربعة جوانب هي: الكفاءة الداخلية والخارجية والنوعية والكمية. (مرسي، 1973، ص217) ويقصد بالكفاءة الكمية عدد الطلبة الذين يخرجهم النظام التعليمي بنجاح، ويرتبط بهذا الجانب من الكفاءة قياس الرسوب ويعبر التربويون عن هذا الجانب من الكفاءة بالإنتاجية التعليمية، أي مدى قدرة النظام التعليمي على إنتاج أكبر عدد من الخريجين بالنسبة لعدد الداخلين فيه وبمعنى آخر تقليل الهدر لأقصى درجة، لهذا يعد الفاقد (الهدر). أهم عوامل خفض كفاءة النظام التعليمي ومن أهم جوانبه الرسوب، والتسرب، وتدني مستوى التحصيل وارتفاع معدلات التكلفة لكل طالب من أجل الاستفادة من إمكانيات حجم المدرسة. وللوقوف على كفاءة نظام التعليم المهني في محافظة ديالى يمكن تتبع جانبه الكمي المتمثل

بالتسرب والرسوب لتحديد متطلبات هذا النظام على استيعاب الشباب من أعمار التعليم الإعدادي وأن التسرب يعني انقطاع الطلبة عن الذهاب إلى المدرسة قبل انتهاء تعليمهم في المرحلة التي هم فيها، ويقصد بمعدل التسرب في مرحلة تعليمية أو صف تعليمي هو نسبة الطلبة الذين يتسربون أو يتركون الدوام في سنة ما إلى عدد الطلبة المسجلين في المرحلة أو الصف في تلك السنة ويعبر عنه حسابياً بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل التسرب} = \frac{\text{عدد المتسربين في صف ما وسنة ما}}{\text{عدد المسجلين في الصف نفسه وللسنة نفسها}} \times 100$$

ومن تحليل بيانات جدول (22) نستخلص تباين معدلات التسرب بين سنة وأخرى من سنوات الدراسة فكانت أقلها عام 1971 وأعلىها سجلت عام 1992/91 (3.15) ولعل ذلك مرتبط بأزمة الخليج. وإلى شن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العدوانية على العراق ومن ثم الحصار الاقتصادي، لذلك كانت معدلات التسرب من عقدي السبعينات والثمانينيات أقل من مثيلاتها في عقد التسعينات وما بعدها على العموم. والحقيقة الثانية أن معدلات تسرب الإناث أكبر عدا بعض السنوات فعلى سبيل المثال لا الحصر كان معدل تسرب الذكور عام 1980/79 (1.87%) ومعدلات الإناث (2.24%) وارتفع ذلك بشكل مذهل لعام 1997/96 ليكون معدل الذكور (0.50%) ومعدل الإناث كان الأكبر (3.45%) ويمكن أن نعزي انخفاض معدلات تسرب الذكور إلى انسجام تخصصات هذا التعليم مع تطلعات وميول الذكور أكثر من الإناث المعروفات بعزوفهن عن ممارسة كثير من التخصصات الزراعية والصناعية، فضلاً عن ميل الذكور للبقاء مدة أكثر في هذه المرحلة من خلال الرسوب والتأجيل في سبيل التأخير عن الالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية في ظل حروب طال أمدها أذهبت كل جوانب الأمن في العراق، وقد تفضل الإناث في مثل هذه الأعمار الزواج على مواصلة الدراسة في هذا الحقل من التعليم من جراء المؤثرات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن معدلات التسرب لمجموع الطلبة ذكوراً وإناثاً تشير إلى انخفاضها العام باستثناء بعض السنوات إلا

أنها تشكل هدراً في هذا التعليم مما يزيد من نفقاته. أما الرسوب فهو عبارة عن عدد الطلبة الذين يعيدون صفهم أو هو الفشل في اختبار امتحانات صف دراسي إلى الصف الذي يليه في مرحلة معينة، وهو أحد الجوانب الهامة في الإهدار في التعليم، كما أنه أبرز أسباب التسرب وترك الدراسة، ويقصد بمعدل الرسوب عدد الطلبة الذين يعيدون في صف ما منسوباً إلى أو مقسوماً على عدد الطلبة في الصف نفسه في العام السابق ويعبر عنه رياضياً بالمعادلة الآتية :

$$\text{معدل الرسوب} = \frac{\text{عدد الراسيين في صف ما}}{\text{عدد المسجلين في الصف نفسه في العام السابق}} \times 100$$

(الرشيد، 1983: ص 20-32)

جدول (19)

يبين معدلات التسرب لطلبة المرحلة الإعدادية المهنية (الصفوف الأولى والثانية والثالثة) لمحافظة ديالى وعلى وفق النوع لعدد من السنوات الدراسية.

معدل التسرب % لكل من الذكور والإناث والمجموع			أعداد التارمين			أعداد الطلبة المسجلين			السنة الدراسية
معدل المجموع	معدل الإناث	معدل الذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
0.68	-	-	3	-	-	438	-	-	1972/71
0.21	-	-	1	-	-	468	-	-	1973/72
0.66	-	-	7	-	-	1053	-	-	1977/76
1.05	0.84	1.10	18	3	15	1719	357	1362	1979/78
1.94	2.24	1.87	35	8	27	1808	357	1444	1980/79
1.26	1.94	1.01	22	9	13	1750	463	1287	1982/81
0.97	-	-	22	-	-	2278	-	-	1983/82
0.52	0.93	0.39	24	10	14	4622	165	3557	1985/84
3.15	1.94	3.54	184	28	156	5846	1443	4403	1992/91
3.81	-	-	141	-	-	5017	-	-	1995/94
2.26	30.99	0.50	67	53	14	2960	171	2789	1997/96
0.59	1.06	0.52	18	4	14	3045	378	2667	1999/98
1.19	2.21	0.98	43	14	29	3594	634	2960	2000/99
0.83	3.45	0.21	33	26	7	3960	753	3207	2002/2001
1.44	-	-	15	-	-	4490	-	-	2003/2002

ومن مراجعة وتحليل بيانات جدول (20) تتضح حقيقة ارتفاع معدلات الرسوب في التعليم الإعدادي المهني في المحافظة ولغالبية سنوات الدراسة، فكان معدله عام 1980/79 (4.27%) وهي اقل نسبة للراسبين في هذا التعليم ذكوراً وإناثاً، لذلك كان عقد السبعينات اقل سنوات الدراسة في معدلات الرسوب، ارتفعت بعدها المعدلات مباشرة منذ عام 1981/80 حيث بلغت (11.67%) عندما اشتد وطيس الحرب مع إيران ولم تتراجع عن هذا المعدل حتى نهاية مدة الدراسة بل تجاوزته عام 1993/92 إلى (24.19%) من مجموع المسجلين في هذا التعليم

وهذا يعني هدراً لربع الطلبة المسجلين وذلك بعد بدء حرب الخليج الأولى وما لحقها من تبعات الحصار الاقتصادي ومن ثمّ حرب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاها من تدمير للبنى التحتية للاقتصاد الوطني العراقي وفقدان الأمن وشيوع ما لا يتصوره العقل العراقي من خراب. وعند مستوى النوع كانت معدلات رسوب الذكور أكثر بكثير من معدلات رسوب الإناث في هذا التعليم حتى بلغت ذروتها عام 1993/92 (29.07%) للذكور مقابل (8.13%) للإناث، إذ إن الذكور يتحملون مسؤوليات اقتصادية واجتماعية أكثر من الإناث في خضم متغيرات وصراعات يكابدها العراق المعاصر مما يؤثر سلباً على الجوانب النفسية والتحصيلية للطلبة ومن كلا الجنسين، وهذا أكبر مصادر الهدر في هذا التعليم وقلة مخرجاته وسبباً من أسباب التسرب منه.

جدول (20)

يبين معدلات الرسوب لطلبة المرحلة الإعدادية المهنية على وفق النوع في محافظة ديالى لعدد من السنوات الدراسية

السنة الدراسية	أعداد الطلبة		معدل الرسوب		الراسبون		مجموع الطلبة		معدل الرسوب المجموع %
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	ذكور + إناث	مجموع الراسبون ذكور + إناث	
1977/76	135	918	8.14	6.42	11	59	-	70	6.64
1978/77	204	1092	5.39	9.61	11	105	-	116	8.95
1979/78	357	1362	5.88	9.25	21	126	1719	147	8.55
1980/97	357	1444	2.80	4.63	10	67	1801	77	4.27
1981/80	446	1507	6.27	13.27	28	200	1953	228	11.67
1982/81	463	1287	9.01	18.57	42	239	1750	281	16.05
1987/86	1495	5072	2.67	20.48	40	1239	6567	1079	16.43
1991/90	2215	5577	5.64	22.34	125	1246	7792	1371	17.59
1993/92	1364	4481	8.13	29.07	111	1303	5845	1414	24.19
1994/93	1672	4279	14.29	20.65	239	884	5951	11123	18.87
1995/94	1263	3754	8.47	14.03	107	527	5015	634	12.63
1996/95	794	3345	8.81	21.34	70	714	4139	784	18.94
1997/96	171	2789	13.45	15.31	23	427	2960	450	15.20

12.23	353	2885	1.58	12.98	3	350	189	2696	1998/97
16.91	515	3045	5.55	18.52	21	494	378	2667	1999/98
15.72	565	3594	5.83	17.83	37	528	634	2960	2000/99
14.68	556	3786	7.11	16.32	48	508	675	3111	2001/2000
16.81	666	3960	3.18	20.01	24	642	753	3407	2002/2001

وبذلك تكون العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والإدارية التي أفرزتها الحروب وراء معدلات عالية للرسوب وديمومتها، فضلاً عن شعور طلبة هذا التعليم بمجهولية مستقبله الوظيفي أمام قلة فرص التعيين وكثرة البطالة، وتحديد فرص قبولهم في المعاهد والكليات بالأوائل منهم فقط فيما يناظر تخصصاتهم. والدليل على عدم قناعة البعض من الطلبة بهذا الحقل من التعليم سعيهم الحثيث إلى تغيير تخصصاتهم المهنية من خلال التحاقهم بفرص تعليمية أعلى منه لا تمت بصلة لانحدارهم التعليمي المهني في الالتحاق بالدراسات المسائية في كليات التربية الرياضية والتربية الأساسية وغيرها، على الرغم من الضوابط المحددة لقبولهم

ولغرض تحقيق الهدف الأول وهو التعرف على واقع التعليم المهني في محافظة ديالى قامت الباحثة بزيارة ميدانية إلى مديرية تربية ديالى بناء على تسهيل المهمة الذي استحصلته من كلية التربية الأساسية (ملحق رقم 1)، وبعد الاطلاع على السجلات وقاعدة البيانات المتوفرة في شعبة التخطيط والإحصاء في مديرية التربية حصرت الباحثة أعداد المدارس المهنية وأعداد الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية خلال الأعوام 2011-2012 وكما هو موضح في الجدول (21) :-

جدول (21)

يبين اعداد المدارس المهنية واعداد الطلبة والمدرسين في محافظة ديالى للسنة

2012 - 2011

اعداد المدرسين	اعداد الطلبة		المدارس المهنية	ت
	اناث	ذكور		
120		421	اعدادية بعقوبة الصناعية	1
47		248	اعدادية بعقوبة المهنية للبنين	2
60	536		اعدادية بعقوبة المهنية للبنات	3
114		329	اعدادية حطين الصناعية الرائدة	4
16		70	اعدادية بني سعد المهنية	5
84		374	اعدادية الخالص الصناعية	6
30	226		اعدادية التحدي المهنية للبنات	7
30		142	اعدادية العظماء المهنية للبنين	8
26	122		اعدادية ذات النطاقين المهنية للبنات	9
110		118	اعدادية المقدادية الصناعية	10
31		84	اعدادية القدس الصناعية للبنين	11
102		291	اعدادية خانقين الصناعية	12
90		320	اعدادية جلولاء المهنية	13
68		141	اعدادية بلدروز الصناعية	14
34		103	اعدادية قره تبة	15

ومن خلال ملاحظة الجدول السابق والمقارنة بين الاعوام السابقة يتبين لنا ان محافظة ديالى تحتوي على (15) مدرسة مهنية. كما موضح في الجدول رقم (21)، اذ بلغ مجموع المدرستين في المدارس المهنية في محافظة ديالى (962) مدرس ومدرسة ، وبلغ مجموع الطلبة في المدارس المهنية (3525)، اذ بلغ عدد الطلبة في اعدادية بعقوبة الصناعية (421) طالب ، وعدد المدرسين (120)، وبلغ عدد

الطلبة في اعدادية بعقوبة المهنية للبنين (248) وعدد المدرسين (47) مدرس، وبلغ عدد الطالبات في اعدادية بعقوبة المهنية للبنات (536) طالبة وعدد المدرسات (60) مدرسة، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية حطين الصناعية الرائدة (329) طالب وعدد المدرسين (114) مدرساً، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية بني سعد المهنية (70) طالب، وعدد المدرسين (16) مدرساً، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية الخالص الصناعية (374) وعدد المدرسين (84) مدرساً، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية العظماء المهنية للبنين (142) طالب ، وعدد المدرسين (30) مدرساً، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية التحدي للبنات (226) طالبة ، (30) مدرسة ، وبلغ عدد الطالبات في اعدادية ذات النطاقين المهنية للبنات (122) طالبة ، (26) مدرسة، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية المقدادية الصناعية (118) طالبة ، (110) مدرس ومدرسة، بلغ عدد الطلبة في اعدادية القدس الصناعية للبنين (84) طالباً، (31) مدرساً، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية خانقين الصناعية (291) طالباً و (102) مدرس ومدرسة، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية جلولاء المهنية للبنين (320) طالباً، (90) مدرساً، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية بلدروز الصناعية (141) و (68) مدرساً، وبلغ عدد الطلبة في اعدادية قرة تبة المهنية (103) طلاب، (34) مدرساً. مما يدل على تدني مستوى التعليم المهني في محافظة ديالى.

ثانياً: الدراسات السابقة**أولاً - عرض الدراسات السابقة****ثانياً - موازنة الدراسات السابقة****ثالثاً - جوانب الإفادة من الدراسات السابقة****دراسات سابقة**

قامت الباحثة بقراءات مستفيضة للبحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة الحالية وذلك للإفادة من منهجيتها، ومعرفة جوانب القوة والضعف فيها وما توصلت إليه من نتائج، إذ تشكل تلك الدراسات ثروة معرفية تزود الباحثين بما يسهل متطلبات البحث العلمي، فالمعرفة التي نحصل عليها من البحوث والدراسات السابقة تساعدنا في تحديد أهمية المشكلة وفي ثبات الأداة وفي ربط نتائج البحث الحالي بالدراسات السابقة، وعندما تصفحت الباحثة تلك الدراسات ذات العلاقة بالبحث صنفت تلك الدراسات إلى ثلاث مجموعات وهي

أولاً :- الدراسات المحلية

1- دراسة الشرع (1981)

2- دراسة بدري وآخرين (1982)

3- دراسة وزارة التربية (1988)

4- دراسة حسن (1989)

ثانياً :- الدراسات العربية

1- دراسة المسودي والقيق (1990)

2- دراسة الرياشي (1991)

3- دراسة شخيبر (1998)

4- دراسة عبد الصمد (2000)

5- دراسة غنيم (2001)

6- دراسة حمدان (2002)

ثالثاً :- الدراسات الأجنبية

1- دراسة سيكمدت Schmidt (1998)

2- دراسة ليو Liu (2001)

أولاً :- دراسات عربية

- دراسة الشرع (1981)

(دراسة مشكلات القبول والأعداد في التعليم الثانوي الصناعي والحلول المقترحة لها)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات القبول والأعداد في التعليم الثانوي الصناعي والحلول المقترحة لها.

وشملت عينة البحث (16مدرسة) ثانوية صناعية موزعة على مناطق العراق، (76) عضواً في لجان القبول التي أجريت على الاستبانة التي تخص مشكلات القبول. أما مشكلات الأعداد فاختير (320) عضواً من الهيئات التدريسية (ذكوراً وإناثاً) و(14) مشرفاً تربوياً.

أستخدم الباحث الاستفتاء أداة لجمع المعلومات وقد أستخدم الوسائل الإحصائية :-

1- الوسط الحسابي

2- معامل ارتباط بيرسون

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :-

- النظرة السلبية للقطاع الصناعي تجاه خريجي المدارس الصناعية.
- ضعف اطلاع العوائل على التعليم الصناعي.
- ضعف الضبط والنظام في المدارس الصناعية.
- ضعف التنسيق بين التعليم الصناعي والجهات المعنية الأخرى.
- قلة زيارات الطلبة العلمية إلى المؤسسات الصناعية. (الشرع، 1981: ص 26،4)

دراسة بدري وآخرين (1982)

(الصعوبات التي تعوق طلبة التعليم المهني في العراق من الاستفادة من التدريب العملي)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تعوق طلبة المدارس الصناعية والزراعية في العراق من الاستفادة من التدريب العملي.

وقد شملت عينة البحث (33) مدرسة و(420) طالباً وطالبة من الصفوف الثالثة من المدارس الصناعية ، (110) مدرس ومدرسة.

وقد استخدم الباحث أداتين لبحثه وهما :-

- 1- استبانة لطلبة الصفوف الثالثة في المدارس الصناعية والزراعية.
 - 2- استبانة لمدرسي ومعلمي تلك المدارس من الذين يقومون بالتدريب والإشراف على الجانب العملي التطبيق في المدارس الصناعية والزراعية.
- واستخدمت الوسائل الإحصائية الآتية :-

1- النسبة المئوية لتوضيح حدة وقوة المعوق.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية فيما يخص الطلبة :-

1- إن معظم طلبة المدارس الصناعية والزراعية يعتقدون إن مستقبل مدارسهم محدود ومحدد بنوع واحد من العمل.

2- شكا نصف طلبة المدارس الزراعية تقريباً من كثرة عدد ساعات الدوام اليومي.

3- ذكر الطلبة أنهم لم يستفيدوا من الدروس النظرية والعملية.

4- إن الموضوعات التي تدرس في مدارسهم لا صلة لها بالحيات العملية.

5- أكد الطلبة ضعف التطبيق العملي في مدارسهم.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية فيما يخص المدرسين :-

1- ذكر المدرسون أن الصلة بين الدروس النظرية والدروس العملية قليلة؛ إذ إن هناك صعوبة في ممارسة الطالب العمل التدريبي بنفسه.

2- إن الدراسة في المدارس الصناعية والزراعية وسيرها غير راض عنها المدرسون.
(حميل، 1982: ص 21، 66)

- دراسة وزارة التربية (1988)

(دراسة ميدانية حول مشكلات المدارس المهنية تعيق عمليات الإنتاج والتدريب والتأهيل)

تهدف الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تعيق عمليات الإنتاج والتدريب والتأهيل في المدارس المهنية.

- استخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع المعلومات

واستخدمت الوسيلة الإحصائية النسب المئوية

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- 1- العلاقة بين إدارة المدارس والحلقات الإدارية الأعلى أوضحت أنها جيدة مما يدل على أن الاتصال المباشر من خلال الزيارات الميدانية للمسؤولين والاختصاصيين والمشرفين التربويين الأثر البالغ في تفسير العلاقة الإدارية بين المفاصل كافة
- 2- عدم توافر البنية المناسبة لأغراض واختصاصات المدرسة.
- 3- لوحظ أن المدارس الصناعية تعاني من مشكلة عدم توافر المكائن والأجهزة والمعدات الخاصة بالتدريب والإنتاج.
- 4- مفردات المناهج الدراسية لا تتفق مع الأهداف الموضوعية والمحددة لهذا الاختصاص.
- 5- العلاقة بين الهيئات التدريسية والإدارة ضعيفة وكذلك العلاقة بين الطلبة والهيئات التدريسية ضعيفة أيضاً. (الجمهورية العراقية، وزارة التربية، 1992: ص7،5)

- دراسة حسن (1989)

(واقع التدريب المهني في المدارس المهنية في القطر العراقي)

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التدريب المهني في المدارس المهنية.

استخدم الباحث في هذه الدراسة المقابلة أداة لجمع المعلومات وهي لبعض مسؤولي التعليم المهني والمسؤولين عن التدريب المهني.

وتوصل الباحث إلى نتائج من أهمها :-

- ضرورة الاهتمام بالتطوير المستمر للتدريب المهني وأهميته في إعداد وتأهيل الأطر الفنية.

- استنتج ضرورة إجراء التدريب الكلي أو الجزئي خارج مواقع التدريب المدرسي.

- استنتج ضرورة جعل التدريب فعلياً ((ليس شكلياً)) أي المشاركة الفعلية بالعمليات الإنتاجية والخدمية في الدوائر والمؤسسات المدرسية.
- عدم وضوح أهمية التدريب المهني لدى بعض الطلبة وأولياء أمورهم وهذا يشكل عائقاً أمام استمرارية وتطوير التدريب.
- غياب التنسيق بين المدارس المهنية والدوائر المدربة لغرض تهيئة مستلزمات التدريب وتنفيذه والإشراف عليه. (حسن، 1989: ص13، 37)

دراسة المسودي والقيق (1990)

(واقع التعليم التقني والمهني في الأراضي المحتلة)

هدفت الدراسة إلى:-

- 1- الوقوف على أوضاع القطاع التعليمي وعناصره ومركباته التعليمية.
 - 2- إعطاء صورة واضحة لكل مؤسسة تعليمية في القطاع والوقوف على مشكلاتها.
- وإستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المقابلة الشخصية والمشاهدة العينية للوقوف على أوضاع كل مؤسسة.
- وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :-
- 1- وجود الاحتلال وممارساته حال دون استمرار عمل هذه المؤسسات وإمكانية تطويرها.
 - 2- تعدد الجهات المشرفة مما أدى إلى اختلاف المناهج وسياسة القبول. 3- مباني معظم المؤسسات غير مجهزة بالصورة الكافية.

وأوصت الدراسة:

- 1- بضرورة إعادة النظر جذرياً في الهيكل الحالي لمؤسسات التعليم المهني والتقني بحيث يكون هناك تكامل وتنسيق بين هذه المؤسسات.

2- الاهتمام بالمختبرات والورش العملية ليجد الطالب من كافة التخصصات ما يحتاجه من ممارسات عملية في مجال تخصصه.

3- ضرورة استسقاء حاجة المجتمع إلى تخصصات جديدة (مسودي، والقيق 1990: ملخص رسالة)

- دراسة الرياشي (1991)

(التعليم الفني وسبل تطويره في الوطن العربي)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع التعليم الفني في الوطن العربي، والتعرف على الأفكار المقترحة لتطوير التعليم الفني في الوطن العربي

وإستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :-

1- أهداف التعليم الفني في الوطن العربي تتنوع حسب أهداف المعهد أو المؤسسة أو الوزارة التي تتولى عملية الإعداد والتدريب.

2- أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم الفني في الوطن العربي العزوف عنه وعدم الإقبال عليه.

3- التعليم الفني بمناهجه وأساليبه يكاد يكون منفصلاً أو منعزلاً عن مشكلات المجتمع في وطننا العربي.

وأوصت الدراسة :-

1- بضرورة التوسع في المدارس الثانوية الشاملة حيث يتم الدمج بين التعليم العام والتعليم المهني وبذلك تتلاشى الحدود بينهما.

2- ضرورة الربط بين الجوانب النظرية والعملية والربط بينهما عند اختيار مكونات المناهج.

3- ربط التعليم الفني بالتعليم العالي الجامعي، ليكمل الطلبة دراستهم في نفس مجال تخصصهم.

4- هجر طرائق وأساليب التعليم التقليدية المتبعة في المدارس الفنية والبحث عن طرق وأساليب وممارسات أخرى تجسد الخبرات التعليمية في مواقف سلوكية تسهم في تنمية الفرد تنمية كاملة متزنة.

5- العمل على إشراك ممثلين من القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجالس والهيئات العلمية والإدارية للتعليم الفني بشكل أوسع. (الرياشي، 1991: ملخص رسالة)

- دراسة شخير (1998)

(الحاجة إلى التعليم المهني في فلسطين وتخصصاته)

هدفت الدراسة إلى :-

1- توضيح التطور التاريخي للتعليم المهني في فلسطين منذ بدء التعليم الرسمي في فلسطين وحتى الآن.

2- مناقشة الوضع الحالي للتعليم المهني في فلسطين ومشكلات تطويره.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافه.

تم تحديد عينة الدراسة وفقاً لمجموعات مختارة من :

1- المدرسين والعاملين في المدارس الثانوية المهنية.

2- مدرسي المدارس الثانوية الأكاديمية.

3- المهنيين والفنيين العاملين في المؤسسات التعليمية.

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بأهمية التخصصات المهنية المختلفة أن هناك ستة عشر تخصصاً مهماً حصلت الاجابة عنها على أعلى درجة موافق والمتمثلة في أربع نقاط من قبل مجموع المشاركين.

وأوصت الدراسة :-

بإجراء دراسات على المستوى الوطني لاختيار أكثر التخصصات المطلوبة بصورة تكون أكثر دقة حيث إنّ هذه الدراسة اعتمدت على آراء المهنيين في تحديد التخصصات وهي تكون أقل دقة في تعميم نتائجها مقارنة بالدراسات الميدانية لمسح المهارات المطلوبة لسوق العمل الفلسطيني. (شخير، 1998: ص 42-60)

- دراسة عبد الصمد (2000)

(التعليم الفني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية)

هدفت الدراسة إلى وضع تطوير لتقديم التعليم الفني لرفع كفاءته بدءاً من البعد الفلسفي إلى المضمون والمبررات وصولاً إلى ما ينبغي أن يكون عليه التعليم الفني ليتواءم مع متطلبات سوق العمل.

وقد استعمل الباحث المنهج الميداني لتحقيق أهداف بحثه.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :-

- 1- عدم الانتساق مع متطلبات سوق العمل.
- 2- وجود عدد من المهن المستحدثة التي لا تجد من يشغلها.
- 3- عدم وجود خطة حالية أو مستقبلية يعول عليها مخططو التعليم في تحديد ما هو مطلوب من مهن وتخصصات في سوق العمل.

وأوصت الدراسة بـ :-

ضرورة تخطيط التعليم الفني في ضوء الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة وفي ظل التغيرات الاقتصادية عالمياً واقتصادياً ومحلياً. (عبد الصمد، 2000: ملخص رسالة)

- دراسة غنيم (2001)

(التخطيط للتدريب المهني في مصر في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي لنظام التدريب في مصر، والتعرف على أهم الاتجاهات العالمية في تخطيط التدريب المهني.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومدخل النظم الذي يقوم على النظرية العامة بهدف التعرف على الظاهرة موضع الدراسة والوصول إلى القوانين التي تحكم سلوكها فضلاً عن التعرف على المشكلات التي تواجه التعليم المهني.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :-

- 1- لم يعد هناك من شك في الأهمية البالغة لنظم التعليم والتدريب المهني، فهي التي تزود الاقتصاديات الحديثة بالوقود اللازم لتميمتها وتطويرها.
- 2- كلما زاد الاستثمار في الموارد البشرية أرتفع مستوى الإنتاجية.
- 3- ضرورة مراجعة وتكييف برامج التدريب المهني في ظل العولمة والخصخصة بصفة مستمرة. (غنيم، 2001: ملخص رسالة، ص99)

- دراسة حمدان (2002)

(مشكلات المدارس الصناعية والحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين)

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات في الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، وتحديد أهم

المقترحات التي يمكن أن تكون حلاً لهذه المشكلات من وجهة نظر المعلمين العاملين في تلك المدارس.

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :-

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير كل من العمر، مكان السكن، مجال التدريس (نظري أو عملي)، سنوات الخبرة، موقع المدرسة.

2- توجد فروق دالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي في ثلاثة مجالات : مجال التنظيم والأنظمة، ومجال مشكلات المناهج، ومجال مشكلات الأهالي والطلاب.

3- توجد فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير الدخل الشهري في مجال مشكلات المعلمين والمدرسين

وأوصت الدراسة على :-

أ- ظروف تقديم الدعم المادي للمدارس الصناعية وتوفير التجهيزات والإمكانات الحديثة.

ب- ربط التعليم الصناعي بالتنمية الصناعية لمواكبة التطور التكنولوجي الحديث.

ج- إعداد برامج تدريبية هادفة للمعلمين.

د- ضرورة التوعية عن طريق وسائل الإعلام.

هـ- التنسيق بين المدارس الصناعية والقطاع الخاص لتدريب الخريجين.

و- إجراء دراسات تتعلق بمشكلات التعليم المهني بفروعه المختلفة، ومشكلات الطلبة في المدارس المهنية وإجراء دراسة موازية في قطاع غزة ومقارنة النتائج.

(حمدان، 1998: ملخص رسالة، ص102).

ثانياً :- الدراسات الأجنبية

- دراسة سميكيت Schmidt (1998)

(تطوير التعليم الفني والمهني في ألمانيا وتحسينه)

هدفت الدراسة إلى: إلى معرفة أهمية النظام التعليمي المزدوج في التعليم والتدريب المهني بألمانيا

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :-

وجود بعض المقاييس المختلة التي يمكن أن تكون مقترحات لمواجهة التحديات التكنولوجية التي تقابل التعليم والتدريب المهني:

1- التدريب المستمر والتدريب الأولي.

2- الورش التدريبية في الشركات.

3- الحلقات الدراسية الأساسية للمدرسين والمدرسين

4- مجالات فنية على مدى أوسع للبنات.

5- الدراسة والتطوير للتعليم المهني. (سكيمات، 1998: ملخص رسالة، 88)

- دراسة ليو Liu (2001)

(أعادة تشكيل التعليم المهني في الصين وتطويره)

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تطوير وإعادة تشكيل التعليم المهني في الصين على مدى العشرين سنة الماضية. ويتدرج هيكله في عدة مستويات تبدأ من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى والتي ترتبط بالقطاعات الصناعية وترتبط بالتعليم الثانوي المنتظم. هذا التطور تم خلال ثلاث مراحل. حيث يتم إصلاح التعليم

الثانوي المهني الأعلى منذ عام (1980) بينما تم البدء بالتطوير الفعلي للتعليم العالي في نظام التعليم المهني منذ عام (1994).

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :-

1- عدم رغبة القطاع الخاص في التعاون مع نظام التعليم المهني.

2- مخرجات التعليم المهني لا تلبي احتياجات سوق العمل.

3- هيكلية نظام التعليم المهني غير محكمة التشكيل.

وأوصت الدراسة :

1- بضرورة إجراء دراسات أخرى من شأنها تطوير التعليم المهني في الصين. (ليو، 2001: ملخص رسالة، ص138)

ثانياً :- موازنة الدراسات السابقة.

إن الدراسات السابقة تؤدي إلى إثراء فكر الباحث واستثارته. فهو يتعلم ما توصل إليه الباحثون السابقون في الميدان، ويقف على النواقص والتغيرات التي ظلت من غير بحث. ويتعرف على النتائج المتضاربة ويقوى اطلاعه على تلك الأدبيات والطرائق التي أتبعها الباحثون للتصدي للمشكلات قيد البحث والدراسة، ويتعرف على الحقائق التي كشفت والمفاهيم التي حددت والنظريات التي صيغت في ميدان بحثه فضلاً عن اطلاعه على المصادر والمراجع وكذلك الاطلاع على الأدوات والوسائل الإحصائية التي استخدمت، وكل ذلك يزيد في كفاءته البحثية، ويزوده بالعون اللازم كي يصبح أساساً سليماً لبحثه. (محمد، 1990: ص81)

وبعد أن اطلعت الباحثة على الجوانب والدراسات السابقة حاولت أن توازن بين الدراسات السابقة على شكل جدول لكي يتم الاستفادة من عملية المقارنة ما بين الدراسات من حيث الصدق والمنهج والإجراءات التي قامت بها كل دراسة وبالشكل الآتي :-

ثالثاً :- جوانب الإفادة من الدراسات السابقة. إفادت الباحثة من الدراسات السابقة باطلاعها عليها بعناية فائقة ودراسة مستقصية ويمكن تحديد هذه الإفادة بالنقاط الآتية :-

- الاستفادة من المنهج الذي اعتمدته الدراسات السابقة؛ إذ تبين لدى الباحثة أن اغلب الدراسات إن لم يكن جميعها قد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي وهو أفضل المناهج المتبعة لمثل هكذا نوع من الدراسات
- تبين للباحثة انه لم تجر أية دراسة ميدانية تحليلية لتشخيص واقع التعليم المهني في العراق خلال المرحلة الحالية
- الاطلاع على المصادر ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي .
- اختيار الوسائل الإحصائية لإجراء البحث الحالي ونتائجه .
- اما نتائج الدراسات السابقة فسوف تستفيد الباحثة من بعضها عند عرض وتفسير نتائج البحث الحالي في الفصل الرابع.
- إعداد أداة البحث (منهجية البحث)
- اختيار العينة (الحجم)
- الاستفادة من الدراسات السابقة في اغناء ما توصلت إليه الدراسة الحالية
- ان جميع الدراسات السابقة دراسات وصفية ومسحية والدراسة الحالية من نمط تلك الدراسات لان طبيعة البحث تتطلب ذلك

الفصل الثالث

- إجراءات البحث ومنهجيته
- - مجتمع البحث
- - عينة البحث
- - أدوات البحث
- - الوسائل الإحصائية

الفصل الثالث

إجراءات البحث ومنهجيته

يتضمن هذا الفصل منهجية البحث والإجراءات التي اتبعتها الباحثة من أجل تحقيق هدف الدراسة التي تهدف على التعرف على (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي (المسحي) منهجاً لدراستها، وهذا المنهج من أكثر المناهج شيوعاً وانتشاراً ولاسيما في البحوث التربوية والنفسية ويعرف بأنه ((كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر التعليمية والتربوية كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها (عبد الرحمن، وزنكنة، 2007: ص37)، فهو يتعدى حدود الوصف للظاهرة إذ يذهب إلى التحليل والتفسير، أي إنه لا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها بل يتضمن قدرًا من التفسير لهذه البيانات وهو ما يتطلب تصنيفاً لهذه البيانات والحقائق وتحليلها تحليلًا دقيقاً وصولاً إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة (عبد الحفيظ وباقي، 2000: ص93).

تناول هذا الفصل الإجراءات والخطوات التي تم إتباعها من أجل تحقيق أهداف الدراسة، مبتدئة بوصف مجتمع البحث، ثم عينة البحث، وكيفية اختيارها، ووصف لأداة البحث التي استخدمت في جمع البيانات التي تترتب عليها النتائج، زيادة على استعراض الأساليب الإحصائية التي بموجبها تم تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

أولاً :- مجتمع البحث

ويقصد به جميع مفردات الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها. (ملحم، 2009: ص219)

لا بد من تحديد مجتمع الدراسة الذي يطلق عليه (Population) حتى يستطيع الباحث القيام بإجراءات الدراسة كاختيار العينة بكل يسر وسهولة. (الهادي، 2006: ص260)

وشمل مجتمع البحث المدارس المهنية في مركز وأقضية محافظة ديالى، وقد بلغ عددها (15) مدرسة مهنية مقسمة إلى (3) مدارس للبنات، (12) منها في الاقضية والنواحي والبقية في مركز المحافظة مدرسة للبنين في الاقضية والنواحي كما موضح في الجدول (22)، شمل مجتمع البحث (15) مدارس مهنية في محافظة ديالى. وقد بلغ مجموع المجتمع من المدرسين والمدرسات (962)، وبلغ عدد المدرسين (846) مدرساً، وبلغ عدد المدرسات (116) مدرسة كما في الجدول (22)، وقد تم الحصول على هذا المجتمع من خلال كتاب تسهيل المهمة الموجه إلى مديرية تربية ديالى ملحق (1)

جدول (22)

يبين أسماء المدارس المهنية في محافظة ديالى

ت	اسم المدرسة	جنسها	عدد المدرسين والمدرسات
1	إعدادية بعقوبة الصناعية	بنين	120
2	إعدادية بعقوبة المهنية	بنين	47
3	إعدادية بعقوبة المهنية	بنات	60
4	إعدادية حطين الصناعية	بنين	114
5	إعدادية بني سعد المهنية	بنين	16
6	إعدادية الخالص الصناعية	بنين	84
7	إعدادية التحدي المهنية	بنات	30
8	إعدادية العظماء المهنية	بنين	30
9	إعدادية ذات النطاقين المهنية	بنات	26
10	إعدادية المقدادية الصناعية	بنين	110
11	إعدادية القدس الصناعية	بنين	31
12	إعدادية خانقين الصناعية	بنين	102
13	إعدادية جلولاء المهنية	بنين	90
14	إعدادية بلدروز الصناعية	بنين	68
15	إعدادية قره تبة المهنية	بنين	34

ثانياً: عينة مجتمع البحث

إن سحب جزء من مجتمع الدراسة يطلق عليه اسم العينة (Sample) (الضامن، 2009: ص160). ويقوم الباحث بدراستها للتعرف على خصائص المجتمع الذي سحبت منه، وسيتم اختيارها لإجراء دراسة عليها وفق قواعد خاصة ويجب أن تمثل المجتمع تمثيلاً سليماً (عبد الرحمن، 2008: ص204).

وتعرف أيضاً إنها ذلك الجزء من المجتمع الذي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً. (المغربي، 2009: ص140).

وقد تم اعتماد الأسلوب العشوائي البسيط في اختيار عينة البحث لذا تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع البحث بلغ عددها (200) مدرس ومدرسة، حيث بلغت عينة المدرسين (150) مدرساً في حين بلغت عينة المدرسات (50) مدرسة وقامت الباحثة بتوزيع الاستمارات الخاصة بالبحث على مدرسي ومدرسات المدارس المهنية والجدول (23) يوضح ذلك

جدول (23)

يبين توزيع عينة مجتمع البحث

ت	نوع العينة	مجموع القيمة	النسبة المئوية
1	مدرسون	150	75%
2	مدرسات	50	25%
		200	100%

ثالثاً: - أداة البحث

إن تحديد أداة البحث يتم بحسب طبيعة البحث ومستلزماته، ومن المعروف أن أدوات البحث وأساليبه تتعدد وتختلف، غير أن استخدام الأداة المناسبة يؤدي إلى النتائج الحقيقية التي يتوخاها الباحث والتي تحقق الأهداف. وبما أن البحث الحالي يهدف إلى: التعرف على واقع التعليم المهني في محافظة ديالى فإن الباحثة ترى أن

أنسب الأدوات لتحقيق أهداف بحثها هي (الاستبانة) لكونها من الأدوات التي تسمح للمستجيب بالإجابة بحرية وصراحة (صالح، 1972: ص171) (الرشيدي، 1999: ص454).

خطوات إعداد الأداة:-

1- الاستبيان المفتوح

أعدت الباحثة استبياناً مفتوحاً مكوناً من السؤال الآتي:- ما واقع التعليم المهني في محافظة ديالى؟ تم تحديد هذا السؤال في ضوء الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، وقد طبق الاستبيان على عينة استطلاعية بلغت (35) مدرساً ومدرسة في المدارس المهنية الملحق رقم (2)

2- الاستبيان المغلق

بعد تحليل إجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان قامت الباحثة بجمعها وتفريغها وحصلت على (59) فقرة .

صدق الأداة :

يعد الصدق خطوة أساسية ومهمة في بناء المقاييس والاختبارات لكونه يؤثر قوة المقياس على قياس ما عد لقياسه (Blooming 71,p:79)، يعد الصدق الظاهري أحد مؤشرات الصدق المناسبة للاستبانة، لكونه يحدد مدى الشكل الظاهري للفقرة لقياس الخصيصة التي أعدت لقياسها، ويقوم بالصدق الظاهري الخبراء من خلال فحصهم لكل فقرة وتقدير مدى صلاحيتها لقياس الظاهرة (EBel,1972,p:555).

وقد قدمت الباحثة الاستبانة بشكلها الاولي إلى مجموعة من الخبراء المتخصصين في العلوم التربوية والنفسية الذين بلغ عددهم (10) خبراء (الملحق5).

وقد اعتمدت الباحثة نسبة اتفاق (80% فأكثر) من الخبراء معياراً لقبول الفقرات وقد أعطي لكل بديل درجة محددة فقد تم إعطاء 3 درجات للبديل الأول موافق، ودرجتين للبديل الثاني موافق إلى حد ما، ودرجة واحدة للبديل الثالث غير موافق. وهذا ما ذهب إليه (بلوم) إذ عد نسبة الاتفاق (75% فأكثر) دليلاً على الصدق الظاهري للاستبانة (بلوم، 1983: ص126)، وقد أخذت الباحثة بآراء السادة الخبراء (المحكمين) في حذف الفقرات المكررة وغير المناسبة ودمجها وحذف الفقرات التي لم تحصل على نسبة اتفاق (80% فأكثر) وإضافة فقرات اقترحها الخبراء لذا تعد الاستبانة صادقة ظاهرياً وبذلك تم الاتفاق على (59) فقرة موزعة على المجالات الستة والجدول (24) يوضح هذه المجالات وفقراتها وهي كالآتي :-

جدول (24)

يبين توزيع المجالات وعدد الفقرات

ت	اسم المجال	عدد الفقرات
1	الأبنية والمعدات	11
2	المناهج الدراسية	12
3	الإدارة	7
4	سياسة القبول	6
5	الطلبة	9
6	التقويم	14
	المجموع	59

مؤشرات الثبات:

ويقصد به الاتساق في النتائج ويعتبر المقياس ثابتاً إذا حصلنا على نفس النتائج لدى إعادة تطبيقه على نفس الأفراد وفي ظل الظروف نفسها ، ويعد مفهوم الثبات من المفاهيم الأساسية في القياس ويتعين توافرها في المقياس لكي يكون صالحاً للاستخدام، ويمكن القول إنّ كل اختبار صادق هو ثابت بالضرورة ولكن لا

يمكن القول إنّ كل اختبار ثابت هو صادق بالضرورة حيث إن الاختبار الصادق الذي يقيس فعلاً ما أعد لقياسه. (العجيلي، 1990: ص144) .

قامت الباحثة بحساب الثبات بالطريقتين الآتيتين:

أ. الاختبار - إعادة الاختبار Test- Retest :

إن معامل الثبات المحسوب بطريقة إعادة الاختبار يسمى بمعامل الاستقرار وإن الأساس الذي تقوم عليه هذه الطريقة في إيجاد الثبات هو إيجاد العلاقة الارتباطية بين درجات المستجيبين التي تم الحصول عليها في التطبيق الأول للمقياس ودرجاتهم عند إعادة تطبيقه عليهم في المرة الثانية.

(أبو لبدة، 2008: ص228)

ب. طريقة التجزئة النصفية: (Split- Half procedur) :

وتعتمد هذه الطريقة على تجزئة الاختبار المطلوب تعيين معامل ثباتها إلى نصفين (متكافئين) وذلك بعد تطبيقها على مجموعة واحدة، وهناك عدة طرق لتجزئة الاستبانة، فقد يستخدم النصف الأول من فقرات الاستبانة في مقابل النصف الثاني، أو قد تستخدم الأسئلة ذات الأرقام الفردية في مقابل الأسئلة ذات الأرقام الزوجية. وبعدها نقوم بتصحيح الاختبار فنحصل على درجات الفقرات الفردية، في حين تمثل الدرجة الثانية الإجابات الصحيحة على الفقرات الزوجية، ثم نحسب معامل الارتباط بين الدرجتين باستخدام معامل الارتباط بيرسون. (إسماعيل، 2004: ص75).

وعلى هذا الأساس قامت الباحثة باختيار (30) استبانة بصورة عشوائية وتم تجزئة الاسبيان إلى نصفين بعزل الدرجات الفردية عن الدرجات الزوجية وباستخدام معامل الارتباط بيرسون بين مجموعات الدرجات الفردية ومجموعة الدرجات الزوجية وجد أن معامل الثبات حوالي (0.90).

تطبيق الأداة

تم تطبيق الأداة بشكلها النهائي على عينة البحث، وقد استغرق عملية التطبيق مدة طويلة نظراً الى تباعد مدارس الأطراف (الاقضية والنواحي) عن مركز المدينة، وقد حرصت الباحثة على قراءة استبانة المدرسين والتعليمات مع تقديم شرح مفصل عن أهمية الاستبانة والهدف منها وكيفية الإجابة عنها، وإبداء آرائهم على كل فقرة من فقراتها وعدم ترك أية فقرة وذلك بوضع إشارة (√) في المكان الذي يرويه مناسباً، وبعد جمع استمارات البحث ثم فحص استجابات العينة لغرض التأكد من إجاباتهم عن جميع فقرات الاستبيان وبذلك تم إخضاع الاستمارات كافة للتحليل الإحصائي. وقد استغرق زمن توزيع الاستبانة وجمعها (30) يوماً اعتباراً من 2012/11/1.

الوسائل الإحصائية

لتحليل البيانات إحصائياً ومعالجتها من أجل تحقيق أهداف البحث استعانت الباحثة بالوسائل الإحصائية التالية :-

أولاً : القيمة التائية :- لمعرفة الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي لعينة البحث.

$$t = \frac{r-u}{sd} \sqrt{n}$$

(الراوي، 2000: ص 9-3)

ثانياً :- - الوسط المرجح :- لتحديد الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

$$\text{الوسط المرجح} = \frac{1 \times 3 + 2 \times 2 + 3 \times 1}{n}$$

(fischer,1956, p: 326)

ثالثاً:- الوزن المنوي للفقرة :- لوصف كل فقرة من فقرات الاستبيان ومعرفة درجتها بالنسبة للفقرات الأخرى.

$$\text{الوزن المنوي} = \frac{\text{الوسط المرجح}}{\text{الدرجة القصوى}} \times 100$$

(عودة، 1985: ص233)

رابعاً :- معادلة ارتباط بيرسون لحساب علاقة الفقرة بالمجموع الكلي للمقياس وإيجاد ثباته بطريق إعادة الاختيار والتجزئة النصفية.

$$R = \frac{N\sum XY - (\sum X)(\sum Y)}{\sqrt{[\sum NX^2 - (\sum X)^2][\sum NY^2 - (\sum Y)^2]}}$$

(اثناسيوس والبياتي، 1977، ص180)

الدرجة القصوى : هنا (3) وهي أعلى درجة في المقياس أو الاستبيان

الفصل الرابع

- عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

الفصل الرابع

عرض النتائج وتفسيرها

يتضمن هذا الفصل عرض النتائج التي توصل إليها الباحث وتفسيرها ومناقشتها في ضوء تحقيق هدف البحث باتباع الخطوات الآتية :-

1- احتساب تكرارات إجابات المدرسين والمدرسات لكل فقرة من فقرات الاستبيان وفقاً للبدائل الثلاثة للاستبيان لاستخراج قيمة الوسط المرجح والوزن المئوي.

2- احتساب متوسط درجات المقياس الثلاثي الذي هو (2) محكان للفصل بين جانبي القوة والضعف للفقرات واحتساب كل فقرة حصلت على وسط مرجح أعلى من (2) في جانب الفقرات المتحققة وكل فقرة حصلت على (2) فأقل في جانب الفقرات غير المتحققة.

3- ترتيب تكرارات فقرات الإستبيان ضمن كل مجال ترتيباً تنازلياً من أعلى وسط مرجح ووزن مئوي إلى أقل وسط مرجح ووزن مئوي.

4- مناقشت الباحثة نسبة (27%) من الفقرات العليا المتحققة و(27%) من الفقرات الدنيا غير المتحققة.

أولاً :- المعوقات التي تواجه مدارس التعليم المهني في محافظة ديالى

المجال الأول :- (الأبنية والمعدات)

بلغ عدد الفقرات في هذا المجال (11) فقرة، ونجد أن جميع فقراته متحققة كما في الجدول (25) وتراوحت أوساطها ما بين (2,4 - 2,9).

أ- الفقرات المتحققة :

1. (قلة الأدوات والأجهزة المختبرية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) واحتلت المرتبة الأولى وقد يعود السبب في ذلك الى عدم تخصيص المبالغ الكافية لتوفير الأجهزة والمعدات لهذه المدارس، مما سبب ضعفاً في المستوى العلمي لدى الطلبة نظراً الى اعتمادهم على الجانب النظري دون الجانب العملي(شوقي،2004: ص89).

2. (قدم الأبنية المدرسية وعدم ملائمتها)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزن مئوي (0,96) واحتلت المرتبة الاولى وقد يعود السبب في ذلك قلة الأدوات التي تخصص لبناء المدارس أو الترميم أو إلى عدم صلاحية التخطيط العمراني، تتفق هذه المشكلة مع دراسة. (الغانم، 1990، ص89). وقد توقف العراق خلال فترة الحصار من إنشاء أي مدارس مهنية نتيجة للظروف الاقتصادية الى مر بها البلد مما ادى الى تهالك وقدام هذه الابنية.

3.(قلة الورش في المدرسة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) واحتلت المرتبة الاولى ويعود السبب في ذلك إلى قدم الأبنية المدرسية وعدم توسعها وافتقارها للمستلزمات المطلوبة ومنها الغرف والقاعات الخاصة بالورش علماً أن وجود تلك القاعات يسهل العملية التعليمية و التدريبية، فضلاً عن قيام الطلبة بمزاولة الأعمال

اليديوية في أوقات فراغهم أو إلى ازدياد الطلاب. كما أشار (الحديثي، 1987: ص64)

4. (عدم صلاحية الأجهزة المتوافرة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96)، وقد احتلت المرتبة الأولى، وتفسر الباحثة السبب في ذلك إلى أن هذه الأجهزة قديمة لا تساير التقدم التقني في العالم ولا توجد إمكانية توفير الأجهزة الحديثة بسبب الظروف الصعبة، أو قد يرجع السبب إلى عدم صيانة هذه الأجهزة بشكل مطلوب لتؤدي عملها التعليمي للطلاب، وهذا ناتج عن ضعف الاهتمام بالأعداد المهني الصحيح لهذه الكوادر العلمية.

5. (افتقار بعض الصفوف إلى التهوية والتبريد)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) وقد احتلت المرتبة الأولى وتفسر السبب في ذلك إلى عدم اهتمام المسؤولين عن هذه المدارس بهذا الجانب أو عدم تخصيص المبالغ الأزمة لشراء الأجهزة الخاصة بالتهوية والتبريد لقاعات المدارس وهذا ما يتفق مع دراسة (السعيد، 1981: ص10)

6. (قلة المرافق الصحية والمغاسل مقارنة بأعداد الطلبة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) وقد احتلت المرتبة السادسة وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى قدم الأبنية المدرسية وازدياد أعداد الطلاب نتيجة للقبول الواسع. مما أدى إلى عدم كفاية المغاسل ومثابه ذلك أعداد الطلاب الكثيرة. كما ذكرت ذلك دراسة (الشرع، 1979: ص141-142) وإلى الروتين الإداري والمالي الذي يؤثر في انجاز معاملات الصيانة والترميمات اللازمة، وهذا يؤكد إلى عدم توفير المعالجات من قبل المسؤولين رغم تأكيد الدراسات على أهميتها.

7. (قلة الإنارة في القاعات الدراسية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المنوي (0,96) وقد احتلت المرتبة الأولى، ويعود السبب في ذلك إلى قلة التخصيصات المالية لإدامة أو نصب أجهزة الإنارة في القاعات أو تركها عاطلة بدون تصليح.

8. (لا تتوافر الإدامة الكافية بالأجهزة والمعدات)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,8) ووزنها المنوي (0,93) وقد احتلت المرتبة الثانية وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى ضعف الإمكانيات المالية للمدارس المهنية. أو ربما يعود السبب إلى قلة وجود الفنيين لتصليح الأجهزة والمعدات والآلات في هذه المدارس، مما أدى إلى تهالك هذه الأجهزة وضعف أدائها مما أثر سلباً في الواقع العلمي والتعليمي للطلبة.

9. (كثرة عدد الطلاب لاستخدام الجهاز الواحد)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,7) ووزنها المنوي (0,9) وقد احتلت المرتبة الثالثة، وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى عدم انتظام توزيع الأجهزة والآلات على المدارس حسب أعداد الطلبة فيها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة. (عباس، 1982: ص88). وهذه المشكلة قائمة منذ عام 1982 ومازالت إلى الآن رغم التقدم العلمي الهائل وظهور العديد من الأجهزة والمعدات للصناعات المختلفة.

10. (عدم مناسبة حجم البناية لأعداد الطلبة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,6) ووزنها المنوي (0,86) وقد احتلت المرتبة الرابعة، وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى قبول أعداد كبيرة من الطلبة في هذه المدارس بشكل استثنائي حيث أصبحت سعة هذه المدارس غير مناسبة لهذه الأعداد من الطلبة، وظهر في الفترة الأخيرة ترهل في عدد الطلبة الملتحقين بهذه المدارس مما أثقلت من كاهل هذه الابنية نتيجة زيادة الأعداد السكانية وقلة عدد المدارس في المنطقة الواحدة.

11. (بعض المدارس لا تصلح للدراسة المهنية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,4) ووزنها المنوي (0,8) وقد احتلت المرتبة الخامسة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن ازدياد أعداد الطلبة نتيجة للتوسع الحاصل في القبول في هذه المدارس أدى إلى اللجوء في إشغال بنايات الخاصة بالمدارس المخصصة أصلاً للدراسة الأكاديمية ولا تلائم طبيعة المدارس المهنية، إذ إن بنايات المدارس الأكاديمية التي تم اختيارها للاستفادة منها مدارس مهنية بشكل مؤقت أدى إلى عدم تحقيق المدارس المهنية أهدافها المنشودة.

جدول (25)

فقرات مجال (الابنية والمعدات) مرتبة حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية

الوزن المئوي	الوسط المرجح	الفقرات	تسلسل الرتبة	التسلسل بالاستبيان
0,96	2,9	قلة الأدوات والأجهزة المختبرية	1	1
0,96	2,9	قدم الأبنية المدرسية وعدم ملائمتها	1	2
0,96	2,9	قلة الورش في المدرسة	1	5
0,96	2,9	عدم صلاحية الأجهزة المتوفرة	1	6
0,96	2,9	افتقار بعض الصفوف إلى التهوية والتبريد	1	9
0,96	2,9	قلة المرافق الصحية والمغاسل مقارنة بأعداد الطلبة	1	10
0,96	2,9	قلة الإنارة في القاعات الدراسية	1	11
0,93	2,8	لا تتوفر الإدامة الكافية للأجهزة والمعدات	2	4
0,9	2,7	كثرة عدد الطلاب لاستخدام الجهاز الواحد	3	3
0,86	2,6	عدم مناسبة حجم البناية لأعداد الطلبة	4	7
0,8	2,4	بعض المدارس لا تصلح للدراسة المهنية	5	8

ثانياً :- المعوقات التي تواجه مدارس التعليم المهني في محافظة ديالى

المجال الثاني :- (المناهج الدراسية)

بلغ عدد الفقرات في هذا المجال (13) فقرة، ومن خلال النتائج نلاحظ تحقق جميع الفقرات باستثناء فقرتين كما في الجدول (26) وتراوحت أوساطها المرجحة (2,1 - 2,8)

أ- الفقرات المتحققة :-

1. (قلة الوسائل التعليمية في المدرسة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,8) ووزنها المنوي (0,93) وقد احتلت المرتبة الاولى، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وضع التخصصات المالية الخاصة بتوفير الوسائل التعليمية، والى عدم اهتمام مدرسي المواد التعليمية وهذا ما أشار إليه. (السامرائي: 1989: ص68). في حين تعد الوسائل التعليمية من ملزمات العملية التربوية فمن خلالها تم تقريب المادة وتوظيفها كونها تعد عنصراً أساسياً من عناصر المنهج الحديث.

2. (مناهج التعليم المهني لا توفر نشاطات خارج المدرسة للطلاب)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,8) ووزنها المنوي (0,93) وقد احتلت المرتبة الاولى، وتفسر الباحثة نتيجة ذلك بافتقار مناهج التعليم المهني للأنشطة والفعاليات الخارجية وكذلك الفعاليات الداخلية التي تهدف إلى إتباع رغبات الطلبة وتنمية هواياتهم المختلفة، بينما يؤكد معظم الباحثين على ضرورة النشاطات اللاصفية لأنها تسمى المهارات العلمية للطلبة.

3. (الاهتمام بالجانب النظري وإهمال الجانب العملي)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,7) ووزنها المنوي (0,9) وقد احتلت المرتبة الثانية، وتفسر الباحثة نتيجة ذلك بأن المدرسين يؤكدون أهمية هذا الجانب حيث تؤكد هذه النقطة على ربط الجانب النظري بالجانب العملي (التطبيقي)، فالجانب النظري المجرد الذي لا يجد له تطبيقات عملية يؤدي إلى تقليل دافعية المتعلم اذ ان ربط الجانب النظري بالجانب العملي، يؤدي الى تثبيت المعلومات للطلاب وتعزيزها كذلك تعزيز ثقة الطالب بنفسه وتدفعه إلى تعلم آخر.

4. (لا تلبي النشاطات والفعاليات المصاحبة حاجات الطلاب)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,6) ووزنها المنوي (0,86) وقد احتلت المرتبة الثالثة، أكدت العينة وجوب أن تكون الأنشطة المصاحبة حاوية لحاجات الطلاب والاستجابة لها في نمو شخصياتهم وقدراتهم العقلية في جميع النواحي لما لها من التركيز في إثراء خبرات الطلبة وإشباع حاجاتهم والاستجابة لها وتفاعلهم معها لأن الأنشطة المصاحبة تخاطب الوجدان والضمير كأن تكون الأنشطة المصاحبة في مجال انفعالي؛ إذ يركز في هذا المجال على الجانب الوجداني عند الإنسان ويتناول الميول والاتجاهات والقيم التي تشكل موجّهات للسلوك في حياته ولأن الشمولية في الأنشطة تساعد على النمو المتكامل للطالب الذي يجب أن تعطى الأنشطة لكل أنواع السلوك المطلوب تحقيقها عند الطلبة في المجالات التي تشمل المجال الانتقالي (المعرفي- الوجداني- النفس الحركي) هذا ما أشارت إليها الدراسة. (50: 1996: ص11).

5. (مساهماتها في إيصال المعلومات المباشرة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,6) ووزنها المنوي (0,86) وقد احتلت المرتبة الثالثة، ويمكن تفسير هذه النتيجة لهذه الفقرة، بأن نسبة كبيرة من العينة متفقون على أهمية هذه الفقرة التي تدور حول مد الطالب بالمعلومات والخبرات والمعرفة العلمية، وإن المنهج الدراسي المخصص للتعليم المهني يساعد على الاستنتاج والمقارنة والتنبؤ باعتبارها مناهج ثابتة لا يحصل لها سوى تغيير طفيف أو قد لا يحصل أحياناً كما أشار. (اللقاني، 1989: ص149) وترى الباحثة ضرورة إحداث تغيير في مناهج التعليم المهني لتوضيح المادة وزيادة معرفة الطالب واكتسابه معلومات وخبرات جديدة.

6. (ضعف قدرة المواد الدراسية على تكوين ميول مهنية لدى الطالب)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,6) ووزنها المئوي (0,86) إذ نالت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية ، وترجع الباحثة النتيجة الى أن أفراد العينة أشاروا إلى أهمية هذه الفقرة ، وقد تعزى هذه النتيجة إلى إدراك أفراد العينة ضعف مستوى وقدرة المناهج والمواد الدراسية على تنمية ميول الطلبة نحو العمل المنتج والتخصص الملائم الذي يرغب الطالب فيه مما يكون له من مردودات سلبية على قيام كل فرد منهم بمحاولة البحث عن أساليب عملية وأفكار منطقية من شأنها أن تؤدي إلى الكشف عن مصادر جديدة لميول الطلبة.

7. (توافقها مع حاجات الطلاب كل حسب اختصاصه)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,5) ووزنها المئوي (0,83) وقد احتلت المرتبة الرابعة ويمكن تفسير هذه الفقرة حسب رأي الباحثة بأن المنهج يلبي حاجات الطلبة كل حسب اختصاصه ولكن بصورة ضعيفة وهذا يؤدي إلى ضعف مستواهم بعد التخرج وعدم اكتسابهم الخبرة الكاملة لمهنة معينة.

8. (ملاءمتها مستوى الطلبة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,4) ووزنها المئوي (0,8)، وقد احتلت المرتبة الخامسة ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن هذه الفقرة ذات أهمية كبيرة حيث يعتقد أفراد العينة أن موضوع ملاءمة المنهج أو المادة مع المستوى العلمي للطلبة شيء مطلوب في المناهج الدراسية لتحقيق الاهداف المرجوة من وراء تقديم المادة الدراسية. المطلوب. (صبري، 2993: ص189).

9. (الزمن المحدد للتدريب العملي في المنهج الدراسي غير كافي)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,3) ووزنها المئوي (0,76) وقد احتلت المرتبة السادسة وتعزو الباحثة السبب في ذلك إلى قلة الوقت المخصص للتدريب

العملي في الخطة الدراسية، علماً أن التدريب العملي يعد من الجوانب المهمة في فهم المواد النظرية.

10. (لا تراعي المناهج الفروق الفردية بين الطلاب)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,2) ووزنها المئوي (0,73) وقد احتلت المرتبة السابعة وقد يرجع السبب في ذلك إلى ضعف اهتمام المناهج بهذا الجانب على الرغم من أهميته في العملية التربوية حيث هناك مستويات مختلفة من الطلبة في الصف الواحد ويستحسن إتباع الأساليب العلمية في معاملة هؤلاء طبقاً لمستويات الذكاء التي يتصفون بها، فهناك الأذكيا ومتوسطو الذكاء وبطيئو التعلم وهذا ما أشار إليه. (المؤتمر التربوي النوعي (1986: ص158) ودراسة. (الحسن، 987: ص11) ودراسة. (عباس، 1987: ص134).

11. (قدم بعض المناهج وعدم مواكبتها لتطورات العصر)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,1) ووزنها المئوي (0,7) وقد احتلت المرتبة الثامنة وتشير هذه النتيجة حسب رأي الباحثة إلى أن المحتوى لا يزود الطالب بما هو جديد في مجال العلم والمعرفة مثل الحاسوب والانترنت التي تواكب التطور والتقدم. وترى الباحثة ضرورة أن يراعي واضعو المناهج الاهتمام في وضع مفردات تحتوي على ذلك النوع من التطور والتقدم، بما يلائم متطلبات العصر.

ب- الفقرات غير المتحققة

12. (تأخر استلام بعض الكتب)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1,5) ووزنها المئوي (0,5)، وقد احتلت المرتبة التاسعة فعلى الرغم من اهتمام بعض الجهات المسؤولة عن توفير الكتب في الوقت المناسب، إلا أن بعض المدارس ما تزال تعاني من تأخر استلام الكتب مما يؤدي إلى صعوبة تهيئة الدرس في الوقت المناسب، وتراعي الموضوعات وزيادة الاعتماد على الملازم ؛ إذ أكد المؤتمر التربوي الخامس عشر، وأن نسبة 75,9%

من أعداد المدارس يفضلون استمرار تسليم وتجهيز الكتب في الوقت المقرر قبل بدء الدوام (المؤتمر التربوي الخامس عشر، 1989: ص42) كما أشار (مزعل، 1987: ص7)

13. (بعض الكتب قديمة لا تساير العصر الحديث)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1,5) ووزنها المئوي (0,5) وقد احتلت المرتبة العاشرة، ضمن الفقرات غير المحققة، وتفسر الباحثة نتيجة ذلك بأن أفراد العينة اعتقدوا أنّ الأهداف التربوية للتعليم المهني لا يتضمن فيها ما يدل على التطور الحاصل في العلم والمعرفة ومن معلومات جديدة تنسم في تحقيق أهداف المواد الدراسية.

جدول (26)

فقرات مجال (المناهج الدراسية) مرتبة حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية

الوزن المئوي	الوسط المرجح	الفقرات	تسلسل الرتبة	التسلسل بالاستبيان
0,93	2,8	قلة الوسائل التعليمية في المدرسة	1	2
0,93	2,8	مناهج التعليم المهني لا توفر نشاطات خارج المدرسة للطلبة	1	10
0,9	2,7	الاهتمام بالجانب النظري وإهمال الجانب العملي	2	6
0,86	2,6	لا تلبي النشاطات والفعاليات المصاحبة حاجات الطلاب	3	8
0,86	2,6	مساهمتها في إيصال المعلومات مباشرة	3	9
0,86	2,6	ضعف قدرة المواد الدراسية على تكوين ميول مهنية لدى الطلبة	3	7
0,83	2,5	توافقها مع حاجات الطلبة كل حسب اختصاصه	4	11
0,8	2,4	ملاءمتها مستوى الطلبة	5	1
0,76	2,3	الزمن المحدد للتدريب العملي في المنهج الدراسي غير كافي	6	5
0,73	2,2	لا تراعي المناهج الفروق الفردية بين الطلاب	7	3
0,7	2,1	قدم بعض المناهج وعدم مواكبتها لتطورات العصر	8	4
0,5	1,5	تأخر استلام بعض الكتب	9	12
0,5	1,5	بعض الكتب قديمة لا تساير العصر الحديث	10	13

ثالثاً :- المعوقات التي تواجه مدارس التعليم المهني في محافظة ديالى

المجال الثالث :- (الإدارة)

بلغ عدد الفقرات في مجال الإدارة (7) فقرات، نجد جميع فقرات هذا المجال متحققة كما في الجدول (27) وتراوحت أوساطها المرجحة ما بين (2,9-2,5).

أ- الفقرات المتحققة :-

1. (لا يشجع المديرون الإمكانيات الفردية للطلاب)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) وقد احتلت المرتبة الاولى، وتفسر الباحثة السبب في ذلك بأن المدير لم يكن معداً أصلاً لممارسة هذا العمل مما يؤثر في عدم إتاحة الفرصة أمام الطلاب في إظهار إمكانياتهم الفردية المتنوعة أو قد يرجع إلى اعتقاد المدير أن معظم مهامه تنحصر بالجوانب الإدارية وليس له الوقت الكافي، في ممارسة دورة التربوي بينما يعد المدير قائداً تربوياً.

2. (قلة اهتمام المدير بالحوافز المادية والمعنوية للمدرسين)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) وقد احتلت المرتبة الاولى، وبحسب رأي الباحثة فإنّ السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود محفزات من هذا النوع في نظام المدارس المهنية، وقد تكون ضرورية وخاصة بالنسبة إلى المدرسين والذين يبذلون جهداً في عملهم ويحققون نسب نجاح عالية وجيدة كما أشار الى ذلك. (جابر، 1986: ص333) و(التميمي، 1989: ص145) وهذا يؤدي الى ضعف الدافعية لدى المدرسة للتمايز فيما بينهم.

3. (لا يطلع المدير المدرسين على تقارير الاختصاصين التربويين)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) وقد احتلت المرتبة الاولى، وتفسر الباحثة السبب في ذلك بقلة خبرة مدير المدرسة في هذا

المجال فيحجب التقرير عن التدريسيين وهذا يؤثر على مدى معرفة المدرسين لتقويم أدائهم من قبل المشرفين الاختصاصيين في تجنبه لبعض الملاحظات المؤشرة عليهم أثناء تدريبهم.

4. (قلة اهتمام الإدارة بأهمية المدارس المهنية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,7) ووزنها المئوي (0,9) وقد احتلت المرتبة الثانية، وتفسر الباحثة هذه النتيجة لهذه الفقرة بأن أغلب أفراد العينة اتفقوا على تحقق هذه الفقرة، بسبب عدم إعطاء الإرشادات والمعلومات التي تخص عمل المدارس المهنية وعدم توضيح أهمية كل مجال من المجالات التي يمكن أن يعمل بها الطلبة وتتفهم مستقبلاً مما يؤدي الى عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذه المدارس)

5. (ضعف العلاقة بين المدير والمدرسين)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,6) ووزنها المئوي (0,86) وقد احتلت المرتبة الثالثة، وتفسر الباحثة السبب في ذلك بانشغال المدير بأمر تخص الإدارة. أو بعدم وجود الاجتماعات بين مدير المدرسة والمدرسين مما لا يتيح الفرصة أمام المدير لتقوية الروابط مع المدرسين.

6. (لا يتمتع المدير بالشفافية في تعامله مع المدرسين)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,6) ووزنها المئوي (0,86) وقد احتلت المرتبة الثالثة، وتفسر الباحثة السبب في ذلك بأن المدير يعتمد في تعامله مع المدرسين على أسس ومبادئ غير موضوعية مع المدرسين أو أن المدير يستخدم أحكامه الشخصية في تعامله مع المدرسين.

7. (لا يمتلك المدير المرونة في تطبيق الأنظمة والتعليمات الإدارية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,5) ووزنها المئوي (0,83) وقد احتلت المرتبة الرابعة، وتفسر الباحثة السبب في ذلك بقلة خبرة المعنيين في هذا المجال

وإلى قلة التجربة. أو قد يرجع إلى عدم وجود نظام خاص في تطبيقه الأنظمة والتعليمات الإدارية.

جدول (27)

فقرات مجال (الإدارة) مرتبة حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية

الوزن المئوي	الوسط المرجح	الفقرات	تسلسل الرتبة	التسلسل بالاستبيان
0,96	2,9	لا يشجع المدير الإمكانيات الفردية للطلاب	1	1
0,96	2,9	قلة اهتمام المدير بالحوافز المادية والمعنوية للمدرسين	1	2
0,96	2,9	لا يطلع المدير المدرسين على تقارير الاختصاصيين التربويين	1	4
0,9	2,7	قلة اهتمام الإدارة بأهمية المدارس المهنية	2	5
0,86	2,6	ضعف العلاقة بين المدير والمدرسين	3	6
0,86	2,6	لا يتمتع المدير بالشفافية في تعامله مع المدرسين	3	7
0,83	2,5	لا يمتلك المدير المرونة في تطبيق الأنظمة والتعليمات الإدارية	4	3

رابعاً :- المعوقات التي تواجه مدارس التعليم المهني في محافظة ديالى

المجال الرابع :- (سياسة القبول)

بلغ عدد الفقرات في المجال الرابع (6) فقرات، نجد أن جميع الفقرات متحققة باستثناء فقرة واحدة كما في الجدول (29) وتراوح أوساطها المرجحة (2,9 - 2,6)

أ- الفقرات المتحققة

1. (تعد المدارس المهنية مجالاً للطلبة ذي المستوى العلمي المتوسط)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من حيث الأهمية وهذا يعني أن أفراد العينة يؤكدون أن النسبة الأكبر من الطلبة المتقدمين لهذه المدارس يكون مستواهم ضعيفاً حسب رأي الباحثة.

2. (اتصافها بالتكامل والترابط والتناسق)

احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية وبلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) وهذا يشير إلى إحساس أفراد العينة بأن آلية القبول شاملة لتحقيق ما هو مطلوب في حياة الفرد والمجتمع لأنها تكون واضحة وقادرة على الإجماع لكل جوانب الطلبة ومعلومة في النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية والعملية للطلبة وهذا ما أشارت إليه دراسة. (محمد، 1995: ص134).

3. (قدم آلية القبول في التعليم المهني)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من حيث الأهمية. وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن أفراد عينة البحث يؤكدون عدم حدوث أي تغيير في آلية القبول في المدارس المهنية وأنها ذات جدولة ثابتة تحتاج إلى تغيير من أجل توسيع نطاق القبول في المدارس المهنية كي تستوعب أكبر عدد من الطلبة وعدم اقتصرها على فروع واختصاصات معينة.

4. (اتسامها بالوضوح)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,8) ووزنها المئوي (0,93) احتلت على المرتبة الثانية من حيث الأهمية وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن أفراد العينة ضروري أن تكون آلية القبول واضحة لدى الطلبة لأنها تعتبر الركيزة الأولى وصمام الأمان

للعملية التعليمية فبدون هذا الوضوح لا تستطيع أن نقيم مقررًا دراسيًا أو برنامجاً على نحو فاعل ومؤثر.

5. (آلية القبول في المدارس المهنية تعتمد على المعدلات الضعيفة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,6) ووزنها المئوي (0,86) احتلت هذه الفقرة المرتبة الثالثة خامسة من حيث الأهمية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أفراد العينة من المدرسين والمدرسات يؤكدون أنّ الطلبة الذين يقبلون بالمدارس المهنية تكون لديهم معدلات ضعيفة في دراستهم الإعدادية أو المتوسطة مما يتيح لهم المجال التقدير وإكمال دراستهم في المدارس المهنية.

ب- الفقرات غير المحققة

6. (قدرتها على إعداد الطلبة وظيفياً)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1,8) ووزنها المئوي (0,6) احتلت المرتبة الرابعة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدم تزويد الطلبة بالخبرات والمهارات اللازمة عن المهن التي سوف يزاولونها في المستقبل وعدم توضيح المدرسين للطلبة ما يحتاجه سوق العمل من المؤهلين للعمل في مستوياته المختلفة ليمارسوا دورهم في البناء والتطور في المجالات كافة، وكذلك عدم توفر برامج تتضمن إرشادات ومعلومات متعلقة بأنواع المهن والوظائف ومستويات المهارة التي تتطلبها. أو عدم إبراز قيمة العمل والانخراط في المدارس المهنية وعدم تشجيع الطلبة وتوجيههم نحو مهنة ما.

(عبد الدايم، 1984: ص609)

جدول (28)

فقرات مجال (سياسة القبول) مرتبة حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية

الوزن المئوي	الوسط المرجح	الفقرات	تسلسل الرتبة	التسلسل بالاستبيان
0,96	2,9	تعد المدارس المهنية مجالاً للطلبة ذوي المستوى العلمي المتوسط	1	4
0,96	2,9	اتصافها بالتكامل والترابط والتناسق	1	5
0,96	2,9	قدم آلية القبول في التعليم المهني	1	6
0,93	2,8	اتسامها بالوضوح	2	2
0,86	2,6	آلية القبول في المدارس المهنية تعتمد على المعدلات الضعيفة	3	3
0,6	1,8	قدرتها على إعداد الطلبة وظيفياً	4	1

خامساً :- المعوقات التي تواجه مدارس التعليم المهني في محافظة ديالى

المجال الخامس :- (الطلبة)

بلغ عدد الفقرات في المجال الخامس (9) فقرات، ونجد أن جميع الفقرات متحققة باستثناء فقرة وتراوحت أوساطها المرجحة (2,9 - 2,2) كما في الجدول (29).

أ- الفقرات المتحققة :-

1. (قلة توفير فرص تعيين الخريجين)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) نالت هذه الفقرة المرتبة الأولى من حيث الأهمية وتفسر الباحثة السبب في ذلك بعدم وجود سياسات تنظم عملية تعيينهم في مؤسسات الدولة العامة أو سوق العمل.

2. (ضعف الرغبة لدى الطلبة نحو الإعداديات)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) احتلت هذه الفقرة المرتبة الاولى من حيث الأهمية وتعزو الباحثة سبب ذلك إلى العامل الاجتماعي والنظرة السلبية نحو هذه الإعداديات أو إلى عدم وجود النوعية الكافية للانتساب في هذه الإعداديات المهنية.

3. (عدم توفر اختبار تمهيدي للقبول في الإعداديات المهنية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) احتلت هذه الفقرة المرتبة الاولى من حيث الأهمية. وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن جميع أفراد العينة يؤكدون تحقيق هذه الفقرة، حيث لا يخضع المتقدم لأي نوع من أنواع الاختبارات عند التقديم.

4. (ضعف فرص القبول للطلبة للخريجين في الجامعات والمعاهد)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,8) ووزنها المئوي (0,93) احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية من حيث الأهمية وتفسر الباحثة السبب في ذلك بقلة الفرص المتاحة أمام خريجي التعليم المهني لإكمال دراستهم الجامعية حيث يعتمد النظام المغلق وليس النظام المفتوح وبموجبه لا يسمح بإكمال دراستهم الجامعية إلا لنسبة قليلة من الخريجين.

5. (ضعف التدريب المهني أثناء الدراسة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,8) ووزنها المئوي (0,93) احتلت المرتبة الثانية وتفسر الباحثة السبب في ذلك بقلة الوقت المخصص للحصة الدراسية وعدم توفير وقت منظم للتدريب العملي في الخطة الدراسية على الرغم من أن التدريب العملي يعد من أهم الجوانب في فهم المواد نظرياً.

6. (ضعف المستوى العلمي للطلبة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,8) ووزنها المئوي (0,93) احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية من حيث الأهمية وتعزو الباحثة السبب في ذلك الى ان اغلب المدخلات التي تأتي الى هذه الاعداديات هم اساساً ضعيفو المستوى من الناحية العلمية فضلاً عن غياب الجانب العملي في هذه الاعداديات مما يؤثر سلباً على مستواهم كما لاحظت الباحثة ضعف الاندفاع من قبل الطلبة لتولد شعوراً لديهم بعدم وجود مستقبل مضمون كون ان مخرجات هذه الاعداديات ليس لديها فرص في سوق العمل

7. (ضعف كفاية الإعلام والتثقيف العام للطلبة نحو أهمية التعليم المهني)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,7) ووزنها المئوي (0,9) احتلت هذه الفقرة المرتبة الثالثة من حيث الأهمية وتفسر الباحثة السبب في ذلك بعدم وجود برامج نوعية للإضاءة على أهمية التحاق الطلبة بالتعليم المهني وعلى أنها تفسح للطلبة مجالات العمل ومتابعة دراستهم العالية إذ رغبوا أو بسبب أن الإعلام بعيد جداً عن هذا الموضوع.

8. (بعد المدرسة عن سكن الطلاب)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,2) ووزنها المئوي (0,73) احتلت المرتبة الرابعة ويمكن ان تفسر الباحثة السبب في ذلك ببعد مواقع المدارس المهنية، أو قد يرجع إل عدم توافر وسائل النقل بالقرب من المدارس المهنية لنقل الطلاب.

ب- الفقرات غير المحققة

9. (تأخر وقت الدوام في فصل الشتاء)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها ووزنها المئوي (1,8)، احتلت المرتبة الخامسة، وقد يعود السبب في ذلك حسب تفسير الباحثة بأن فصل الشتاء يكون فيه وقت النهار قصيراً .

جدول (29)

فقرات مجال (الطلبة) مرتبة حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المئوية

الوزن المئوي	الوسط المرجح	الفقرات	تسلسل الرتبة	التسلسل بالاستبيان
0,96	2,9	قلة توفير فرص تعيين الخريجين	1	2
0,96	2,9	ضعف الرغبة لدى الطلبة نحو الإعداديات	1	4
0,96	2,9	عدم توفر اختبار تمهيدي للقبول في الإعداديات المهنية	1	5
0,93	2,8	ضعف فرص القبول للطلبة الخريجين في الجامعات والمعاهد	2	1
0,93	2,8	ضعف التدريب المهني أثناء الدراسة	2	3
0,93	2,8	ضعف المستوى العلمي للطلبة	2	6
0,9	2,7	ضعف كفاية الإعلام والتثقيف العام للطلبة نحو أهمية التعليم المهني	3	7
0,73	2,2	بعد المدرسة عن سكن الطلاب	4	8
0,6	1,8	تأخر وقت الدوام في فصل الشتاء	5	9

سادساً :- المعوقات التي تواجه مدارس التعليم المهني في محافظة ديالى

المجال السادس :- (التقويم)

بلغ عدد الفقرات في مجال التقويم (13) فقرة، نجد أن جميع الفقرات متحققة

باستثناء فقرتين وتراوحت أوساطها المرجحة (2,9 - 2) كما في الجدول (30).

أ- الفقرات المتحققة :-

1. (ضعف المتابعة من قبل المشرف التربوي للإعداديات المهنية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,9) ووزنها المئوي (0,96) احتلت المرتبة الاولى من حيث الاهمية، وترى الباحثة السبب في ذلك عدم وضع جدول يوضح فيه مواعيد زيارات المشرفين إلى المدرسة كأن تكون زيارات أسبوعية أو شهرية أو زيارات في النصف الأول من السنة الدراسية أو النصف الثاني منها. أو قد بسبب عدم وجود لوائح قانونية تلزم المشرفين بالقيام بزيارات دورية إلى هذه المدارس.

2. (شموليته)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,8) ووزنها المئوي (0,93) احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وترى الباحثة ان السبب في ذلك يعود إلى إحساس أفراد العينة بأن التقويم شامل لكافة الجوانب التي تؤدي لتحقيق ما هو مطلوب وعليه يمكن الاعتماد على التقويم على أساس شموليته وذلك يعطي مردوداً جيداً لعملية التقويم في حياة الفرد والمجتمع (صبري، 2003: ص185)

3. (الاعتماد على الامتحانات النظرية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,7) ووزنها المئوي (0,9) احتلت هذه الفقرة المرتبة الثالثة، من حيث الأهمية وقد يرجع السبب في ذلك حسب رأي الباحثة إلى عدم قدرة المدرسين والمدرسات في تطبيق كل الاختبارات أو عدم وجود الوقت الكافي لذلك.

4. (الاختصار على الاختبارات الموضوعية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,6) ووزنها المئوي (0,86) احتلت هذه الفقرة المرتبة الرابعة، من حيث الأهمية وتفسر الباحثة السبب في ذلك بجهل بعض المدرسين لأنواع الاختبارات والاقتصار على الاختبارات الموضوعية دون الأخذ بنظر الاعتبار الأنشطة التي يقوم بها الطلبة.

5. مساهمته في تنمية التعليم الذاتي للطلبة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,6) ووزنها المئوي (0,86) احتلت هذه الفقرة المرتبة الرابعة، والسبب قد يعود إلى أن الطلبة يشاركون في تقويم نشاطاتهم وإعطائهم الثقة الكاملة في ممارسة عملية التقويم، فقد ينظر إليهم على أنهم يستطيعون القيام بذلك، لأنهم يمتلكون النضج العقلي الذي يمكنهم من الإسهام في عملية التقويم مما يحفزهم نحو تعلم أفضل (صبري، 2003: ص77)

6. (عدم الاعتماد على التدريب الصيفي أثناء العطلة الصيفية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,5) ووزنها المئوي (0,83) احتلت هذه الفقرة المرتبة الخامسة، ويمكن تفسير النتيجة بأن أغلب أفراد العينة أكدوا تحقيق هذه الفقرة لأن التدريب الصيفي مهم بالنسبة إلى الطلبة حيث تطلعهم على التطبيقات العملية في تلك الأماكن ، وهذا ما أشارت إليه دراسة (العارض، 2000، ص119)

7. (وضوح أهدافه)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,4) ووزنها المئوي (0,8) احتلت هذه الفقرة المرتبة السادسة، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن أهداف التقويم تكون واضحة بصورة جيدة بسبب معرفة الهدف من التقويم أو بسبب المعرفة والوقوف على المعلومات المطلوبة.

8. (قدرته على التمييز بين الطلبة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,4) ووزنها المئوي (0,8) احتلت هذه الفقرة المرتبة السادسة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أساليب التقويم التي يستخدمها المدرسون لاتساعدهم في التعرف على مستوى الطلبة وهي نتيجة طبيعية، هذا ما أشار إليها (صبري) وتفيدهم في الوصول إلى معلومات عن مستويات الطلبة وتميزهم عن بعضهم. (صبري، 2003: ص175)

9. (يعتمد البحوث والتقارير في تقييم الطلبة)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,3) ووزنها المئوي (0,76) احتلت هذه الفقرة المرتبة السابعة، وترى الباحثة أنّ هذه النتيجة تشير الى أن المدرسين والمدرسات يعتمدون تقييم البحوث والتقارير في تقييم الطلبة واعين الجهد الذي يقدمونه في كتابة هذه البحوث والتقارير وهذا مؤشر إيجابي.

10. (قابلية أساليبه للتطبيق)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,3) ووزنها المئوي (0,76) احتلت هذه الفقرة المرتبة السابعة، وهنا يرى المدرسون والمدرسات أهمية هذه الفقرة اعتقاداً منهم بأنه كلما كانت أساليب التقييم المختلفة قابلة للتطبيق أعطت نتائج أفضل تتلائم مع قابليات الطلبة ، إذ يعزز ذلك نتائج التعلم (الهيازعي، 1996: ص146) كما يسهم في تنمية هذه القابليات ويسهم في تنمية قدرة الاستنتاج لديهم (المؤمن، 1985: ص138).

11. (ضعف تقييم الجانب العملي)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2) ووزنها المئوي (0,66) احتلت هذه الفقرة المرتبة الثامنة ، وترى الباحثة ان السبب يرجع السبب في ذلك أما إلى عدم توفر مستلزمات التدريب العملي حتى وإن توفرت فهي قديمة وتالفة أو غير صالحة للعمل أو ذات تقنية قديمة لا تساير التطور الحاصل فيها أو إلى قلة عددها مقارنة مع أعداد الطلاب ، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم وضوح تقييم الجانب العملي.

ب- الفقرات غير المتحققة**12. (الاعتماد على الأساليب التقليدية في التقييم)**

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1,6) ووزنها المئوي (0,53) احتلت هذه الفقرة المرتبة التاسعة، ويمكن تفسير هذه النتيجة لهذه الفقرة بأنّ عدد كبيراً من

المدرسين والمدرسات متفوقون على أنّ هذه الفقرة حسب رأي الباحثة غير متحققة فقد أكدوا من خلال إجاباتهم عدم إتباع هذه الأساليب في التقويم.

13. (عدم وضوح نظم الامتحانات الخاصة بالمدارس المهنية)

بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2,8) ووزنها المئوي (0,6) احتلت هذه الفقرة المرتبة العاشرة، من حيث الأهمية ويمكن تفسير هذه النتيجة لهذه الفقرة حسب رأي الباحثة بأن أفراد العينة من المدرسين والمدرسات متفوقون بنسبة قليلة بعدم تحقق هذه الفقرة.

جدول (30)

فقرات مجال (التقويم) مرتبة حسب أوساطها المرجحة وأوزانها المؤوية

الوزن المئوي	الوسط المرجح	الفقرات	تسلسل الرتبة	التسلسل بالاستبيان
0,96	2,9	ضعف المتابعة من قبل المشرف التربوي للإعداديات المهنية	1	2
0,93	2,8	شموليته	2	9
0,9	2,7	الاعتماد على الامتحانات النظرية	3	3
0,86	2,6	الاختصار على الاختبارات الموضوعية	4	4
0,86	2,6	مساهمته في تنمية التعليم الذاتي للطلبة	4	10
0,83	2,5	عدم الاعتماد على التدريب الصيفي أثناء العطلة الصيفية	5	8
0,8	2,4	وضوح أهدافه	6	12
0,8	2,4	قدرته على التمييز بين الطلبة	6	13
0,76	2,3	يعتمد البحوث والتقارير في تقويم الطلبة	7	5
0,76	2,3	قابلية أساليبه للتطبيق	7	11
0,66	2	ضعف تقويم الجانب العملي	8	7
0,53	1,6	الاعتماد على الأساليب التقليدية في التقويم	9	6
0,6	1,8	عدم وضوح نظم الامتحانات الخاصة بالمدارس المهنية	10	1

ويتضح من النتائج أن وصف عينة المدرسين والمدرسات المتمثلة بواقع التعليم المهني تبعاً لمتغير الخدمة في مهنة التدريس كان له الأثر في تقويم واقع التعليم المهني للدراسة المهنية في محافظة ديالى وقد يعني هذا خضوع المدرسين والمدرسات خلال خدمتهم سواء كانت قليلة أو كثيرة إلى تعاسه البيئة المدرسية ومتغيراتها تقريباً وما تتضمنه هذه البيئة من تفاعل يومي واتصال مستمر بين

المدرسين والمدرسات نتيجة للثقة المتبادلة بينهم وما يحملونه من سلوك إيجابي يؤدي إلى تطوير عملهم المهني وتتفق هذه النتيجة مع دراسة. (صبري، 2003، ص88)

أما في ما يتعلق بالإجابة عن الهدف الثاني (هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات :- (المؤهل العلمي، مدة الخدمة)

أ- المؤهل العلمي (دبلوم- بكالوريوس)

لإيجاد دلالة الفروق في المؤهل العلمي على مقياس واقع التعليم المهني تم إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من درجات عينة المدرسين والمدرسات الحاصلين على شهادة الدبلوم (170) مدرساً ومدرسة، في حين بلغت عينة المدرسين والمدرسات الحاصلين على شهادة البكالوريوس (30) مدرساً ومدرسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي الحاصلين على شهادة الدبلوم (152,78) درجة وانحراف معياري (7,041).

أما المتوسط الحسابي الحاصلين على شهادة البكالوريوس فقد بلغ (163.50) درجة، وانحراف معياري (3,848) والفرق دال احصائياً للحاصلين على الدبلوم لأن القيمة التائية المحسوبة (8,8114) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي بلغت (196) عند مستوى دلالة 0.05 وبدرجة حرية (198) والجدول (32) يوضح ذلك

جدول (31)

القيمة التائية لدرجات عينة البحث تبعا لمتغير مدة الخدمة

مدة الخدمة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة عند 0.05
أقل من (10) سنوات	140	154.33	6.621	198	9.134	دال إحصائياً
أكثر من (10) سنوات	60	162.83	4.350			

ب- مدة الخدمة

1. (أقل من 10 سنوات - أكثر من 10 سنوات)

لتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بإيجاد دلالة الفرق بين درجات عينة (المدرسين والمدرسات) الذين تقل مدة خدمتهم عن (10 سنوات) فأقل على مقياس واقع التعليم المهني في محافظة ديالى. تم إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات المدرسين والمدرسات الذين تقل مدة خدمتهم عن (10 سنوات) وأقل، والذين كان عددهم (140) مدرساً ومدرّسة، حيث بلغت درجات المتوسط الحسابي (154,33) وانحراف معياري قدره (6,621) درجة، وقيمة (T) المحسوبة (9.134) وبدرجة حرية (198) عند مستوى دلالة (0.05) والفرق دال احصائياً.

أما المدرسون والمدرسات الذين تزيد مدة خدمتهم عن (10 سنوات فأكثر) والذين بلغ عددهم (60) مدرساً ومدرّسة، فبلغ المتوسط الحسابي (162.83) درجة وانحراف معياري قدره (4.350) درجة والفرق دال إحصائياً لصالح الأقل من (10) سنوات لأن القيمة التائية المحسوبة بلغت (9,134) أكبر من القيمة التائية الجدولية والتي بلغت (1,96) عند مستوى دلالة (0,05) بدرجة حرية (198) والجدول (31) يوضح ذلك

جدول (32)

القيمة التائية لدرجات عينة البحث تبعا للمؤهل الدراسي

المؤهل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة عند 0.05
دبلوم	170	152.78	7.041	198	8.114	دال إحصائياً
بكالوريوس	30	163.50	3.848			

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية

قسم العلوم النفسية والتربوية

الدراسات العليا - الماجستير

الأستاذ الفاضل

تحية طيبة . . .

تروم الباحثة إجراء دراستها الموسومة (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) ولهذا الغرض تتوجه الباحثة إلى حضراتكم في هذه الاستبانة المفتوحة للتفضل بالإجابة على الأسئلة المطروحة بمصداقية وموضوعية خدمة لأغراض البحث العلمي.

مع فائق الشكر والاحترام

يرجى تثبيت آرائكم بحسب المجالات الآتية

1- الأبنية والمعدات

2- المناهج الدراسية

3- الإدارة

4- سياسة القبول

5- الطلبة

6- التقويم

الباحثة

نورا شهاب احمد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية

الإرشاد والتوجيه التربوي

الدراسات العليا - ماجستير

الأستاذ الفاضل

استبانة آراء الخبراء

تحية طيبة . . .

تروم الباحثة إجراء دراستها الموسومة (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) التي تهدف إلى التعرف على واقع التعليم المهني في محافظة ديالى ولتحقيق ذلك وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات المختلفة قامت الباحثة بإعداد استبانة لهذا الغرض ونضرا لما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال تعرض الباحثة على حضراتكم هذه الاستبانة لبيان مدى صلاحية فقراتها من عدمها وإجراء التعديل الذي ترونه مناسباً

مع فائق الشكر والامتنان

طالبة الماجستير

نورا شهاب احمد

تحتاج إلى تعديل	غير صالحة	صالحة	الفقرة	
			<p>المجال الأول :- الأبنية والمعدات</p> <p>1- قدم الأدوات والأجهزة المختبرية</p> <p>2- قدم الأبنية المدرسية وملئمتها</p> <p>3- كثرة عدد الطلاب لاستخدام الجهاز الواحد</p> <p>4- لا تتوفر الإدامة الكافية للأجهزة والمعدات</p> <p>5- قلة الورش في المدرسة</p> <p>6- عدم صلاحية الأجهزة المتوافر</p> <p>7- عدم مناسبة حجم البناية لاعدد الطلبة</p> <p>8- بعض المدارس لا تصلح للدراسة المهنية</p> <p>9- افتقار بعض الصفوف إلى التهوية والتبريد</p> <p>10- قلة المرافق الصحية والمغاسل مقارنة بأعداد الطلاب</p> <p>11- قلة الإنارة في القاعات الدراسية</p>	<p>أ-</p> <p>1-</p> <p>2-</p> <p>3-</p> <p>4-</p> <p>5-</p> <p>6-</p> <p>7-</p> <p>8-</p> <p>9-</p> <p>10-</p> <p>11-</p>
			<p>المجال الثاني :- المناهج الدراسية</p> <p>1- ملائمتها مستوى الطلبة</p> <p>2- قلة الوسائل التعليمية في المدرسة</p> <p>3- لا تراعي المناهج الفروق الفردية بين الطلاب</p> <p>4- قدم بعض المناهج وعدم مواكبتها لتطورات العصر</p> <p>5- الزمن المحدد للتدريب العلمي في المنهج الدراسي غير كاف</p> <p>6- لا تلبي النشاطات والفعاليات المصاحبة حاجات الطلاب</p> <p>7- الاهتمام بالجانب النظري وإهمال الجانب العلمي</p> <p>8- مساهمتها في إيصال المعلومات المباشرة</p> <p>9- ضعف قدرة المواد الدراسية على تكوين ميول مهنية لدى الطالب</p> <p>10- مناهج التعليم المهني لا توفر نشاطات خارج المدرسة للطلبة</p> <p>11- توافقها مع حاجات الطلبة كلاً حسب اختصاصه</p> <p>12- تأخر استلام بعض الكتب</p> <p>13- بعض الكتب قديمة لا تساير العصر الحديث</p>	<p>ب-</p> <p>1-</p> <p>2-</p> <p>3-</p> <p>4-</p> <p>5-</p> <p>6-</p> <p>7-</p> <p>8-</p> <p>9-</p> <p>10-</p> <p>11-</p> <p>12-</p> <p>13-</p>

			<p>المجال الثالث :- الإدارة</p> <p>ج-</p> <p>1- لا يشجع المدير الإمكانيات الفردية للطلاب</p> <p>2- قلة اهتمام المدير بالحوافز المعنوية للمدرسين</p> <p>3- لا يمتلك المدير المرونة في تطبيق الأنظمة والتعليمات الإدارية</p> <p>4- لا يطلع المدير والمدرسين على تقارير الاختصاصيين التربويين</p> <p>5- قلة اهتمام الإدارة بأهمية المدارس المهنية</p> <p>6- ضعف العلاقة بين المدير والمدرسين</p> <p>7- لا يتمتع المدير بالشفافية في تعامله مع المدرسين</p>	
			<p>المجال الرابع :- سياسة القبول</p> <p>د-</p> <p>1- قدرتها على إعداد الطلبة وظيفياً</p> <p>2- اتسامها بالوضوح</p> <p>3- آلية القبول في المدارس المهنية تعتمد على المعدلات الضعيفة</p> <p>4- تعدد المدارس المهنية مجالاً للطلبة ذو المستوى العلمي المتوسط</p> <p>5- عدم توفر اختبار تمهيدي عند التقديم للإعداديات المهنية</p> <p>6- قدم آلية القبول في التعليم المهني</p>	
			<p>المجال الخامس :- الطلبة</p> <p>هـ-</p> <p>1- ضعف فرص القبول للطلبة الخريجين في الجامعات والمعاهد</p> <p>2- قلة توفير فرص تعيين الخريجين</p> <p>3- ضعف التدريب المهني أثناء الدراسة</p> <p>4- ضعف الرغبة لدى الطلبة نحو هذه الإعداديات</p> <p>5- عدم توافر اختبار تمهيدي للقبول في الإعداديات المهنية</p> <p>6- ضعف المستوى العلمي للطلبة</p> <p>7- ضعف كفاية الإعلام والتثقيف العام للطلبة نحو أهمية التعليم المهني</p> <p>8- بعد المدارس عن سكن الطلاب</p> <p>9- تأخر وقت الدوام في فصل الشتاء</p>	

			المجال السادس :- التقويم	- و
			عدم وضوح نظم امتحانات الخاصة بالمدارس المهنية	-1
			ضعف المتابعة من قبل المشرف التربوي للإعداديات المهنية	-2
			الاعتماد فقط على الامتحانات النظرية	-3
			الاختصار على الاختبارات الموضوعية	-4
			يعتمد البحوث والتقارير في تقويم الطلبة	-5
			الاعتماد على الأساليب التقليدية في التقويم	-6
			ضعف تقويم الجانب العلمي	-7
			عدم الاعتماد على التدريب الصيفي أثناء العطلة الصيفية	-8
			شموليته	-9
			مساهمته في تنمية التعليم الذاتي للطلبة	-10
			قابلية أساليبه للتطبيق	-11
			وضوح أهدافه	-12
			قدرته على التمييز بين الطلبة	-13

إضافة الفقرات التي ترونها مناسبة

-1

-2

-3

-4

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

- الاستنتاجات
- التوصيات
- المقترحات

الاستنتاجات

بناءً على نتائج البحث التي ورد عرضها ومناقشتها في الفصل الرابع

يمكن للباحثة أن تستنتج ما يأتي :-

- 1- قلة التجهيزات والمعدات وساعات التدريب العملي بالنسبة لعدد الطلاب.
- 2- قلة فرص التعيين للخريجين في سوق العمل بسبب عدم وجود سياسات تنظم عملية تعيينهم في مؤسسات الدولة العامة او سوق العمل.
- 3- مناهج التعلم المهني لا تساير التطورات الحديثة ولا توفر تحقق الاهداف الوطنية والتخصصية بما يلبي مستلزمات التنمية الشاملة وحاجات سوق العمل.
- 4- تعاني بناية المدرسة المهنية من نقص في المرافق الصحية والمغاسل والتهوية والتبريد وكذلك قلة الصفوف المعدة للدراسة النظرية ، وكذلك الورش الخاصة بالجانب العملي.
- 5- افتقار معظم المدارس المهنية الى المكتبات والكتب الحديثة والدوريات والبحوث التي وجودها من مقومات المدرسة الحديثة.
- 6- هناك إهمال واضح فيما يتعلق بتوفير التقنيات والوسائل التعليمية في المدارس المهنية.
- 7- مازال إلتعليم المهني ضعيف الارتباط بالتطورات التكنولوجية في القطر من العالم، وهو أقل استجابة لهذه التطورات.
- 8- يوجد انقطاع تام بين واقع التعليم المهني في مدارسنا وما يجري في العالم من تطور مذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

التوصيات في ضوء نتائج البحث توصي الباحثة بما يأتي :-

- 1- ضرورة إيجاد نوع من الارتباط والتنسيق بين سياسات التعلم المهني وسياسات التعليم العالي.
- 2- ضرورة إعداد برامج للتوعية المهنية وتحسين نظرة المجتمع للتعليم المهني.
- 3- زيادة مساهمة المعلمين في إعداد مناهج التعليم المهني لما يتمتعون به من خبرة لأهم الخبرات والمهارات التي يجب أن يكتسبها الطالب .
- 4- تطوير خدمات الإرشاد قبل التعليم وبعده .
- 5- أن تعمل كافة المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم المهني في المجتمع من تربيين وإعلاميين واقتصاديين على تعميق الاتجاه الايجابي نحو التعليم المهني.
- 6- العمل على توفير الأبنية الملائمة للمدارس المهنية.
- 7- عدم الاكتفاء بالامتحانات التحصيلية وسيلة وحيدة في تقييم الطالب.
- 8- ضرورة الموازنة بين الساعات المقررة لبرامج الإعداد المهني والعملي.
- 9- ان يوفر التعليم المهني اختصاصات تؤهل الخريج للعمل في أكثر من مهنة تحقيقاً للمرونة واستيعاب التغيرات السريعة الحاصلة في سوق العمل.
- 10- توفير مناهج حديثة من دول أخرى للأطلاع عليها وأخذ ما ينفع منها لرفد مناهج التعليم المهني بها.
- 11- عقد ندوات ومؤتمرات لدراسة الصعوبات التي تواجه الإدارة المدرسية.
- 12- إعادة النظر في المناهج الدراسية بحيث تراعي في بنائها الفروق الفردية بين الطلاب واستعداداتهم وميولهم وسهولة فهمها وقلة كثافتها وقابليتها للتطبيق العلمي.
- 13- تطوير قدرة نظام التعليم المهني للاستجابة للتغيرات العالمية.

14- إدخال مادة الحاسوب في جميع المدارس المهنية، والعمل على محو الأمية الحاسوبية في التعليم المهني.

15- التفكير الجدي بتوسيع قبول مخرجاته بنسب أكبر في المعاهد التقنية والجامعات والكليات المناظرة لتخصصاتهم العلمية للارتقاء بمستوى خبراتهم وشمول المتفوقين منهم بالبعثات والزمالات الدراسية، أسوة بمخرجات التعليم الأكاديمي بحسب متطلبات التنمية.

المقترحات :

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الباحثة تقدم المقترحات الآتية :-

- 1- إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة في المدارس المهنية على مستوى العراق.
- 2- إجراء دراسة عن الصعوبات التي تواجه العملية التربوية في المدارس المهنية من وجهة نظر المدير والمدرس والطالب وسبل ومعالجتها.
- 3- إجراء دراسة عن تقويم مناهج التعليم المهني.
- 4- إجراء دراسة عن تقويم أداء مديري المدارس المهنية في محافظة ديالى.

ملحق (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq
Ministry of Education

جمهورية العراق

وزارة التربية
المديرية العامة لتربية ديالى
مديرية التخطيط التربوي / البحوث والدراسات

العدد // التاريخ الميلادي / التاريخ الهجري

Directorate General of Education
In Diyala

Number \
A.D Data \
A.H Data \

الى / ادارات المدارس المهنية في المحافظة كافة
م/ تسهيل مهمة

حصلت الموافقة على تسهيل مهمة طالبة الماجستير (نورا شهاب احمد) في جامعة ديالى / كلية التربية الاسلامية تخصص اصول التربية لغرض اجراء الموسوم (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) مع التقدير

وزارة التربية

ع. المتبر العالم
ع. فوزي حمودي ابو اهدم

ملاك كسوف
العائد مع الطالب
و تقديم معلومات
ملاك كسوف

السيد معلون المحيذ العام الشؤون القيا / العلم ... مع التقدير
مديرية التعليم المهني / العلم مع التقدير
مديرية التخطيط التربوي / البحوث والدراسات

نسخة الى
ع. هادي

لا بد ان تكون
مركز التخطيط مع الشكر
ع. هادي

الاصهار (انصاف)
ع. هادي

ميسان ١٢/١٣

التصحيح
مهندس
ع. هادي
مدير قسم التخطيط المهني
م. هادي

ملحق (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية

قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي

الدراسات العليا - ماجستير

الأستاذ الفاضل

استبيان استطلاعي

تحية طيبة

تروم الباحثة إجراء دراستها الموسوعة (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) التي تهدف إلى التعرف على واقع التعليم المهني في محافظة ديالى وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات المختلفة قامت الباحثة بصياغة السؤال الآتي :-

س/ ما واقع التعليم المهني للمدارس المهنية في محافظة ديالى في المجالات الآتية

1. الابنية والمعدات

- قلة الادوات والاجهزة المختبرية

- قلة الورش في المدرسة

2. المناهج الدراسية

- ملائمتها مستوى الطلبة

-الاهتمام بالجانب النظري واهمال الجانب العملي

3. الإدارة

- لا يشجع المدير الامكانيات الفردية للطلاب
- قلة اهتمام الادارة باهمية المدارس المهنية

4. سياسة القبول

- قدرتها على اعداد الطلبة وظيفياً
- اتسامها بالوضوح

5. الطلبة

- ضعف فرص القبول للطلبة الخريجين
- قلة توفر فرص تعيين الخريجين

6. التقويم

- عدم وضوح نظم الامتحانات الخاصة بالمدارس المهنية
- ضعف المتابعة من قبل المشرف التربوي في الاعداديات المهنية

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية

قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي

الدراسات العليا - ماجستير

الاستبيان بشكله الأولي

الأستاذ الفاضل

تحية طيبة ...

تروم الباحثة إجراء دراستها الموسومة (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) التي تهدف إلى التعرف على واقع التعليم المهني في محافظة ديالى ولتحقيق ذلك وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات المختلفة قامت الباحثة بإعداد استبانة لهذا الغرض ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال تعرض الباحثة على حضراتكم هذه الاستبانة لبيان مدى صلاحية فقراتها من عدمها وإجراء التعديل الذي ترونه مناسباً

مع فائق الشكر والامتنان

طالبة الماجستير

نورا شهاب احمد

ت	الفقرة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
أ-	المجال الأول:- الأبنية والمعدات			
-1	قلة الأدوات والأجهزة المختبرية			
-2	قلة الأبنية المدرسية وعدم ملاءمتها			
-3	كثرة عدد الطلاب لاستخدام الجهاز الواحد			
-4	لا تتوافر الإدامة الكافية للأجهزة والمعدات			
-5	قلة الورش في المدرسة			
-6	عدم صلاحية الأجهزة المتوافرة			
-7	عدم مناسبة حجم البناية لأعداد الطلبة			
-8	بعض المدارس لا تصلح للدراسة المهنية			
-9	افتقار بعض الصفوف إلى التهوية والتبريد			
-10	قلة المرافق الصحية والمغاسل مقارنة بأعداد الطلاب			
-11	قلة الإنارة في القاعات الدراسية			
ب-	المجال الثاني:- المناهج الدراسية			
-1	ملائمتها مستوى الطلبة			
-2	قلة الوسائل التعليمية في المدرسة			
-3	لا تراعي المناهج الفروق الفردية بين الطلاب			
-4	قدم بعض المناهج وعدم مواكبتها لتطورات العصر			
-5	الزمن المحدد للتدريب العملي في المنهج الدراسي غير كافٍ			
-6	لا تلبي النشاطات والفعاليات لمصاحبة حاجات الطلاب			
-7	الاهتمام بالجانب النظري وإهمال الجانب العملي			
-8	مساهمتها في إيصال المعلومات المباشرة			
-9	ضعف قدرة المواد الدراسية على تكوين ميول مهنية لدى الطالب			
-10	مناهج التعليم المهني لا توفر نشاطات خارج المدرسة للطلبة			
-11	توافقها مع حاجات الطلبة كل حسب اختصاصه			
-12	تأخر استلام بعض الكتب			
-13	بعض الكتب قديمة لا تساير العصر الحديث			
-14	جعل الطالب محور العملية التربوية			
-15	اهتمامها بميول الطلبة			

			<p>ج- المجال الثالث:- الإدارة</p> <p>1- لا يشجع المدير الإمكانات الفردية للطلاب</p> <p>2- قلة الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للمدرسين</p> <p>3- لا يمتلك المدير المرونة في تطبيق الأنظمة والتعليمات الإدارية</p> <p>4- لا يطيع المدير المدرسين على تقارير الاختصاصيين التربويين</p> <p>5- قلة اهتمام الإدارة بأهمية المدارس المهنية</p> <p>6- ضعف العلاقة بين المدير والمدرسين</p> <p>7- لا يتمتع المدير بالشفافية في تعامله مع المدرسين</p> <p>8- لا يتفهم المدير حاجات الطلاب وظروفهم الشخصية</p> <p>9- لا يشجع المدير الطلاب المتميزين</p>
			<p>د- المجال الرابع:- سياسة القبول</p> <p>1- قدرتها على إعداد الطلبة وظيفياً</p> <p>2- اتسامها بالوضوح</p> <p>3- آلية القبول في المدارس المهنية تعتمد على المعدلات الضعيفة</p> <p>4- تعد المدارس المهنية مجالاً للطلبة ذي المستوى العلمي المتوسط</p> <p>5- اتصافها بالتكامل والترابط والاتساق</p> <p>6- قدم آلية القبول في التعليم المهني</p>
			<p>هـ- المجال الخامس:- الطلبة</p> <p>1- ضعف فرص القبول للطلبة الخريجين في الجامعات والمعاهد</p> <p>2- قلة توفر فرص تعيين الخريجين</p> <p>3- ضعف التدريب المهني أثناء الدراسة</p> <p>4- ضعف الرغبة لدى الطلبة نحو هذه الإعداديات</p> <p>5- عدم توافر اختيار تمهيدي للقبول في الإعداديات المهنية</p> <p>6- ضعف المستوى العلمي للطلبة</p> <p>7- ضعف كفاية الإعلام والتثقيف العام للطلبة نحو أهمية التعليم المهني</p> <p>8- بعد المدرسة عن سكن الطلاب</p> <p>9- تأخر وقت الدوام في فصل الشتاء</p>

			و- المجال السادس:- التقويم	
			1- عدم وضوح نظم الامتحانات الخاصة بالمدارس المهنية	
			2- ضعف المتابعة من قبل المشرف التربوي للإعداديات المهنية	
			3- الاعتماد فقط على الامتحانات النظرية	
			4- الاختصار على الاختبارات الموضوعية	
			5- يعتمد البحوث والتقارير في تقويم الطلبة	
			6- الاعتماد على الأساليب التقليدية في التقويم	
			7- ضعف تقويم الجانب العملي	
			8- عدم الاعتماد على التدريب الصيفي أثناء العطلة الصيفية	
			9- شموليته	
			10- اسهامه في تنمية التعليم الذاتي للطلبة	
			11- قابلية أساليبه للتطبيق	
			12- وضوح أهدافه	
			13- قدرته على التميز بين الطلبة	
			14- اتصافها بالتنوع	
			15- ملاءمتها للوقت المخصص له	

ملحق رقم (4)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية

قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي

الدراسات العليا - ماجستير

الاستبيان بصيغتها النهائية

الأستاذ الفاضل

استبانة آراء الخبراء

تحية طيبة ...

تروم الباحثة إجراء دراستها الموسومة (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى) التي تهدف إلى التعرف على واقع التعليم المهني في محافظة ديالى ولتحقيق ذلك وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات المختلفة قامت الباحثة بإعداد استبانة لهذا الغرض ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال تعرض الباحثة على حضراتكم هذه الاستبانة لبيان مدى صلاحية فقراتها من عدمها وإجراء التعديل الذي ترونه مناسباً

مع فائق الشكر والامتنان

طالبة الماجستير

نورا شهاب احمد

ت	الفقرة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
أ-	المجال الأول:- الأبنية والمعدات			
-1	قلة الأدوات والأجهزة المختبرية			
-2	قلة الأبنية المدرسية وعدم ملاءمتها			
-3	كثرة عدد الطلاب لاستخدام الجهاز الواحد			
-4	لا تتوافر الإدامة الكافية للأجهزة والمعدات			
-5	قلة الورش في المدرسة			
-6	عدم صلاحية الأجهزة المتوافرة			
-7	عدم مناسبة حجم البناية لأعداد الطلبة			
-8	بعض المدارس لا تصلح للدراسة المهنية			
-9	افتقار بعض الصفوف إلى التهوية والتبريد			
-10	قلة المرافق الصحية والمغاسل مقارنة بأعداد الطلاب			
-11	قلة الإنارة في القاعات الدراسية			
ب-	المجال الثاني:- المناهج الدراسية			
-1	ملائمتها مستوى الطلبة			
-2	قلة الوسائل التعليمية في المدرسة			
-3	لا تراعي المناهج الفروق الفردية بين الطلاب			
-4	قدم بعض المناهج وعدم مواكبتها لتطورات العصر			
-5	الزمن المحدد للتدريب العملي في المنهج الدراسي غير كافٍ			
-6	لا تلبي النشاطات والفعاليات لمصاحبة حاجات الطلاب			
-7	الاهتمام بالجانب النظري وإهمال الجانب العملي			
-8	مساهمتها في إيصال المعلومات المباشرة			
-9	ضعف قدرة المواد الدراسية على تكوين ميول مهنية لدى الطالب			
-10	مناهج التعليم المهني لا توفر نشاطات خارج المدرسة للطلبة			
-11	توافقها مع حاجات الطلبة كل حسب اختصاصه			
-12	تأخر استلام بعض الكتب			
-13	بعض الكتب قديمة لا تساير العصر الحديث			

			<p>ج- المجال الثالث:- الإدارة</p> <p>1- لا يشجع المدير الإمكانات الفردية للطلاب</p> <p>2- قلة الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للمدرسين</p> <p>3- لا يمتلك المدير المرونة في تطبيق الأنظمة والتعليمات الإدارية</p> <p>4- لا يطيع المدير المدرسين على تقارير الاختصاصيين التربويين</p> <p>5- قلة اهتمام الإدارة بأهمية المدارس المهنية</p> <p>6- ضعف العلاقة بين المدير والمدرسين</p> <p>7- لا يتمتع المدير بالشفافية في تعامله مع المدرسين</p>
			<p>د- المجال الرابع:- سياسة القبول</p> <p>1- قدرتها على إعداد الطلبة وظيفياً</p> <p>2- اتسامها بالوضوح</p> <p>3- آلية القبول في المدارس المهنية تعتمد على المعدلات الضعيفة</p> <p>4- تعد المدارس المهنية مجالاً للطلبة ذي المستوى العلمي المتوسط</p> <p>5- اتصافها بالتكامل والترابط والاتساق</p> <p>6- قدم آلية القبول في التعليم المهني</p>
			<p>هـ- المجال الخامس:- الطلبة</p> <p>1- ضعف فرص القبول للطلبة الخريجين في الجامعات والمعاهد</p> <p>2- قلة توفر فرص تعيين الخريجين</p> <p>3- ضعف التدريب المهني أثناء الدراسة</p> <p>4- ضعف الرغبة لدى الطلبة نحو هذه الإعداديات</p> <p>5- عدم توافر اختيار تمهيدي للقبول في الإعداديات المهنية</p> <p>6- ضعف المستوى العلمي للطلبة</p> <p>7- ضعف كفاية الإعلام والتثقيف العام للطلبة نحو أهمية التعليم المهني</p> <p>8- بعد المدرسة عن سكن الطلاب</p> <p>9- تأخر وقت الدوام في فصل الشتاء</p>

			المجال السادس:- التقويم	- و
			عدم وضوح نظم الامتحانات الخاصة بالمدارس المهنية	-1
			ضعف المتابعة من قبل المشرف التربوي للإعداديات المهنية	-2
			الاعتماد فقط على الامتحانات النظرية	-3
			الاختصار على الاختبارات الموضوعية	-4
			يعتمد البحوث والتقارير في تقويم الطلبة	-5
			الاعتماد على الأساليب التقليدية في التقويم	-6
			ضعف تقويم الجانب العملي	-7
			عدم الاعتماد على التدريب الصيفي أثناء العطلة الصيفية	-8
			شموليته	-9
			اسهامه في تنمية التعليم الذاتي للطلبة	-10
			قابلية أساليبه للتطبيق	-11
			وضوح أهدافه	-12
			قدرته على التميز بين الطلبة	-13

ملحق (5) أسماء السادة الخبراء مرتبة بحسب الألقاب العلمية والحروف الهجائية

ت	اللقب	اسم الخبير	التخصص	موقع العمل
1	أ.د.	ليث كريم حمد السامرائي	علم النفس	جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
2	أ.د.	مهند محمد عبد الستار	علم النفس التجريبي	جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
3	أ.د.	علي إبراهيم الأوسي	إدارة تربية	جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
4	أ.م.د.	مقداد إسماعيل الدباغ	فلسفة تربية	جامعة بغداد / كلية التربية / ابن سينا
5	أ.م.د.	بشرى عناد مبارك	علم النفس	جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
6	أ.م.د.	كفاح يحيى صالح العسكري	فلسفة تربية	الجامعة المستنصرية / كلية التربية
7	أ.م.د.	أركان سعيد المشايخي	علم النفس	جامعة بغداد / كلية التربية / ابن رشد
8	أ.م.د.	زينب حسين	علم النفس	جامعة بغداد / كلية التربية / ابن رشد
9	م.د.	إخلاص علي حسين	علم النفس	جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
10	المهندس	طالب عبد الله علي	تربية ديالى	مديرية تربية ديالى

جدول (17)

يبين أعداد المدارس والشعب والمدرسين والطلبة ومعدل طالب / مدرسة وطالب/شعبة وطالب / مدرس في إعدديات التعليم المهني في ديالى للمدة بين 1959/58 – 2004/2003 مقارنة مع بعض السنوات في العراق

المعدلات في العراق			الأعداد في العراق				المعدلات			الطلبة	المدرسون	الشعب	المدارس	السنة
طالب/مدرس	طالب/شعبة	طالب/مدرسة	طلبة	مدرسون	شعب	مدارس	طالب/مدرس	طالب/شعبة	طالب/مدرسة					
10	-	166	-	-	-	-	19	-	236	471	25	-	2	59/58
14	-	167	-	-	-	-	22	-	184	368	17	-	2	60/59
15	-	211	-	-	-	-	16	-	197	394	25	-	2	61/60
12	-	199	7367	638	-	37	14	-	194	388	28	-	2	62/61
11	-	196	698	684	-	38	12	-	210	420	37	-	2	63/62
12	26	200	6998	599	-	35	16	27	231	461	29	17	2	64/63
11	-	161	7101	647	-	38	16	28	235	470	29	17	2	65/64
11	20	206	7626	674	305	37	11	23	241	482	46	21	2	66/65
11	21	242	8694	784	322	36	12	24	256	512	44	21	2	67/66
11	27	232	10217	938	383	44	13	24	278	555	44	23	2	68/67
11	27	241	10598	1002	393	44	10	22	244	488	51	22	2	69/68
10	26	208	9995	1016	380	48	7	22	152	455	62	21	3	70/69
10	26	214	9616	967	371	45	8	22	146	438	57	20	3	71/70
9	25	184	9543	1117	384	52	7	23	146	438	67	19	3	72/71
10	27	178	11426	1130	418	61	7	25	156	468	65	19	3	73/72
12	28	247	15583	1255	560	63	9	25	208	625	68	25	3	74/73
13	29	296	21033	1508	716	71	11	25	265	795	70	32	3	75/74
14	31	297	23775	1654	760	80	11	29	237	948	84	33	4	76/75
15	31	346	28365	1906	913	82	12	28	351	1053	91	38	3	77/76
15	31	382	35188	2333	1131	92	12	28	324	1296	111	46	4	78/77
15	31	442	48186	3273	1545	109	10	27	287	1719	174	63	6	79/78
14	30	429	54026	3928	1788	126	10	26	300	1801	180	69	6	80/79
14	31	398	56924	1148	1844	143	10	28	244	1953	206	71	8	81/80
13	31	359	53203	4225	1699	148	8	27	219	1750	223	66	8	82/81
13	34	389	61824	4773	1808	159	9	31	253	2278	261	71	9	83/82
15	27	439	77780	5138	2350	177	13	26	275	2476	193	94	9	84/83
19	34	491	99246	5315	2897	202	16	34	462	4622	285	126	10	85/84

تابع جدول (17)

المعدلات في العراق			الأعداد في العراق				المعدلات			الطلبة	المدرسون	الشعب	المدارس	السنة
طالب/مدرس	طالب/شعبة	طالب/مدرسة	طلبة	مدرسون	شعب	مدارس	طالب/مدرس	طالب/شعبة	طالب/مدرسة					
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1986/85
-	-	-	-	-	-	-	16	35	547	6567	416	190	12	1987/86
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1988/87
16	-	5096	-	-	-	-	15	33	625	7503	500	227	12	1989/88
16	-	-	-	-	-	-	15	32	585	8192	550	253	14	1990/89
16	-	4904	-	-	-	-	14	32	557	7792	548	246	14	1991/90
-	-	-	-	-	-	-	12	31	450	5849	478	188	13	1992/91
-	-	-	-	-	-	-	11	30	450	5845	538	194	13	1993/92
-	-	-	-	-	-	-	11	32	458	5951	546	188	13	1994/93
-	-	-	-	-	-	-	9	31	386	5017	551	164	13	1995/94
-	-	-	-	-	-	-	8	21	318	4139	547	141	13	1996/95
-	-	-	-	-	-	-	6	27	247	2960	529	110	12	1997/96
-	-	-	-	-	-	-	6	28	222	2885	477	103	13	1998/97
-	-	-	-	-	-	-	6	28	234	3045	470	110	13	1999/98
-	-	-	-	-	-	-	7	27	257	3544	504	135	14	2000/99
-	-	-	-	-	-	-	9	28	344	35886	409	137	11	2001/2000
-	-	-	-	-	-	-	7	27	233	3960	564	146	17	2002/2001
-	-	-	-	-	-	-	7	27	264	4490	663	166	17	2003/2002
-	-	-	-	-	-	-	7	26	268	4464	692	175	17	2004/2003

المصادر : - الجمهورية العراقية/ وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي/ قسم الإحصاء / التقرير الإحصائي السنوي للسنوات الدراسية 1964/63 - 1990/89، صفحات متفرقة.

- الجمهورية العراقية/ وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي/ قسم الإحصاء، الاستمارات الإحصائية السنوية للتعليم المهني في المديرية العامة لتربية ديالى، الجدول 1-3 (غير منشورة) للسنوات الدراسية 1991/90 - 2004/2003م.

تابع إلى جدول رقم (18)

المدارس التجارية							المدارس الصناعية							المدارس الزراعية							السنة الدراسية
المعدلات			الأعداد				المعدلات			الأعداد				المعدلات			الأعداد				
معدل طالب/ مدرس	معدل طالب/شعبية	معدل طالب/مدرسة	طلبة	مدرسون	شعب	مدارس	معدل طالب/ مدرس	معدل طالب/شعبية	معدل طالب/مدرسة	طلبة	مدرسون	شعب	مدارس	معدل طالب/مدرس	معدل طالب/شعبية	معدل طالب/مدرسة	طلبة	مدرسون	شعب	مدارس	
31	38	953	1959	64	51	3	13	35	661	5289	404	152	8	8	26	255	255	32	10	1	1989/88
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5	-	1990/89
21	31	489	2444	115	78	5	13	31	627	5020	395	160	8	5	25	202	202	38	8	1	1991/90
18	30	372	1858	106	61	5	11	31	543	3802	338	121	7	5	31	186	186	31	6	1	1992/91
13	28	356	1778	135	63	5	10	32	535	3747	366	119	7	12	27	320	320	27	12	1	1993/92
11	33	368	2206	116	66	6	9	31	599	3596	402	117	6	5	30	149	149	28	-	1	1994/93
15	31	287	1721	117	56	6	8	31	531	3988	410	104	6	5	27	108	108	24	4	1	1995/94
11	28	199	1193	110	42	6	7	30	179	2853	417	96	6	5	31	93	93	20	3	1	1996/95
5	23	95	473	98	21	5	6	28	400	2397	413	86	6	5	30	90	90	18	3	1	1997/96
5	26	111	332	63	13	3	6	29	276	2488	493	87	9	3	22	65	65	20	3	1	1998/97
9	26	159	317	35	12	2	7	28	249	2702	414	97	11	1.25	26	26	26	21	1	1	1999/98
10	27	173	346	34	12	2	5	18	203	2231	470	121	11	0.5	11	-	11	20	1	1	2000/99
9	24	309	309	33	13	1	7	28	347	3471	517	122	10	0.9	18	-	18	20	1	1	2001/2000
8	27	107	320	40	12	3	7	27	280	3631	516	133	13	0.75	6	-	6	8	1	1	2002/2001
14	29	164	492	36	17	3	6	27	231	3980	607	148	17	-	-	-	-	9	1	-	2003/2002
10	34	270	539	54	16	2	7	26	272	4075	628	159	15	-	-	-	-	-	-	-	2004/2003

* إن المدارس الزراعية حولت إلى مدارس مهنية وهي إعدادية زراعية بني سعد وأصبح ملاكها ضمن ملاك المدرسة المهنية، ثم توقف القبول في القسم الزراعي،

المصدر: وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي/ قسم الإحصاء/ الاستمارة الإحصائية للتعليم المهني، جدول رقم (2) ، السنة الدراسية 2000/ (غير منشورة)

** أصبحت جميع مدارس التعليم في ديالى مهنية عامة تضم (17) قسماً صناعياً و(3) أقسام تجارية و(1) قسماً زراعياً، كما تشير إلى ذلك الاستمارة الإحصائية للسنة 2003/2004

عنوان الدراسة	اسم الباحث	السنة	المكان	المنهج	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
دراسة مشكلات القبول والإعداد في التعليم الصناعي والحلول المقترحة لها	الشرع	1981	العراق	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى- التعرف على مشكلات القبول والإعداد في التعليم الثانوي الصناعي والحلول المقترحة لها	- النظرة السلبية للقطاع الصناعي تجاه خريجي المدارس الصناعية وضعف اطلاع العوائل على التعليم الصناعي، وقلة زيارات الطلبة العلمية إلى المؤسسات الصناعية.
الصعوبات التي تعوق طلبة التعليم المهني في العراق من الاستفادة من التدريب العملي	بدري	1982	العراق	المنهج الوصفي التحليلي	- هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تعوق طلبة المدارس الصناعية والزراعية في العراق من الاستفادة من التدريب العملي	- إن معظم طلبة المدارس الصناعية والزراعية يعتقدون أن مستقبل مدارسهم محدود ومحدد بنوع واحد من العمل، وأن هناك صعوبة في ممارسة الطالب العمل التدريبي بنفسه
دراسة ميدانية حول مشكلات المدارس المهنية التي تعيق عمليات الإنتاج والتدريب والتأهيل	وزارة التربية	1988	العراق	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى- التعرف على المشكلات التي تعيق عمليات الإنتاج والتدريب والتأهيل في المدارس المهنية	- لوحظ أن المدارس الصناعية تعاني من مشكلة عدم توفر المكائن والأجهزة والمعدات الخاصة بالتدريب والإنتاج. عدم توافر البنية الكافية والمناسبة لأغراض واختصاصات المدرسة

عنوان الدراسة	اسم الباحث	السنة	المكان	المنهج	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
واقع التدريب المهني في المدارس المهنية في القطر العراقي	حسن	1989	العراق	المنهج الوصفي التحليلي	- هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التدريب المهني في المدارس المهنية	- ضرورة الاهتمام بالتطوير المستمر للتدريب المهني وأهميته في إعداد وتأهيل الأطر الفنية، وجعل التدريب فعلياً (وليس شكلياً) أي المشاركة الفعلية والخدمية في الدوائر والمؤسسات المدرسية.
واقع التعليم التقني والمهني في الأراضي المحتلة	المسودي والقيق	1990	فلسطين	المنهج الوصفي التحليلي	- هدفت الدراسة إلى الوقوف على أوضاع القطاع التعليمي وعناصره ومركباته، وإعطاء صورة واضحة لكل مؤسسة تعليمية في القطاع والوقوف على مشكلاتها.	- وجود الاحتلال وممارساته حال دون استمرار عمل هذه المؤسسات وإمكانية تطويرها، تعدد الجهات المشرقة مما أدى إلى اختلاف المناهج وسياسة القبول.

عنوان الدراسة	اسم الباحث	السنة	المكان	المنهج	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
التعليم الفني وسبل تطوره في الوطن العربي	الرياشي	1991	العراق	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف التعليم التقني ودوره في التنمية، والتعرف على واقع التعليم الفني في الوطن العربي، التعرف على الأفكار المقترحة لتطوير التعليم الفني في الوطن العربي	- أهداف التعليم الفني في الوطن العربي متنوع حسب أهداف المعهد أو المؤسسة أو الوزارة التي تتولى عملية الإعداد والتدريب، التعليم الفني بمناهجه وأساليبه التدريسية يكاد يكون منفصلاً أو منعزلاً عن مشكلات المجتمع في وطننا العربي.
الحاجة إلى التعليم المهني في فلسطين وتخصصاته	شخبير	1998	فلسطين	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى توضيح التطور التاريخي للتعليم المهني في فلسطين منذ بدء التعليم الرسمي في فلسطين وحتى الآن، ومناقشة الوضع الحالي للتعليم المهني في فلسطين ومشاكل تطويره	- إن نتائج الدراسة المتعلقة بأهمية التخصصات المهنية أظهرت أن هناك ستة عشر تخصصاً مهماً حصلت الاستجابة عليها أعلى درجة موافق والمتمثلة في أربع نقاط من قبل مجموع المشاركين

عنوان الدراسة	اسم الباحث	السنة	المكان	المنهج	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
التعليم الفني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل من جمهورية مصر العربية	عبد الصمد	2000	مصر	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى وضع تصور لتقدير التعليم الفني لرفع كفايته بقاء من البعد الفلسفي إلى المضمون والمبررات وصولاً إلى ما ينبغي أن يكون عليه التعليم الفني ليتواءم مع متطلبات سوق العمل	- عدم الاتساق مع سوق العمل، ووجود عدد من المهن المستحدثة التي لا تجد من يشغلها وعدم وجود خطة حالية أو مستقبلية يعول عليها مخطوطو التعليم في تحديد ما هو مطلوب من مهن وتخصصات في سوق العمل
التخطيط للتدريب المهني في مصر في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي	غنيم	2001	مصر	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي لنظام التدريب في مصر، والتعرف على أهم الاتجاهات العالمية في تخطيط التدريب المهني	- لم يعد هناك من شك في الأهمية البالغة لنظم التعليم والتدريب المهني فهي التي تزود الاقتصاديات الحديثة بالوقود اللازم لتنميتها وتطويرها

عنوان الدراسة	اسم الباحث	السنة	المكان	المنهج	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين	حمدان	2002	فلسطين	المنهج الوصفي المسحي	هدفت الدراسة إلى تحديد مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، تحديد أهم المقترحات التي يمكن أن تكون حلاً لهذه المشكلات من وجهة نظر المعلمين العاملين في تلك المدارس	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير كل من العمر، مكان السكن، مجال التدريس (نضري أو عملي)، سنوات الخبرة، موقع المدرسة، توجد فروق دالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي في ثلاث مجالات: مجال التنظيم والأنظمة، ومجال مشكلات المناهج، ومجال مشكلات الأهالي والطلاب
تطوير التعليم الفني والمهني في ألمانيا وتحسينه	سيكمدت	1998	ألمانيا	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية النظام التعليمي المزدوج في التعليم والتدريب المهني بألمانيا.	- وجود بعض المقاييس المختلفة التي يمكن أن تكون مقترحات لمواجهة التحديات التكنولوجية التي تقابل التعليم والتدريب المهني.

عنوان الدراسة	اسم الباحث	السنة	المكان	المنهج	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
إعادة تشكيل التعليم المهني في الصين وتطوره	ليو	2001	الصين	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تطوير وإعادة تشكيل التعليم المهني في الصين على مدى العشرين سنة الماضية	- مخرجات التعليم المهني لا تلبى احتياجات سوق العمل، عدم رغبة القطاع الخاص بالتعامل مع نظام التعليم المهني.

المصادر

المصادر العربية

- القرآن الكريم

1. أبو الذهب، محمود (1994). التعليم التقني والمهني والمجتمعات المحلية، المجلة العربية للتعليم التقني، العدد الثالث، مطبعة الاتحاد العربي للتعليم التقني، بغداد، 1994.
2. أبو لبدة، سبع محمد، (2008)، مبادئ القياس النفسي والتقييم التربوي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
3. الاتحاد العربي للتعليم التقني، (1993) مكتب اليونسكو والإقليمي للتربية في الدول العربية، التعليم المهني واحتياجات التشغيل والتنمية.
4. الاتحاد العربي للتعليم التقني، (1993) الأمانة العامة، التعليم المهني واحتياجات التشغيل والتنمية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.
5. الاتحاد العربي للتعليم التقني، (1993) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، التعليم المهني واحتياجات التشغيل والتنمية.
6. اثناسيوس، زكريا زكي، عبد الجبار توفيق البياتي، (1977)، الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد-العراق.
7. أحمد، إبراهيم خليل. (1982) تطور التعليم الوطني في العراق 1879-1932 منشورات مركز دراسات الخليج العربي البصرة، مطبعة جامعة البصرة الأولى.
8. إسماعيل، دكتورة بشرى، (2004)، المرجع في القياس النفسي، ط1، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، القاهرة-مصر.
9. بحري، منى يونس، (1990) دور الكتاب المدرسي في تنمية الابتكار، جامعة بغداد، كلية التربية، الندوة العالمية الثانية.

10. البزاز، حكمة عبد الله وآخرون (1995)، ملامح التربية والتعليم في العراق في القرن الحادي والعشرون، وزارة التربية، الطبعة الأولى، بغداد، 1995.
11. البزاز، حكمت عبد الله وجانيت خضر بني، (1975) التسرب في التعليم، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، التوثيق والدراسات، ع34، دار الجاحظ للطباعة والنشر بغداد.
12. بلوم، بنيامين وآخرون، (1983) تقييم الطالب التجميعي والتكويني، ترجمة محمد أمين المفتي، القاهرة.
13. التميمي، حيدر علي حيدر، (1989) السلوك الإداري للمشرفين الاختصاصيين الإداريين كما يراها المديرون والمعاونون، جامعة بغداد، كلية التربية، (رسالة ماجستير غير منشورة).
14. جابر، جابر عبد الحميد ويوسف محمود الشيخ. (1986) علم النفس الصناعي، دار النهضة للطباعة، القاهرة.
15. جامعة الدول العربية، الجمهورية العربية السورية، وزارة التربية (1978) اجتماع مسئولين وخبراء لدراسة مكانة التعلم التقني والمهني (الفني) بالنسبة للتعليم العام في البلاد العربية، دمشق.
16. جينتر، كارل هايتس وجو تفريداوليج. (1992) تاريخ المدرسة في جمهورية الألمانية الديمقراطية 1945 حتى 1968، دار النشر الشعبية اندفيلين، برلين.
17. الجراحرة، عيسى حسن. (1986) التعليم والتدريب المهني في الأردن واقعه وتطلعاته المستقبلية، رسالة الخليج العربي، العدد السابع عشر، السنة السادسة، الرياض.
18. الجمهورية العراقية، (1989) الأهداف التربوية للتعليم المهني، المديرية العامة للتعليم المهني، طبع في إعدادية صناعة (1 حزيران).
19. الجمهورية العراقية، المؤتمر التربوي التاسع للفترة من 18-19/10/1983. (1986) التقرير النهائي والتوصيات ومجموعة الدراسات

- والبحوث، المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية التوثيق والدراسات، ج1
المكتبة الوطنية، مطبعة وزارة التربية.
20. الجمهورية العراقية، تطوير التربية في العراق، (1990) المؤتمر الدولي،
الدورة الثانية والأربعون، مطبعة وزارة التربية، رقم (1).
21. الجمهورية العراقية، ملامح ومؤشرات اللجنة التحضيرية للمؤتمر التربوي
العاشر، بغداد، للفترة من 27 - 1984/11/29.
22. الجمهورية العراقية، وزارة التربية: (1982) العلاقة بين التعليم العام
والتعليم المهني في القطر العراقي، الحلقة الدراسية عن التعليم المهني والفني
في دول الخليج العربي، بغداد.
23. الجمهورية العراقية، وزارة التربية: (1987) خطة التعليم المهني للسنوات
1987/1986 - 1991/1990 - 1996/1995، بغداد.
24. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1982) اجتماع مكتب اليونسكو
الإقليمي - للتربية للدول العربية للفترة من 23 - 1982/10/27، الكويت.
25. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1982) اجتماع مكتب اليونسكو
الإقليمي - للتربية للدول العربية للفترة من 23 - 1982/10/27، الكويت.
26. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1989) الأهداف التربوية للتعليم المهني،
طبع في إعدادية صناعة 1 حزيران، بغداد.
27. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، التخطيط التربوي/ قسم الإحصاء،
المديرية العامة لتربية ديالى، مجموعة الاستمارات الإحصائية للتعليم المهني/
استمارة رقم (1) ورقم (3) للسنوات الدراسية 1991/90 - 2001 - 2002
(غير منشورة وغير مرقمة).
28. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، التخطيط التربوي، الإحصاء، التقارير
الإحصائية السنوية الجدول (/ / /)، التعليم الإعدادي المهني أعداد
المدارس والمدرسين والطلبة وبحسب المحافظات للسنوات 1963/62 -
1985/84.

29. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1983) التخطيط، الإحصاء، الاستمارات الإحصائية السنوية للتعليم المهني لمحافظة ديالى للسنوات 2011-2012.
30. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، التعليم المهني في العراق، بغداد،.
31. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1980) التعليم المهني في اليابان، مؤسسة التعليم المهني مديرية العلاقات، مترجم من كراس موجز عن التعليم المهني في اليابان.
32. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1992) التقرير الختامي للمؤتمرات النوعية المتخصصة المشكلات والتوصيات، بغداد.
33. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1969) المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، مطبعة الزهراء، بغداد.
34. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1988) المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، مطبعة الزهراء، بغداد.
35. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1982) المؤتمر التربوي الثامن، بغداد.
36. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، المؤتمر التربوي الخامس عشر، بغداد، من 19 - 21/8/1989.
37. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (2000) المؤتمر التربوي السابع، التقرير النهائي للتوصيات ومجموعة التوصيات ومجموعة الدراسات والبحوث، 1985-1986، ج1.
38. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1982) المؤتمر التربوي السابع، بغداد.
39. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، المؤتمر التربوي العاشر، بغداد الفترة من 27-29/11/1984.
40. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1979) المؤتمر المهني الثالث لمديري المدارس المهنية، بغداد.
41. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1987) المؤتمر النوعي السادس للمدارس المهنية، مطبعة إعدادية صناعة (1) حزيران، بغداد.

42. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1988) المؤتمر النوعي للمدارس المهنية، بغداد.
43. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1996) النهوض التربوي ، الوضع التربوي في عامي 1992-1993، مطبعة النديم الطبعة 1، بغداد.
44. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، تطور التربية في الوطن العربي 1990/89-1991/90، تقرير مقدم إلى المؤتمر الدولي للتربية، الدورة 43، جنيف.
45. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1988) قرارات وتوصيات المؤتمر النوعي السابع لمدرّاء المدارس المهنية، بغداد.
46. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، لمحات عن تطور الإدارة والتشريع في التعليم المهني، المؤتمر المهني لمديري المدارس المهنية في القطر المنعقد في 23-27/6/1980.
47. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1988) مشكلات التعليم المهني وسبل تطوير إنتاجيته، المؤتمر التربوي الرابع عشر، مديرية مطبعة وزارة التربية رقم(1).
48. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1997) مؤتمر لمدرّاء المدارس المهنية، بغداد.
49. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1985) ورقة عمل التعليم المهني والفني، بغداد.
50. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1989) ورقة عمل مؤسسة التعليم المهني المقترحة، بغداد.
51. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، (1985) وقائع المؤتمر التربوي النوعي الحادي عشر، المنعقد في بغداد من 14-17 كانون الأول، 1985، التقرير النهائيج2، مطبعة وزارة التربية.

52. جميل، بدري عبد المنعم وآخرون، (1982) الصعوبات التي تعوق طلبة التعليم المهني في العراق من الاستفادة من التدريب العملي، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد.
53. حبيب، فاطمة ماجد، (1978) أسس توزيع المدارس المهنية على المحافظات (المرحلة الإعدادية)، رسالة مقدمة إلى المركز التخطيط الحضري الإقليمي، بجامعة بغداد.
54. الحديثي، منير فخري صالح، (1987) الصعوبات التدريسية التي تواجه مدرسي التربية الفنية في المرحلة الثانوية في محافظة بغداد ومقترحاتهم لحلها، جامعة بغداد، كلية الفنون الجميلة، رسالة ماجستير غير منشورة.
55. حساوي، غانم سعد الله وطارق علي العاني، (1986) واقع التعليم التقني في الوطن العربي وسبل تطوره، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
56. الحسن، حسان محمد، وزيني عبد الحسن. (1982) الإحصاء الاجتماعي، مطبعة جامعة الموصل: العراق.
57. حسن، عبد الرزاق وعبد الهادي، (1989) واقع التدريب المهني في المدارس المهنية في القطر العراقي، بغداد.
58. الحسن، محمد إبراهيم طاهر. (1987) مشكلات تدريس مادة الجغرافية في مرحلة الدراسة المتوسطة من وجه نظر مدرسيها وحلولهم المقترحة لها، جامعة بغداد، كلية التربية، (رسالة ماجستير غير منشورة).
59. حمدان، مراد (2002). "مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين" (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.
60. الحيلة، محمد محمود، (1998). التربية المهنية وأساليب تدريسها، (ط1)، عمان: دار المسيرة.

61. الخطيب، محمد (1995) ((الأصول العامة للتعليم الفني والمهني)) دراسة في استراتيجيات التعليم الفني ومشكلاته، ج1، الأصول الفلسفية والاجتماعية وأصول المناهج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض: السعودية.
62. الخفاف، عبد علي حسن، وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، جامعة البصرة.
63. الخليلي، يوسف وآخرون، 1996، القياس والتقييم، العملية التدريسية، ط3، دار الأمل للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
64. الدمرداش، سرحان، (1983) التقييم وتطوير المناهج، محاضرات في التقييم التربوي، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
65. الراوي، خاشع محمود، 2000، المدخل إلى الإحصاء، ط2، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل.
66. الرشيد، محمد أحمد، كفاءة النظام التعليمي، مكتب التربية العربي لدول، 1983.
67. الرشيدي، سعد وآخرون، 1999، المناهج الدراسية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.
68. الرياش، حمزة عبد الكريم، (1991) "التعليم الفني وسبل تطويره في الوطن العربي" المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، مستقبل التعليم الفني في مصر، رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية بجامعة عين شمس، القاهرة- مصر.
69. ريان، محمد هاشم، وآخرون، (1996) أساليب تدريسي التربية الإسلامية، برنامج التربية الإسلامية، جامعة القدس المفتوحة الطبعة الأولى، عمان.
70. الزوبعي، عبد الجليل، وإبراهيم الكنان، دراسة مقارنة بين القدرة العقلية والتحصيل الدراسي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي.
71. زويلف، عبد الحسن احمد وآخرون، (2004) الإهدار الكمي في التعليم العام والمهني في العراق.

72. السامرائي، كمال لفنة حسن. الصعوبات التي تواجه المعلمين والمعلمات عند تدريسهم مادة التاريخ في المرحلة الابتدائية، جامعة بغداد، كلية التربية، 1989، (رسالة ماجستير غير منشورة).
73. سعادة، جودت احمد وعبد الله محمد إبراهيم، 2001، تنظيمات الناهج وتخطيطها وتطويرها، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن.
74. سعيد، نصر، (1998) التحديات التي تواجه الشباب العربي في مدارسهم التعليمية النظامية، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية المعلمين، العدد (13) مطبوعة نون للتخصير الطباعي.
75. سعيد، وديع، (1996) التعليم في الولايات المتحدة، تاريخه وتطويره، مكتب غريب للطباعة والنشر.
76. السعيد، ماجد محمد علي - مشكلات طلبة معاهد إعداد المعلمين في العراق وعلاقتها باتجاهاتهم نحو مهنة التعليم، جامعة بغداد، كلية التربية، 1981، (رسالة ماجستير غير منشورة).
77. السعيد، ماجد محمد علي مشكلات طلبة معاهد إعداد المعلمين في العراق وعلاقتها باتجاهاتهم نحو مهنة التعليم، جامعة بغداد، كلية التربية، 1992 (رسالة ماجستير غير منشورة).
78. سليم، فاضل مصطفى. (1971) دراسة نظرية لقرارات الاستثمار التربوي في الأقطار العربي، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد (2).
79. الشالجي، نزهت رؤوف. (1977) التعليم الصناعي والزراعي في العراق وبعض الأقطار (دراسة مقارنة) الجامعة المستنصرية، العدد (2)، سنة.
80. شخبير خولة. (1998)، "الحاجة إلى التعليم الفني في فلسطين وتخصصاته"، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، ع2.
81. الشرع، سلمان علي، (1981) مشكلات القبول الإعداد في التعليم الثانوي الصناعي والحلول المقترحة لها، جامعة بغداد، كلية التربية، (رسالة ماجستير غير منشورة).

82. شرقي، نسرين جواد. (2001) تحديد كفايات مدرسي التعليم المهني في العراق، بغداد، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد (40).
83. الشريف، محمد أحمد وآخرون، (1979) إستراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بيروت.
84. الشلي، إبراهيم مهدي، 2000، المناهج بناؤها وتنفيذها وتقييمها وتطويرها باستخدام النماذج، ط2، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الأردن.
85. صالح، أحمد زكي، 1972، الأسس النفسية للتعليم الثانوي، دار النهضة العربية، القاهرة.
86. الصالح، فائقة سعيد. (1998) التعليم في دول الشرق الأقصى، وزارة التربية والتعليم مركز المعلومات والتوثيق، الطباعة بمطابع المؤسسة العربية للطباعة والنشر، البحرين.
87. صبري، داود عبد السلام. (2003) تقويم مناهج الإعداد المهني في معاهد إعداد المعلمين والمعلمات من وجه نظر المدرسين والطلبة في العراق، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، (أطروحة دكتوراه غير منشورة).
88. صبيح، نبيل احمد عامر، (1971) التعليم الثانوي في البلاد العربية، الجمهورية العربية المتحدة، الجمهورية العراقية، الجمهورية السورية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية.
89. الضامن، منذر، 2009، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية- تحديات المستقبل، بيروت لبنان.
90. الطاهر، زكريا محمد، وآخرون. (1999) مبادئ القياس والتقويم في التربية، مكتبة الثقافة والنشر والتوزيع، ط1، عمان.
91. طهماس، يوسف يحيى، (1983) التباين الإقليمي في توزيع خدمات التعليم المهني في العراق، مجلة نقابة المعلمين، دراسات الأجيال، العددان الرابع والخامس.

92. ألعارضي، نسرين جواد، شرقي محمد، الصعوبات التي تواجه المدارس المهنية المسائية في مدينة بغداد وسبل معالجتها، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، (رسالة ماجستير غير منشورة)
93. العارف، شعلة إسماعيل، (1993) نظام التعليم في العراق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية التربية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.
94. العاني، طارق علي وغانم سعد الله، (1986) التعليم المهني في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
95. عباس، رضا هادي وعلي عبد الأمير، (1986) المؤتمر التربوي العاشر، بغداد، للفترة من 18 - 20/10/1983، ج2.
96. عباس، كامل عبد الحميد. (1982) أسباب الرسوب في المرحلة الإعدادية كما يراها الطلبة والمدرسين، جامعة بغداد، كلية التربية، (رسالة ماجستير غير منشورة).
97. عباس، كامل عبد الحميد. (1982) أسباب الرسوب في المرحلة الإعدادية، جامعة بغداد، كلية التربية، (رسالة ماجستير غير منشورة).
98. عباس، محمد علي، (1987) مشكلات الإدارة المدرسية لإعداديات التجارة في العراق، جامعة بغداد، كلية التربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)
99. عبد الحفيظ، إخلص، محمد، وما هي، مصطفى، حسين، 2000 طرق البحث العلمي التحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
100. عبد الدايم، عبد الله. 1984 التربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان.
101. عبد الرحمن، أنور حسين، وعدنان حقي زنكنة، 2007 الأنماط المنهجية وتطبيقاتها في العلوم الإنسانية و التطبيقية، شركة الوفاق للطباعة، بغداد.
102. عبد الرحمن، أنور حسين وعدنان حقي زنكنة، 2008، الأسس التصويرية والنظرية في مناهج العلوم الإنسانية والتطبيقية، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد.

103. عبد الرزاق جلال وآخرون، 1974 أسباب الرسوب المعتمد في مرحلتي الدراسة المتوسطة والإعدادية في المدارس المهنية في العراق، مطبعة العزة، البتاوين، بغداد.
104. عبد الصمد، عبد العزيز. (2000) "التعليم الفني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الإسكندرية: مصر.
105. عبيدان، ذوقان وآخرون، (2001). البحث العلمي مفهومه وإدارته وأساليبه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
106. العجيلي وآخرون، صباح حسين، 1990، التقويم والقياس، ط1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.
107. عطوان، احمد (2001). "مدخل إلى التدريب المهني"، معهد تدريب المدربين، رام الله، فلسطين.
108. عطوان، احمد، (2001). "مدخل إلى التدريب المهني"، معهد تدريب المدرسين، رام الله: فلسطين.
109. عفيفي، محمد الهادي، 1970 في أصول التربية، مكتب الانجلو مصرية، القاهرة.
110. علي، المجذوب محمد، 1998 التعليم التقني والمهني في السودان. الواقع والآفاق، المجلة العربية للتعليم التقني، العدد(1) المجلد الخامس عشر، مطبعة الاتحاد العربي للتعليم التقني بغداد.
111. علي، محمد السيد، 2011 موسوعة المصطلحات التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن.
112. العمر، مضر خليل، دليل الدراسة الميدانية في الجغرافية، جامعة تكريت بدون سنة طبع.
113. عودة، أحمد سلمان، خليل يوسف. (1985)، الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية، عمان، دار الفكر.

114. عبيدات، سليمان.(1980). "التعليم الصناعي وأثره على العائد الاقتصادي للفرد" (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة الأردنية، عمان:الأردن.
115. العيسوي، عبد الرحمن، وآخرون، 2003: التوجيه التربوي والمهن- الإسكندرية- دار الكتب الجامعية.
116. الغانم، عبد العزيز. (1990)، الإدارة المدرسية وعلاقتها بالإدارة التعليمية في دولة الكويت، دراسات تربوية، العدد 24.
117. غنايم، فهمي محمد إبراهيم، 1990 الإهدار التربوي في التعليم العام بالدول الأعضاء، أسبابه وطرق معالجته، مطبعة التربية العربية لدول الخليج.
118. غنيم، محمد سيد.(2001). "التخطيط للتدريب المهني في مصر في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة: مصر.
119. الفراوي، مؤيد ياسين طه، 1996 دور التعليم الصناعي في أعداد الايدي العاملة لأغراض الصيانة في المشاريع الاقتصادية والخدمة، جامعة البكر للدراسات العسكرية، كلية الدفاع الوطن، ، بحث غير منشور.
120. فلاتة، مصطفى، (1994). "إعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربية"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض: السعودية.
121. القيسي، رؤوف، وأحمد صالح مهدي، 1998 مجلة ديالى، العدد (3)، المجلد الأول، دار الكتب والوثائق، بغداد،.
122. المالكي، جواد كاظم مهند، 1989 بناء معايير لإعداد مدرسي المرحلة الثانوية في كليات التربية في الجامعات العراقية، جامعة بغداد، كلية التربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة.
123. المجلة العربية للتعليم التقني، 1997 الاجتماع السابع للهيئة العامة للإتحاد العربي للتعليم التقني، مطبعة الاتحاد العربي للتعليم التقني، العدد الثامن، بغداد،.

124. المجلة العربية للتعليم التقني، 1994 المعوقات التي تواجه التعليم التقني العدد (3) المجلد الحادي عشر، مطبعة الاتحاد العربي للتعليم التقني، بغداد.
125. المجلة العربية للتعليم التقني، 1982 وقائع الندوة العالمية عن التعليم التقني والمهني، للقرن الحادي والعشرين، العدد (3) طبع في مطابع الاتحاد العربي للتعليم التقني، بغداد.
126. محمد، صباح محمود. 1994 إصلاح التعليم وتقدم المجتمع (نماذج عالمية)، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد (6): طبع في مكتب نون للتحضير الطباعي.
127. المدرس، نصرت، 1987 الإعداد المهني في ألمانيا الاتحادية، غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، طبع في ألمانيا.
128. مرسي، محمد منير وعبد النوري، (1973) تخطيط التعليم واقتصادياته، بلا سنة طبع.
129. مرسي، محمد منير، 1978 مفهوم الكفاءة والإنتاجية، وزارة التربية والتعليم بدولة قطر، مجلة التربية، ع5.
130. مسودي، تيسير، القيق، عبد الرحمن. (1990) "واقع التعليم التقني والمهني في الأراضي المحتلة"، سلسلة دراسات تربوية، رقم (5)، مركز الأبحاث في رابطة الجامعيين، الخليل: فلسطين.
131. المؤتمر الدولي الثالث حول التعليم والتدريب التقني والمهني المنعقد في سلطنة عمان 2012 للفترة من 17 - 19 آذار.
132. المصري، منذر واصف 1992، نوعية وكفاءة التعليم التقني والمهني، المجلة العربية للتعليم التقني، العدد الحادي عشر مطبعة الاتحاد العربي للتعليم التقني، بغداد.
133. المصري، منذر، (1993)، التعليم المهني قضايا ونماذج ط1، طرابلس- ليبيا: المركز العربي للتدريب المهني.

134. المصري، منذر، (1990). "المعلم المهني"، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد مدربي - منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، ط1 طرابلس: ليبيا.
135. المغربي، كامل محمد، 2009، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
136. مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1986 مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربي، الرياض،.
137. ملحم، سامي محمد، 2000، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن.
138. ملوكي، أسامة عبد القادر (1973)، دراسة تحليلية للتعليم المهني في العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني،
139. من أوثق مصدر، 1987 التعليم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، كراس، معلومات حول الأهداف والمضامين والنتائج،.
140. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: (1995). "واقع التعليم الصناعي وسبل تطويره في الأقطار العربية" مدينة تونس: تونس.
141. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1997 مناهج التعليم التقني والمهني في الوطن العربي وسبل تطويره، طبع في مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس،.
142. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996 مناهج التعليم التقني والمهني، تونس.
143. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1997 مناهج التعليم التقني والمهني في الوطن العربي، وسبل تطويره، طبع في مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
144. الموسوي، عبد الله حسن نعمة وشلال إسماعيل نوري، 1995 التعليم الثانوي الصناعي في جمهورية العراق وسبل تطويره، تونس.

145. الموسوي، عبد الله، حسن نعمة وشلال نوري. 1993 التعليم الثانوي والصناعي في جمهورية العراق وسبل تطويره.
146. الناصر، نزار عبد الغفار وآخرون، 1971 أثر الحرب العالمية الثانية على أوضاع التعليم المهني في الوطن العربي للفترة 1939-1970، لجنة التعليم المهني، بغداد.
147. النائب، احمد بشير، 1993 التعليم الثانوي المهني، الاتحاد العربي للتعليم التقني، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يونيداس).
148. نصر الله، علي. 1993 التعليم الثانوي المهني الشامل والتطبيقي في مدارس وزارة التربية والتعليم، رسالة المعلم، العدد الثاني والثالث، المجلد الرابع والثلاثون، قسم المطبوعات، الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة).
149. نصر الله، علي، 1993 التعليم الثانوي المهني الشامل والتطبيقي في مدارس وزارة التربية والتعليم، رسالة المعلم، العدد من الثاني والثالث، المجلد الرابع والثلاثون، قسم المطبوعات، الأردن.
150. النواب، نبيل، 1988 الاستراتيجيات وسياسات التربية في العراق، وزارة التخطيط، بغداد.
151. الهادي، نبيل احمد عبد، 2006، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
152. همشري، عمر أحمد، (2001)، مدخل إلى التربية (ط1)، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان.
153. الهيازي، شوكت ذياب حسن، 1996 بناء أنموذج لتقويم المناهج الدراسية في الجامعة التكنولوجية وتطويرها في ضوء فلسفة التعليم العالي في العراق، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد (أطروحة دكتوراه غير منشورة).
154. الهيتي، صالح فليح حسن، 1979 جغرافية التعليم الابتدائي في العراق (دراسة في الجغرافية التطبيقية، جامعة بغداد، ط2).
155. ورقة عمل مؤسسة التعليم المهني المقترحة، 1980 بغداد، تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة، سنة.

156. وزارة التربية المديرية العامة لتربية ديالى (2008) المديرية العامة لتربية محافظة ديالى، المدارس المفجرة، كتاب رسمي (غير منشور)
157. اليونسكو، التقرير النهائي، 1970 الإقليمي الثالث لوزراء التربية والوزراء والمسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية، باريس،.

المصادر الاجنبية

158. Adams, Georgla Sachs. Measurement and Evaluation in Education, psychology and cidance, New yourk, Holt, 1966.
159. Bloom, B.S.Oathers, Hand book of For mative and summative .Evaluation of student learning. Mc-Grow-Hill Co. Newyork, 1971.
160. Ebel, R.L. Essentials of Educationl measure ment, New Jersey: prentice Hall Inc, 1972.
161. Fischer. Eugene G.Anational survery of beginning teacher In Yanchk, wilbev A. The beginning teacher. Newyovk Hoit, 1956. P:327.
162. Liu, yufe, (2001). The . Re form and development of the (VE) system in china, The. ERIC Data base. ED. 456290
163. Schnidt. H,T,(1998). Technical and vocational education in the federal republic of Germany
1.. Development and Improvemet of Technical and Vocational Education, Born: BMBW.

Summary

Increased interest in communities with education after he touched the impact of this sector on the economic and social aspects, scientific and cultural and its active role in changing the reality and developing and the bombing of its potential, and take advantage of the natural and human resources.

It has become vocational education a key element in the progress of scientific and cultural building new, because this era is the era, science and technology, which are competing in which scientific discoveries are unprecedented, including that education is closely related to life and the labor market and employment, including the wealth of the Angels human intern to meet the requirements economic and social development in the community. Fezla interest in developing all aspects of the student's personality, it focuses on the importance of developing skills and tendencies to link the theoretical to the practical aspects. Enabling them to work in the fields of engagement the production Fezla for the creation opportunities to continue their university study.

However, vocational education still needs more in-depth studies based on scientific foundations sober, and this was confirmed by studies and research, seminars and scientific conferences and educational, it has shown a lot of weaknesses and shortcomings in the aspects of vocational education all called to the need to take scientific procedures for the development of the reality of education professional in all its aspects. As the main source of change and development.

The current research is a modest attempt in this area here and researcher developed the following objectives:

- 1 -recognize the reality of vocational education in the province of Diyala.
- 2 -Are there individual differences of statistical significance in the teachers and answer according to the variable (qualification, length of service(
- 3 -Get the obstacles that hinder vocational education

Borders- :

Find determined as follows- :

- Scientific border: - vocational education
- Temporal boundaries 2011- 2012
- Spatial boundaries: - Diyala province

Action- :

For the purpose of achieving the objective of this research researcher used questionnaire research tool, has been built in the light of a prospective study of a sample of (35) a teacher and a school in the vocational schools in the province of Diyala, was the number of paragraphs form the first (65) items distributed on six areas, in order to verify the authenticity of paragraphs, and then presented to a group of experts in different jurisdiction, and after deleting paragraphs invalid and merge others became questionnaire consisting of (59) items distributed on six areas. To investigate the stability of the tool and then applied to a sample of faculty consisting of (30) a teacher and a school in vocational schools and then re-application after two weeks, and then was coefficients stability of each paragraph of the paragraphs, Fezla for calculating the average reliability coefficient for the identification of a whole which stood at ((0.90

After that the tool was applied to a sample of basic research, and then process the data statistically using Pearson's correlation coefficient and center percentage weight, the following value

The researcher found the most important results, namely- :

- .1Lack of supplies, equipment and hours of practical training for the students.
- .2Lack of recruitment opportunities for graduates in the labor market because of the lack of policies governing Taanmanm process in state institutions or the labor market.

.3Professional learning curriculum does not keep pace with modern developments do not provide achieve national goals and specialized to meet the requirements of comprehensive development and the needs of the labor market.

.4There are statistically significant differences at a significance level of (0.05) in the answers and female teachers according to the variable (qualification, length of service.(

In light of the findings the researcher developed a number of recommendations, including:

- 1 -the need to find some kind of coherence and coordination between the policies of vocational education and higher education policies
- 2 -the need to develop programs to raise awareness and improve professional society's perception of vocational education
- 3 -to operate all relevant institutions in vocational education in the community of educational, informational, and economic deepen the positive trend towards vocational education

The researcher assumed a range of studies:

- 1 -to conduct a study similar to this study in vocational schools at the level of Iraq
- 2 -a study on the difficulties faced by the educational process in vocational schools drew the attention of the Director and teacher and student
- 3 -conduct a study on the vocational education curriculum calendar in Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Diyala University

College of Basic Education

Department of Psychological Counseling and educational orientation



The reality of vocational education in the province of
Diyala
((Evaluation Study))

Message provided

Nora Shehab Ahmed

To the Council of the College of Basic Education at the University of Diyala

It is part of the Master's degree requirements

(In Education (pedagogy

Under the supervision of

A. M. Dr. Hatem Jasim Aziz a. M. D. Maan lateef Kashkool

AH 2013

AD 1434